طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

شباط | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢١

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد صدام حسين

القيادة القومية: قرار المحكمة الجنائية الدولية يفتح الباب لمقاضاة "إسرائيل"

عمل من أجل حاضر ومستقبل المدينة طرابلس تفتقد عبد المجيد الرافعي

الأزمة اللبنانية آفاق ورؤيا

جرائم الاغتيال السياسي بين الاتهام والإدانة

النظام الإقليمي العربي أمام تحديات الانكشاف والسقوط

كلمة الطليعة

أزمة تأليف حكومة أم انكشاف استراتيجي للمجتمع والدولة في لبنان؟

ما يشهده لبنان اليوم من أزمات عميقة بالغة الخطورة في تداعياتها السياسية والاقتصادية والمالية والحياتية, والأخطر من كل ذلك التداعيات المهددة للمصير الوطني اللبناني وترابطاته العضوية مع دائرة تفاعلاته القومية، هذه الأزمات الانفجارية لم تكن وليدة اللحظة الراهنة من جرّاء التعثّر في تأليف حكومة وطنية قادرة وجامعة لكفاءات غير محسوبة ومتميزة بالمناقبية المهنية والاقتصادية والمالية, أو من جرّاء تمادي المنظومة الطوائفية السياسية الحاكمة في مسلكها التسلطي الإلغائي والهدري والنهبي للمال العام، ولعجزها بل لعدم مبالاتها في مواجهة المشكلات الآخذة في التراكم, والتي كان الانفجار – الزلزال لمرفأ بيروت في ٤ آب المنصرم, والذي كان بمثابة تدمير ليس فقط لمرفأ لبناني انفرد بموقع اقتصادي عربي ودولي متقدّم هو الأعلى بين مرافئ مدن وعواصم الأقطار العربية، وإنما أيضاً كان تدميره يهدف، وبالعمق إلى إلغاء الدور الحضاري التاريخي لبيروت العروبة هويةً ومخزوناً ثقافياً وموقعاً اقتصادياً وحضارياً فاعلاً .

المشكلة الكامنة وراء مأزق تأليف الحكومة اليوم, باتت تنذر بانسحابها على سلسلة من المآزق الدستورية والسياسية والوطنية والاجتماعية، لا بل أنها باتت مشرّعة أمام تدخلات إقليمية ودولية مفتوحة، الأمر الذي يجعل المصير الوطني اللبناني عرضة لتغيرات في الهوية والانتماء والجغرافية السياسية والاجتماعية.

إنّ المراقب الموضوعي لحركة تطور المجتمع اللبناني في تاريخه الحديث والمعاصر، يرى أنّ المسار التطوري لهذا المجتمع كان يحصل دائما على قاعدة أزمة عميقة على مستوى البنية الاجتماعية – السياسية، لاسيّما في الجانب المتعلق منها بإنتاج أو بإعادة إنتاج السلطة السياسية الحاكمة. فجماعات المكانة أي أصحاب النفوذ الزعامي – السياسي كانوا يلجأون إلى توظيف المسألة الطائفية، بوصفها المصدر الاستثماري الأكثر اعتبارا بين سائر المصادر الأخرى، لمواقعهم السلطوية وتعزيز شروطهم التفاوضية في كل معركة يعاد فيها توزّع السلطة على قاعدة المحاصصة أو الأنصبة بين سائر القوى الطائفية المختلفة.

إنّ ظاهرة التطييف السياسي كأحد أبرز آليات إنتاج السلطة استمرت ظاهرة ملازمة لتطور الحياة السياسية في الدولة اللبنانية الحديثة بدءاً من نشأتها في العام ١٩٢٠، مروراً بالاستقلال الوطني في العام ١٩٤٣، وصولاً إلى صيغة الطائف التي أوقفت "الحرب الأهلية" ميدانياً عام ١٩٨٩، دون أن توقف الصراع السياسي المخزون تاريخياً، ثمّ تلتها تسوية الدوحة في العام ٢٠٠٨. فعلى الرغم من كل هذه المحطات التسووية استمرت المحاصصة قاعدة ثابتة في توزّعات السلطة، لاسيّما توزّع المناصب الحكومية والبرلمانية بين الزعامات الطائفية التي عرفت ثباتاً طويلاً في الحكم، والتي كانت تضع نفسها فوق الدولة وفوق القوانين العامة التي اعتمدت كآليات لتسيير الدولة وإدارة شؤونها.

ولمّا كان لبنان مجتمعاً تعددياً ضمّ حوالي تسعة عشر مذهبا" دينيا", فقد كان من الطبيعي أن تصادف عملية توزّع السلطة إلى أنصبة بين الطوائف المختلفة عقبات, لا بل صعوبات جمة، لا سيّما وأنّ عملية المحاصصة بحدّ ذاتها كانت على ارتباط وثيق بمتغيّرات القوى الطائفية في صعودها أو هبوطها من ناحية, وبدور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية ذات التأثير البالغ على حركة الوضع اللبناني الداخلي من ناحية أخرى. من هنا, كان مسلسل الأزمات اللبنانية ظاهرة ثابتة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر, فما كادت تختفي أزمة حتى كانت تطل أزمة جديدة, وذلك في كل مرة تتعثر فيها عملية محاصصة السلطة بفعل المتغيّرات الحاصلة على مستوى القوى الطائفية على مستويين اثنين :

الأول, داخلي, ويتمثل بمتغيّرات سكانية ديمغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية وأيديولوجية، وعسكرية (ميليشيوية) من جهة, **الثاني, خارجي**, ويعكس المتغيّرات الإقليمية والدولية وتقاطعاتها مع الداخل اللبناني من جهة أخرى. لقد استمرت البنية السياسية اللبنانية، وهذا هو الأخطر في تطور لبنان السياسي منذ قيام الدولة الحديثة وحتى اليوم, في كونها بنية مخزونة بعناصر خارجية.

فالعناصر الحاملة لهذه **البنية من داخلية وخارجية كانت تتحوّل باستمرار إلى عناصر تضادّ داخل البنية نفسها مع مجرد أي تأزّم يطرأ داخلياً أو خارجياً، ذلك أنّ أي أزمة داخلية كانت تجد لها أصداء سريعة في الخارج الإقليمي أو الدولي, وكذلك، فإنّ أي أزمة في هذا الخارج كانت تثير أزمة موازية أو امتدادية لها في الداخل اللبناني المحلي.**

إنّ توصيفاً موضوعياً لحركة المتغيّرات الطائفية, وكيف أنّ هذه المتغيّرات أفضت إلى اختلال التوازن في توزّعات السلطة, يظهر، إلى حدّ بعيد، أنّ ثمّة قانوناً تاريخياً طائفياً – سياسياً حكم إنتاج أزمات لبنان المستمرة، ومنها الأزمة الراهنة – أزمة تأليف الحكومة – والتي بات معها المجتمع اللبناني اليوم يئن متألما" من الفقر والجوع، وبات أيضاً مستقبل الكيان الوطني برمته أمام المجهول.

إنّ حلاً جذرياً للمسألة اللبنانية يكمن أولاً وأخيراً في تغليب الخيار الوطني و وتأكيد نهائية الدولة الوطنية اللبنانية كمشروع استراتيجي حاضن للوطن اللبناني وللشعب اللبناني الواحد.

إنّ بناء الدولة الوطنية المستدامة يكمن في اعتماد الاستراتيجية التأسيسية المرتكزة إلى مبدأ التراكم الخطي الإيجابي انطلاقاً من الآتي :

١ - المواطنة كهوية ثابتة في الانتماء إلى الوطن اللبناني, مقابل انتفاء خصوصيات الانتماء الطائفي والمذهبي والمناطقي. إنّ إنجاز المواطنة اللبنانية يبدأ مع تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وفق أحكام الدستور, على أن تضمّ فاعليات وطنية, ورموزاً نخبوية فكرية وثقافية وأكاديمية تمثل التيار اللاطائفي, لمباشرة الخطوات الإجرائية باتجاه العبور من دولة الطوائف والمذاهب إلى دولة المواطنين – دولة الشعب اللبناني الواحد .

٢ – إقرار قانون انتخاب جديد للتمثيل النيابي يأتي تفصيله على قياس الدولة والشعب، وليس على قياسات المصالح الزعاماتية والطائفية. من مواصفات هذا القانون الانتخابي اعتماد جغرافية انتخابية على أساس دوائر الاندماج الوطني, والتمثيل النسبي خارج القيد الطائفي, وعلى نحو يضمن فرصا متكافئة للتكتلات واللوائح المتنافسة ديمقراطياً.

٣ – إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية يعزّز التوجهات الفكرية والسياسية الوطنية والديمقراطية. إنّ مثل هذا القانون يساهم في إغناء الحياة السياسية, ويعزّز الروح الوطنية, وإليه يعود الدور الأكبر في قيام جماعة الدولة على أساس وضع الدولة فوق سائر الجماعات الطوائفية, وليس كما هو حاصل اليوم، من حيث وقوف الجماعات الطوائفية فوق الدولة.

٤ – تفعيل الهيئات الرقابية وتحديث الإدارة, واعتماد مبدأ الأهلية والكفاءة في التوظيف، وكسر احتكار زعامات السلطة للوظائف العامة, ومكافحة الزبائنية السياسية الحامية لكل أشكال الفساد الإداري والمالي المستشري في غير إدارة ومؤسسة عامة في القطاع العام الحكومي أي قطاع الدولة .

٥ – اعتماد الانتظام الدوري في إجراء الانتخابات البلدية، الأمر الذي يؤسس لإنتاج سلطات ديمقراطية قاعدية أي على مستوى قاعدة الهرم السلطوي, ذلك أنّ تأسيس الديمقراطية القاعدية هو بمثابة المدخل الضروري لتأسيس الديمقراطية الرأسية أي على مستوى القيادات المركزية للدولة من نيابية وحكومية وسواها.

٦ – العمل على تضييق فجوة الاختلالات القطاعية أي بين قطاعات الإنتاج الزراعة، الصناعة والخدمات والتجارة. ينبغي على الدولة اعتماد خطط استراتيجية للتنمية الاقتصادية تقوم على تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الثلاثة، وعلى إيلاء أهمية للتدخلات الإيجابية لتنمية المناطق الطرفية والأرياف الزراعية، وذلك بهدف الوصول إلى توازن إنمائي على مستوى القطاعات المنتجة من جهة, والمناطق اللبنانية المختلفة من جهة أخرى. وفي هذا المجال تبرز الحاجة إلى تفعيل المشروع الأخضر الذي أنشئ في العام ١٩٦٣، وقد قام بإنجازات مهمة في مجالات استصلاح الأراضي الزراعية, وزيادة الإنتاج، وفي الحدّ من هجرة الأرياف ومن النزوح إلى المدن.

٧ – التخطيط لسياسة اجتماعية تسهم في اتساع شبكات الأمان والضمانات الاجتماعية, لاسيّما في ميادين السكن والاستشفاء والتعليم والشيخوخة, وحماية مؤسسة الضمان الاجتماعي والسعي لتطويرها وتحديثها من أجل التقدم باتجاه التنمية البشرية المستدامة, والخروج من الدولة المغانمية القائمة على المحسوبية والزبائنية الخدمية.

إنّ أسباب تعثر النهوض اللبناني تكمن أولاً وأخيراً في السياسات التي اعتمدت في معالجة الأزمات المتلاحقة والتي هي أزمات معادة الإنتاج رافقت قيام الدولة اللبنانية الحديثة منذ العام ١٩٢٠ وحتى اليوم. فلم تفضِ المعالجات إلى إيجاد الحلول الدائمة لتلك الأزمات, وإنما كانت في معظمها محاولات لتأجيل الأزمة الناشئة وليس إلى إلغاء أسبابها ومحاصرة تداعياتها .

ثمّة جدلية تاريخية حكمت المسار التطوري للبنان الحديث والمعاصر هي جدلية الأزمة – التسوية, وذلك عبر دورية تعاقبية لإنتاج وإعادة إنتاج سلسلة متواصلة من الأزمات – التسويات, بحيث أنّ كلّ أزمة كانت تنتهي إلى تسوية مؤقتة ثمّ تعود التسوية لتتعثّر وتتحوّل من جديد إلى أزمة, وهكذا دواليك ..

إنّ خروج لبنان من مأزق أزماته التاريخية المستمرة إنما يكون بقيام الدولة الوطنية والخروج النهائي من صيغة الدولة المغانمية والسلطة الريعية الثابتة في الحكم. ينبغي إعادة قوننة الدولة ومأسستها في الاتجاه الذي يستجيب لقيامة لبنان الوطن.. لبنان الجغرافية والهوية, لبنان الشعب الواحد والمصير الواحد.

من الأهمية بمكان تعزيز الدور الريادي لمؤسسات المجتمع المدني (أحزاب, نقابات, جمعيات وروابط إلخ...) التي تبقى بمثابة صمّام الأمان للسلام الوطني اللبناني, وهو السلام الأقدر على إخراج لبنان من عنق أزماته الراهنة, والولوج إلى رحاب الاستقرار الذي بات راهناً ومستقبلاً حاجة وطنية للشعب اللبناني برمته.

إنّه التحدي الذي يواجهنا جميعاً، فهل نحن قادرون على توليد استجابات من شأنها النهوض بالوطن اللبناني المرتكز إلى قواعد التطور الديمقراطي من خلال عمل المؤسسات الديمقراطية، واعتماد مبدا المواطنة كشرط معياري لقيام الجماعة الوطنية اللبنانية المتماثلة من حيث وحدة نسيجها الاجتماعي والثقافي، ووحدة مصالحها المشتركة ومصيرها المشترك الواحد؟

الوحدة وملء الفراغ

كتب المحرر السياسي

قبل ثلاثة وستين عاماً، كانت الأمة العربية على موعد مع حدثٍ سياسي كبير، تجاوزت ارتجاجاته حدود الوطن العربي الكبير إلى المحيطين الإقليمي والدولي.

ففي الثاني والعشرين من شباط ١٩٥٨، التقت مصر في ظل صعود دورها القومي بقيادة الرئيس عبد الناصر، مع سوريا في ظل حضور "البعث"، يوم كان الحزب الأكثر جماهيرية وتأثيراً في الحياة السياسية آنذاك على تعاقد قومي لقيام أول وحدة بين قطرين عربيين مفصليين في معطى الواقع القومي العربي.

هذه الوحدة التي لم يستطع نظامها السياسي الوحدوي أن يصمد أكثر من ثلاث سنوات ونصف، كانت محطة بارزة في مسيرة النضال العربي التحرري.

وإذا كان قد قيل كلام كثير في أسباب سقوطها أو إسقاطها خاصة تلك المتعلقة بالعوامل الذاتية المرتبطة بإدارة الحكم وبيروقراطيته وتأثير المرجعية الأمنية في إدارة الشأن العام، وعدم الهيكلة السياسية للمجتمع، بعد حل حزب البعث استجابة لإصرار الرئيس عبد الناصر ظناً منه ان الحماسة الجماهيرية كافية لتأمين حزام أمان سياسي للنظام وقد ثبت العكس. فإن العوامل الموضوعية لا يمكن إسقاطها من الحسبان في سياق الحديث عن تهاوي هذه التجربة التي كانت تنظر اليها الجماهير بعين الأمل.

إن الوحدة هي مطلب جماهيري دائم وهدف تناضل لأجل تحقيقه القوى الوحدوية ،وهذا ما جعل مروحة أعدائها كثر، يبدأون بالقوى الاستعمارية وربيبتها الحركة الصهيونية وينتهون بقوى الإقليم التي تضمر عداءً تاريخياً ضد العروبة وما بينهما من قوى سياسية عربية ترى في التجزئة مبرراً لوجودها وامتيازاتها السلطوية والاقتصادية.

من لم يعِ أهمية قيام الوحدة العربية على مساحة الوطن العربي الكبير أو بعضه كمرحلة أولى، ما عليه إلا أن يتأمل ملياً في صورة الواقع العربي الحالي الذي ينتابه التمزق السياسي والتفتت المجتمعي، وأدوار قوى التخريب والتدمير الوطني والمجتمعي المحمولة على رافعات التدخل والتغول الدولي والإقليمي .

إن ما كانت الوحدة ترمي تقويضه للارتقاء بالواقع العربي فوق تقسيماته الكيانية، بات الحفاظ عليه اليوم مطلباً شعبياً ووطنياً في ظل الانهيارات الحاصلة في البنيات الوطنية العربية. لان هذا الذي تشهده الساحة العربية حالياً هو بسبب الفراغ الحاصل في مركز الجذب الأساسي في المكون القومي على مستوى إدارة الحركة السياسية وخاصة مواقع مصر والعراق وسوريا وهي القواعد الأساسية لهذا

المركز القومي الجاذب .

صحيح أن الوحدة العربية الشاملة بشكل عام، ووحدة سوريا ومصر بشكل خاص، كانت حاجة قومية عربية، لإيجاد أرضية صلبة ترتكز عليها الأمة في صراعها مع أعدائها المتعددي والمشارب، إلا أنها كانت وستبقى مطلوبة دائمة لتجسيد شخصية الأمة القومية في اطار دولة واحدة، تحتشد وتنصهر فيها طاقات الأمة البشرية وإمكاناتها الاقتصادية للنهوض بها وفتح آفاق التطور والتقدم أمام أجيالها.

إن وحدة مصر وسوريا التي يمر ٦٣ عاماً، على قيامها، و٦٠سنه على سقوطها، سقطت بنيتها السياسية دون أن تسقط الآمال التي تعول على أي عمل وحدوي في الحاضر والمستقبل. لأنه بدون الوحدة لا تستطيع الأمة أن تواجه التحديات التي تعترض مسيرتها النهضوية.

إن الأمة التي كانت تعيش وضعاً تعبوياً في زمن النهوض القومي الذي كان ابرز نتاجاته وحدة ٥٨، تعيش اليوم أياماً عجافاً في ظل واقع التجزئة الذي يندفع نزولاً تحت سقف ما هو قائم. إذ أن الوحدة التي جاءت لترد بالعمق التاريخي رداً جيوسياسياً على مقررات مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٧ وعلى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، كانت في توقيتها الزماني تشكل رداً على مبدأ ايزنهاور بملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد تهاوي النفوذ البريطاني بالدرجة الأولى والفرنسي بالدرجة الثانية.

هذه الوحدة التي أطرت المشاعر العربية في اطار مشروع سياسي، وان لم يقيض له الاستمرار طويلاً، إلا انه استطاع ان يحقق الإنجاز القومي الأهم ،وهو الرد بالمشروع القومي

على مبدأ ايزنهاور بملء الفراغ والذي بفضله أُسقط "حلف بغداد"، الذي كانت تريده أميركا ان يكون حلفاً اقليمياً، تتكئ عليه في تنفيذ استراتيجيتها الإقليمية التي كانت وما زالت محكومة بضرورات أمن ""إسرائيل"" وامن النفط من وجهة النظر الأميركية.

إن "حلف بغداد" الذي لعبت وحدة ٥٨ دوراً هاماً في اسقاطه، تستحضره اليوم أميركا بحلة وبأدوات جديدتين، في ظل واقع عربي نقيض لما كان سائداً قبل ثلاثة وستين عاماً. فقبل ٦٣سنة ثارت بغداد ضد الحلف الذي اتخذ من عاصمة الرشيد اسماً له. وفي التاريخ ذاته كانت سوريا تلاقي مصر في تحقيق الإنجاز التاريخي. وبهذا الواقع الثوري الذي اختلجت به قواعد ارتكاز الهرم العربي عاشت الأمة على امل، لم يصل إلى مآلاته النهائية بسبب الانهيارات التي أصابت البنيان العربي.

فالمثلث العربي الذي يتم الارتكاز عليه للتأسيس لواقع عربي جديد يوم كان في عصره الذهبي، هو اليوم في أسوأ وضع يمكن أن تكون فيه هذه المواقع العربية الارتكازية في البنيان القومي.

فمصر التي كانت مصعد العرب في عهدها الناصري، هي اليوم في الحضيض السياسي، وبغداد التي أنزلت ثورتها في ١٤ تموز راية "حلف بغداد" من ناصية ساحاتها، وعاشت أيام العزة القومية والانتصار على الشعوبية الفارسية في ظل حكم البعث الذي كان احد صانعي الوحدة، تعيش اليوم أسوأ الأوضاع السياسية والاجتماعية والتمزق الوطني بسبب الاحتلال الأميركي والتغول الإيراني، ودمشق التي كانت دائماً طالبة أو مطلوبة للعمل الوحدوي، تستبيحها القوى الدولية والإقليمية والقوى المليشيوية من تلك المرتبطة بنظام ولاية الفقيه من إيرانية وعراقية ولبنانية وأفغانية وباكستانية ومن يلاقيها من القوى الداعشية لتخريب العراق وسوريا وتغيير تركيبهما الديموغرافي لمصلحة القوى المستقدمة والتي يعمل على توطينها في استحضار لتجربة الاستيطان الصهيوني في فلسطين في تغيير هوية الأرض والشعب .

من يقارن كيف كان حال الأمة في عهد دولة الوحدة، التي شكلت حضناً دافئاً لثورة الجزائر، ووفرت البيئة والمناخات الذي نمت في ظلالها المقدمات لانطلاقة ثورة فلسطين، وحال الأمة اليوم، لا يتردد كثيراً ولو للحظة واحدة بقول ما احلى الرجوع إليه لأنه كان عنواناً للزمن العربي الجميل.

ما احلى الرجوع إليها بكل الأخطاء التي رافقت مسيرتها، لأنها بلا شك هي الممر الوحيد لتعود دمشق قلب العروبة النابض ،وبغداد حامية البوابة الشرقية للوطن العربي والقاهرة عاصمة ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

في ذكرى الوحدة التي كان نشيدها "بلاد العرب أوطاني" تصدح فيه أصوات الجماهير في بغداد والشام فيتردد صداه في وهران وتطوان مطلوب إعادة الاعتبار له اليوم، بنفس الحدة التي يطلق فيها شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، إسقاط نظام الاستبداد والتوريث والتأبيد السلطوي والتجزئة والارتهان ، وإقامة النظم التي تحترم إرادة الأمة في التغيير وتداول السلطة واطلاق الحريات الديموقراطية التي تمكن الجماهير من ممارسة حرية التعبير وحماية الإنجازات الوطنية وأولها الإنجاز الوحدوي.

تحية لمن اخرج الدعوة للوحدة قبل ٦٣سنة من حيز الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وهي وإن كانت قصيرة العمر في بنائها السياسي، إلا أنها كانت وستبقى تجسد أملاً مرتجىً للجماهير العربية، وهي ستبقى هدفاً ثابتاً لحزب البعث، حزب الثورة العربية الذي أدرك قيمتها الاعتبارية فأعطاها الأرجحية المعنوية في ثلاثية أهدافه، أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية.

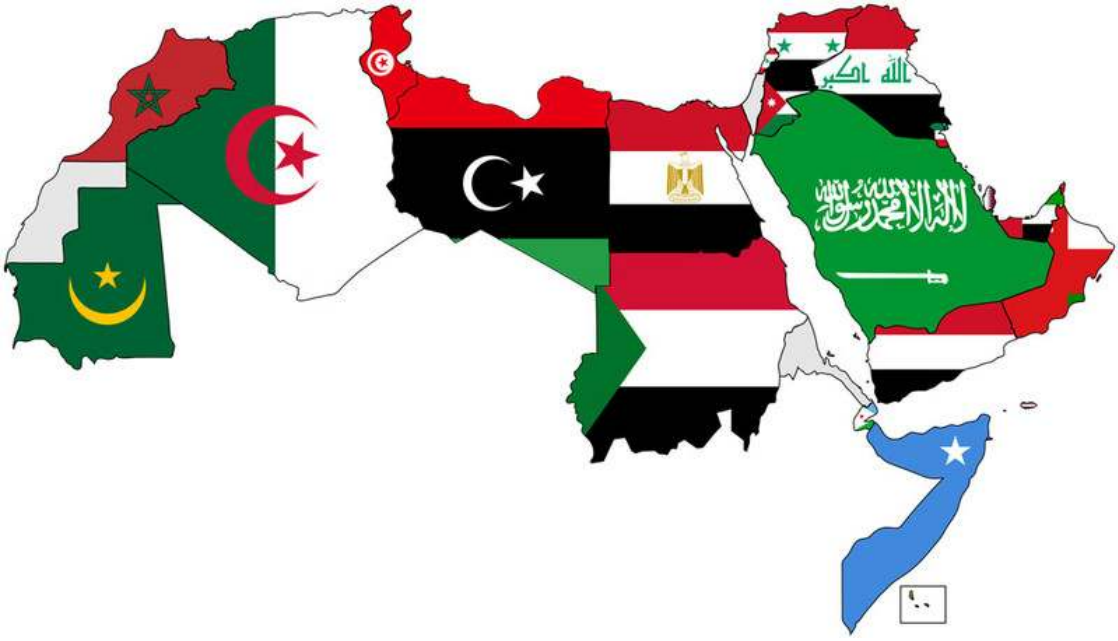

الأزمة اللبنانية آفاق ورؤيا

عمر شبلي

"إذا أردت أن تعرف أي شعب في العالم فانظر إلى برلمانه، ومن يمثله فيه...
وبعدها سوف تعرف أي الشعوب يستحقُّ رميَ الورد عليه أو ضربَه بالأحذية"
تشرشل

هناك مَثَلٌ عربي قديم يقول **"أَحَشَفاً وسوءَ كَيْلَة؟"**، وهو وصف دقيق يمكن أن نقوله في وصف وتشخيص الأزمة اللبنانية، وقصة هذا المثل أنّ أعرابيّاً ذهب إلى السوق الشعبي ليشتري تمراً، فأعطاه البائع تمرا يابساً لا يصلح للأكل، وحين راح يكتال له أنقص له من الكمية التي أراد شراءها، فقال له الأعرابي: أتبيعني تمراً يابسا، ثم تُنقِصُني الكيْلَ أيضاً؟. هذه هي حال سلطتنا، إنها فاسدة بتركيبتها الطائفية والمذهبية والإقطاعية وبسلطة الأموال التي سرقها أرباب هذه السلطة الفاسدة والمفسدة، والتي خلقت حولها ما نسميه مجموعات "المؤلَّفة قلوبُهم"، والتي تأكل فُتاتَ موائدهم وتضرب بسيوفهم. وتعتبرهم معصومين عن الخطأ، وهناك مثل يقول: "قدسة قدِّيس تتوقف على حارس ضريحه" وهذه الفئات استُعملت لخرق الانتفاضة الشعبية، وكانت قاعدة لاستمرار زعاماتهم القائمة على جوع الآخرين وحاجاتهم. ثم إنّ زعماء الطوائف والمذاهب أيضاً من المؤلفة قلوبهم بالولاءات الخارجية التي أوصلتهم إلى السلطة، ورغم كل ما سرقته هذه السلطة وسابقاتها فما زالت تسرق والناس تجوع، ورغم كل نقائصها الواضحة والبيّنة ما زالت إلى اليوم غير مهتمة لأنها لم تجد من يقطع يدها بعد. وما زالت تمد أيديها الملوَّثة للقمة عيش الفقير وتسرقها من فمه ومن فم أطفاله. إن معاناة اللبنانيين تتفاقم يوميا بسبب النهب الذي ما زالت السلطة الفاسدة تمارسه وبسبب الغلاء الناتج عن السرقات، والذي وصل إلى مراحل لا تطاق، ولا سيما مع إقدام السلطة على رفع أسعار الوقود والخبز، فيما لا تزال الليرة اللبنانية على ضعفها أمام الدولار، وكل يوم يزداد انحدارها، وهذا ما قوّض القدرة الشرائية لمواطنين التهمت البطالة أكثر من نصف وظائفهم. وسنركز في هذا البحث على الأزمة الاقتصادية المتولدة من تركيبة هذه السلطة، وكيفية الخروج منها، وهي في أُسُسِها العميقة مرتبطة بالسياسة التي جعلت لبنان مزارع يرعاها ثيران لا تشبع محتمية بالطائفة والمذهب والقوة المالية والتبعية السياسية لقوى خارجية رأت في لبنان مرتعاً خصباً لمشاريعها السياسة والاقتصادية وتنفيذ مخططاتها، وكان لا بد من المذهب والطائفة لتصبح السرقة حلالاً، وكم كان الفقراء يتمنون لو قام حرامية السلطة بدفع **"زكاة عن هذا المال الحرام"** هم **"والمؤلفة قلوبُهم"** بالمال الحرام من الذين يتسلحون بأسمائهم ويدافعون عن عفتهم المُمَرّغة بكل نقائص الدنيا. لا بد من تعداد سبل الاستعصاء التي يحاولون عبرها الخلاص مما ينتظرهم من مصير قاسٍ لا بد أن يقتلعهم مهما كانت جذور فسادهم بعيدة المنال. إن أية سلطة لا يمكن أن يُكتب لها الاستقرار إلاّ إذا كانت خادمة لشعبها، ساهرة على قضاء وإنجاز مقومات حياته، هذا وحده هو الذي يمنع السلطات من الانهيار. قال عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص حين ولاّهُ على مصر: "يا عمرو، إذا جاؤوك بجائع ما تفعل به؟ أجاب عمرو: أقطع يده، فقال عمر بن الخطاب: وإذا جاءوني بجائع أقطع يدك".

"١"

وقبل تعداد سبل الخلاص التي يحاولون سلوكها ليصلوا إلى حلٍ ينقذهم لا بد من التأكيد على أن الخلاص منهم لن يكون إلا بانتفاضة شعبية سلمية تتوحد بها وفيها كل الفئات المتضررة من هذه السلطة المنخورة بالفساد. لا بدّ للحراك المدني والشعبي أن يستمر رغم كل المعوقات التي تعترضه، الوضع الاقتصادي بدأ يقترب من عدم قدرته على ضبط الناس، والحراك المدني أنجز أشياء إيجابية كثيرة، ولكنه بحاجة إلى التكامل ليؤتيَ أُكُلَهُ، لا بد من توحد صفوفه، وعليه أن لا يحمل جرثومة السلطات الفاسدة، لا بد من قتل أنانية بعض أطراف الحراك المدني، ولا بد من برنامج ثوري متحرك وواضح بمنأى عن الفئوية. ويبدو أن الحراك المدني مدعوماً بقوى الشعب الناقم على السلطة الفاسدة هو العاصفة الأعتى التي ستقتلع كل الجذور الفاسدة من تربة هذا الوطن، والحراك المدني رغم صحة منطلقاته ومشروعيتها إلاّ أنه دائماً بحاجة إلى تصحيح. فالمراحل في أي عمل ثوري تتصف بالحركة الملائمة لظرفيتها، والمهارة في أي حراك ثوري تكمن في الإمساك بالمتغيِّر، وفهم قدرة التغيير به. والإمساك بالمتغير يبدو مُلِحّاً أكثر في وقت فقد فيه النظام اللبناني صلته بالناس. فالناس في وادٍ، والسلطة في وادٍ تتناقش حول كينونة الملائكة، هل هم ذكور أم أناث. وبدت إمارات التغيير واضحة ولا يمكن تجاوزها أبداً، فالوطن على شفا حفرة الانهيار، والغضب سيتحول حتماً إلى أداة التغيير الحتمي. وعلى الحراك المدني أن يعتمد التنوير مقدمة للتثوير لتتلاءم الأهداف والسعي لتحقيقها. فلا معنى لحراك مهما كان حجمه أن ينتصر إلاّ بالوعي، والذي هو وحده وقود حركة التغيير. إن العمل الثوري الواعي هو صيرورة التغيير، هو الزمن.

"٢"

وسائل ترميم السلطة:

ترى بعض المراكز والأبحاث وبعض الأوساط السياسية والدبلوماسية، جهات لبنانية متعددة أن الإنقاذ للوضع القائم في لبنان يكون باتباع إحدى الصيغ التالية:

أ ـ يرى البعض أن استقالة رئيس الجمهورية هي المدخل للخلاص من الأزمة التي تعصف بلبنان، وقد طالبت بذلك

بعض القوى اللبنانية، ومنها بعض الشخصيات "المسيحية "، وأن يُصار إلى انتخاب رئيس جديد، على أن تكون هذه المدة محدودة لا تتجاوز السنتين، وخلال هاتين السنتين، يكون هناك قانون انتخابي جديد، مع العمل خلال هاتين السنتين على إنجاز إصلاحات سياسية واقتصادية ومالية. وهذا التوجه يبدو صعب التحقيق لأنه يحتاج إلى توافق داخلي، ولا يمكن إهمال التأثيرات الخارجية التي لا يمكن توفيرها على الأغلب.

ب ـ تطالب قوى لبنانية، وعلى رأسها "القوات اللبنانية" بانتخابات نيابية مبكرة ، وهي تريدها على أساس القانون النافذ. وهذا يعني أنه يجب تقليص مدة ولاية المجلس النيابي الحالي، وبعد الانتخابات النيابية يصار إلى انتخاب رئيس جمهورية جديد، مع حكومة انتقالية تتولى الإشراف على الانتخابات. وهذا يتطلب استقالات نواب جدد لإضعاف ميثاقية المجلس. وهذا الرأي لا يوجد توافق عليه لا في الداخل ولا في الخارج. ولعل ظهور فيروس كورونا من الأسباب المعطلة للانتخابات، وإن لم يكن سبباً رئيساً.

ج ـ مطالبة بعض الأطراف بقرار دولي صادر عن مجلس الأمن، والغاية منه فرض وصاية دولية على لبنان تحت سقف البند السابع، وهذا يحتاج لتحقيقه إجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة، والخضوع التام للقرار الدولي بما في ذلك الإشراف على سلاح حزب الله، وتوسيع رقعة انتشار القوات الدولية على الحدود اللبنانية ـ السورية. وهذا كله يتطلب موافقة دولية وعدم استخدام الفيتو من إحدى الدول الكبرى، كالصين وروسية، وربما يؤدي تطبيقه إلى مواجهات عسكرية في لبنان. عقبات كثيرة وكبيرة تجعل هذا القرار صعب التطبيق.

د ـ يرى بعض المتطرفين الذين لا يفهمون ما استجدّ في المنطقة والعالم، نعم هؤلاء يرون أن عدواناً إسرائيلياً سيؤدي إلى نزع سلاح "حزب الله" ويتطور العدوان ليشمل تخريب لبنان بمجمله، وهذا برأي هؤلاء يؤدي إلى تغيير سياسي جذري في الداخل اللبناني. ومعظم قوى الداخل اللبناني ترفض هذا الموقف، سواء أكان مؤيداً أم مخالفاً "لحزب الله". ثم إن مرحلة جو بايدن اليوم غير مرحلة ترامب. وما يظهر في الإعلام من إمكانية العودة إلى مفاوضات أمريكية ـ إيرانية. والتي سيكون لها تأثير على الوضع اللبناني الداخلي. وهذا الاحتمال غير وارد.

هـ ـ والبعض يرى انتظار المفاوضات الأمريكية الإيرانية، والتي سيكون لها تأثير على أوضاع المنطقة، وعلى الوضع اللبناني تحديداً، وهذا الرأي وإن كان قابلاً للتحقق إلاّ أنه يحتاج وقتاً طويلاً لا تستطيع الأوضاع اللبنانية الاقتصادية ولا السياسية ولا المالية تحمله، لأن المفاوضات بين الجانبين ستكون معقدة وستتناول أكثر من ملف إلى جانب الملف النووي. ومن يدري إلى أين ستصل هذه المفاوضات. ولهذا فالوضع اللبناني لا يحتمل الانتظار، ولا يجوز ربطه بهذه المفاوضات، لأن أوضاع الناس لم تعد قادرة على تحمل فساد وسخافة السلطات القائمة. إن الجوع لا ينتظر، والوعي الاجتماعي المشحون بالغضب لا ينتظر، والأوضاع المالية والصحية لم تعد قادرة على استيعاب هذا الفساد المذهل. وإذا كان الجوع كافراً فإنه يصبح مؤمناً حين يقضي على المتخمين سماسرة الجوع والنهب والفساد والتبعية.

و ـ العودة إلى المبادرة الفرنسية وتفعيلها، وبخاصة في مرحلة ما بعد ترامب، لأن المبادرة الفرنسية لن تنجح إلاّ بدعم عربي ودعم دولي، وبقبول شعبي، ومصحوبة بإنجازات إصلاحية واضحة على أرض الواقع عبر وزارة جديدة مقبولة دولياً، لأن صعوبات التأليف اليوم تصطدم بمعرقلات دولية وإقليمية كثيرة، على الرغم من أن العقدة الأساسية هي داخلية ذات أبعاد دولية وإقليمية. حتى لكأن هذا الوطن الصغير بجغرافيته محشوٌّ بكل حيثيّات العالم، ومكلَّفٌ بما لا طاقة له بحمله. فما هو ذنب الشعب اللبناني المُشْرِف على زمن الجوع أن يتحملَ مشاكلَ أكبر من قدرته، فالناس تريد خبزاً، وتريد دواء، وتريد كهرباء، وتريد إزاحة النفايات من أمام بيوتها ومن شوارع "ست الدنيا" بيروت. الناس ستجوع أكثر فهل أستطيع أن أساعد غيري وشعبي جائع، ولا يمكن لثورة أن تنجح دون الاعتماد على شعب له مقومات عيشه وبقائه. المبادرة الفرنسية تركِّز على الإصلاحات المالية والاقتصادية، ولن تنجح أيضاً إذا لم يتخلَّ سماسرة الوزارات والمناصب عن جوعهم ونَهَمِهم لابتلاع ما تبقى من الوطن، هل هم وزراء أم وكلاء لغيرهم، وكيف تنجح هذه المبادرة إذا كانت تخاطبُ دولةً "**حُرَّاسُها سُرَّاقُها، وحُماتُها عونُ الغريب**" وكم كان الشاعر الأندلسي الحسن بن رشيق رائعاً حين قال:

ممّا يُزَهِّدُني في أرضِ أندلسٍ
ألقابُ معتَـمَدٍ فيـها ومعتَـضِدِ
ألقابُ مملكةٍ في غيرِ موضعها
كالهِرِّ يحكي انتفاخاً صولةَ الأسدِ

وربما كانت المبادرة الفرنسية هي المتاحة والمطروحة على الطاولة، لكن هناك عقبات داخلية وخارجية دونها وتحتاج لمزيد من الجهود والاتصالات. وأعضاء السلطة مرتاحون لأوضاعهم تحت حماية وباء كورونا لهم ولحمايتهم من الغضب الذي لا بدّ أن يأتي.

وإذا استمرت الأوضاع هكذا وازداد وضع الناس سوءاً فإنّ الوطن كلّه مهدَّد بالتشظّي والتقسيم، وعدم قدرة الأجهزة في السيطرة على مطالب شعب وجائع ومقهور ومنتفض، وربما صارت الذكرى المئوية لقيامة لبنان الكبير التي جاء ماكرون للاحتفال بها، نعم، ربما ستكون هذه الذكرى لزوال هذا الوطن بإدارة سلطة فاسدة لا تتقن غير التناتش والنباح.

الحل الحقيقي للأزمة الخانقة التي يمر بها الوطن هو قيامة الشعب عبر حراك مدني وشعبي لا يبقي ولا يذر شيئاً من زمرة حولت الوطن إلى شركة همها تقاسمُ أسهم هذه الشركة. وهذا ما أثبتناه في مقدمة هذا البحث.

إن الحراك الشعبي الذي انطلق في السابع عشر من تشرين الأول وصولاً إلى ما حدث في طرابلس الفيحاء الجائعة هو إنذار للفاسدين ليدركوا حقيقة مآلهم.

٢٠٢١/٢/١٨

الاغتيال السياسي مدان ومستنكر
ووقفه بالحل السياسي الوطني

كتب المحرر السياسي

استفاق لبنان صبيحة الرابع من شباط ٢٠٢١ على جريمة قتل اكتشفت ضحيتها في طريق فرعي من بلدة العدوسية قضاء الزهراني بموازاة الأوتوستراد الذي يربط بيروت بالجنوب. وقد تبين أن الضحية هو الناشط السياسي لقمان سليم من سكان الغبيري وكان في زيارة لاحد أصدقائه في مزرعة نيحا، وفقد الاتصال به مساء يوم الأربعاء، ليتبين من خلال تتبع جهازه الخليوي المرمي على بعد ٣٠٠ م من صريفا، انه خارج السمع، والعثور على جثته مقتولا داخل سيارته المستأجرة قطع الشك باليقين حول مصيره الذي بان مأسوياً بعد ساعات .

هذه الجريمة التي أودت بحياة لقمان سليم، ليست من الجرائم العادية التي يكون موضوعها السرقة أو الثأر الشخصي لسبب أو لأخر، لأنه بالنظر للنشاط الذي كان يقوم به ومواقفه السياسية وشبكة علاقاته الداخلية والخارجية، كان شخصية تلعب دوراً سياسياً على الساحة اللبنانية، ولم يكن يخف مواقفه. والمشهدية التي ظهرت فيها جثة الضحية، تذهب بالتحليل، إلى أن لقمان سليم الذي تعرض للخطف ومن ثم التصفية، وأياً كانت الطريقة التي نفذت فيها هذه الجريمة، لا يمكن وصفها إلا بكونها عملية اغتيال تقع تحت تصنيف الجريمة السياسية . وإذا ما وضعت هذه الجريمة في سياق الصراع السياسي القائم، فإن الخطورة الكامنة ورائها، أنها ترمي إلى توجيه الرسائل بعدة اتجاهات وفرض مناخ من الترهيب السياسي، عبر إسكات الأصوات المعارضة بكواتم الصوت.

إن كثيرين كانوا مختلفين مع لقمان سليم في مواقفه السياسية، وكثيرين كانوا مؤيدين له، لأن الجهتين وبغض النظر عن موازين القوى، إنما يتحركان على أرضية مواقف سياسية متعارضة، وهذه ظاهرة ليست جديدة على الحياة السياسية في لبنان. ولذلك ليس مستغرباً أن تعيش الساحة اللبنانية تحت تأثير تجاذب المواقف، والحراك الشعبي بالأساس لم يكن بعيداً عن هذا التجاذب وهو الذي انطلق تحت شعارات تحاكي مطالب الشرائح الشعبية الأوسع والأفقر من كل الطوائف والمناطق اللبنانية. لكن أن تنحو التجاذبات خارج حدود التعبيرات السلمية الديموقراطية، وتنزلق إلى اعتماد أسلوب العنف الجمعي كالذي تمارسه القوى السلطوية ضد التحركات الشعبية، أو أسلوب العنف الفردي كالذي تنفذه المجموعات السياسية بحق بعضها البعض، والاغتيال هو الأكثر شيوعاً من بين هذه الأساليب سواء نفذ بكواتم الصوت أو بالمفخخات، فهنا يكمن الخطر

على ديموقراطية العمل السياسي، وعلى آليات التعبير عنه بالوسائل السلمية وحوار الأفكار والبرامج. وحيث تأتي عملية اغتيال لقمان سليمان كنموذج طازج عنه. ولذلك فإن مثل هذه الأعمال وان استهدفت أشخاصاً بعينهم، إنما ترمي إلى استهداف كل أنماط التعبيرات الديموقراطية للعمل السياسي، وبالتالي فهي تنطوي على خلق مناخ ترهيب عام، لا يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق المدنية والسياسية التي كفلتها الدساتير والمواثيق الدولية وحسب، وإنما يشكل تعدياً على الحق بالحياة أيضاً، وهو اغلى الحقوق الإنسانية التي نصت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على حرمتها ووجوب حمايتها. ولذلك فإن كل الأعمال التي تعتدي على حق الإنسان بالحياة هي مدانة، كما تلك التي تطال حقه في ممارسته حقه بالعمل السياسي.

من هنا فسواء اختلف المرء مع لقمان سليم بالسياسة أو اتفق معه، فأن عملية الاغتيال التي طالته هي مدانة ومستنكرة بكل المقاييس الإنسانية والأخلاقية والسياسية، وأما المقاضاة القانونية فهي شأن السلطة القضائية أن توصلت إلى نتائج حاسمة، وإلا ستقيدها ضد مجهول.

إن اغتيال لقمان سليم ليس الاغتيال السياسي الوحيد الذي شهدته الساحة اللبنانية، وهو لن يكون الأخير إذا ما استمر الوضع السياسي على انكشافه، وإذا ما استمر ينوء تحت تثقيلات أمنية وسياسية واقتصادية لا يقوى على تحمل أعبائها. لذلك فإن وضع حد للاغتيال السياسي سواء استهدف أفراداً أو جماعات، لا يكون إلا بالحل السياسي الذي يوفر الأمن الوطني للشعب كما أمن الأفراد والقوى والهيئات الذين لهم الحق بالعمل السياسي تحت سقف القانون. وفي ظل توفر معطيات هذه الحالة الوطنية واستعادة الدولة لوظيفتها الأساسية كدولة رعاية وحماية، يشعر الكل فيها انه رابح، أما العكس فالكل خاسر حتى من يعتبر نفسه الأقوى.

* * * * *

جرائم الاغتيال السياسي بين الاتهام والإدانة

بقلم المحامي حسن بيان

جريمة اغتيال الناشط السياسي لقمان سليم في الرابع من شباط، ليست الجريمة السياسية الوحيدة التي شهدها لبنان، بل هي واحدة من الجرائم التي فاقت المئة والرقم مفتوح إلى الأعلى. والجرائم التي أودت بحياة المستهدفين (بفتح الدال)، لم يكونوا من شريحة واحدة، فمنهم من احترف السياسة، ومنهم من احترف الصحافة والإعلام، ومنهم من عمل بالحقل الأمني، ومنهم من كان منغمساً في مجالات الثقافة والاقتصاد خاصة تلك التي على صلة بالسياسة.

إن الاغتيالات السياسية أو ذات الطابع السياسي، تهدف لخلق وقائع جديدة على المسرح السياسي، ويكون تأثير الوقائع قوياً بقدر ما يكون المستهدف مؤثراً في البيئة السياسية والشعبية من موقع "الضد" أو من موقع "ال مع" بالنسبة للاتجاهات العامة لهذه البيئة. وجرائم الاغتيال السياسي تنفذ عادة إما بواسطة المفخخات بالآليات أو بالعبوات وإما عبر الصليات وكواتم الصوت حسب المعطيات المحيطة بضحايا الاغتيال. وترتفع وتيرة الاغتيالات السياسية عندما يسود الفراغ السياسي في بنية الدولة وتصبح ساحتها في حالة انكشاف عام، حيث لا جدران سياسية تقيها من الاختراق والتسلل ولا سقف سياسياً يوفر مظلة لها تقيها من صواعق القوى الساقطة عليها والمستوطنة فيها .

إن جرائم الاغتيال السياسي، ليست جرائم عادية كالتي ترتكب في سياقات الحياة العادية، بل هي جرائم تتميز بكونها تنفذ في سياق صراع سياسي قائم. وفي غالب الأحيان لاتصل التحقيقات في الجرائم السياسية إلى مآلاتها النهائية لجهة كشف المنفذين وإصدار الأحكام بحقهم إلا ماندر، لان جرائم الاغتيال السياسي هي جرائم منظمة، تخطط لها وتديرها وتنفذها مجموعات منظمة، وهذه المجموعات تتخذ عادة كل تدابير التحوط لإبقاء الغموض يلف مسرح الجريمة لجهة أدوات التنفيذ، وهي التي تشكل طرف الخيط الذي بتتبعه يتم الوصول إلى موقع القرار.

من هنا، فان جرائم الاغتيال السياسي وان لم تكتشف أدوات تنفيذها، تذهب بالمتضررين إلى الاتهام السياسي استناداً إلى المعطيات التي تربط الجريمة بأرضية الموقف السياسي الذي يظلل الوضع السياسي السائد والقوى المتصارعة بمواقفها حيال القضايا التي تتمحور حولها المواقف المتناقضة. وعندما لا تكون الجريمة مشهودة وهي نادرة الحصول إن لم تكن منعدمة في جرائم الاغتيال، فان الأنظار تنشد إلى الاحتمالات أو الفرضيات، وهذه الاحتمالات تدور حول موقع الجريمة، ومن كان على خلاف سياسي مع المستهدف من عملية الاغتيال، ومن هو المستفيد من تغييبه عن مسرح الحياة السياسية. وهذه الاحتمالات تطرح عادة عندما تكون الجريمة عادية ولا يعرف منفذها، فكيف

إذا كانت الجريمة سياسية؟.

إن الاتهام بالسياسة لجريمة ارتكبت وذات طبيعة سياسية لا ينطوي على إدانة وفق المعايير القانونية، لأن هناك فرقاً بين الاتهام والإدانة عملاً بالقاعدة القانونية العامة، "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". وبذات المقاييس ،فإن الدفع والدفاع بالسياسة من قبل المتهم لا يعني أنه بريء من جريمةٍ اتهم بها. ولهذا، فإن من يعتبر نفسه بريئاً من جرم متهم به بالسياسة، ويكون رده بالدفع السياسي فهو كالمتهِم (بكسر الهاء) بالسياسة كونه ينطلق في دفاعه ورد التهمة عنه من رزمة احتمالات مضادة، وقاعدة الاحتمالات لا تشكل دليلاً حاسماً للإدانة أو للبراءة.

عندما تقع جريمة ذات طابع سياسي، فإنه من الطبيعي جداً أن يوجه الاتهام بالسياسة، وفي هذه الحالة فإن الاتهام بالسياسة مشروع ،وهو يبقى قائماً إلى أن تثبت الأدلة المادية عكس ذلك. فإذا كُشفت الجريمة بمقرريها ومحرضيها ومنفيذها، تسقط حينئذٍ حجية الاتهام بالسياسة ويصدر الحكم بالإدانة للجهة التي ارتكبت الفعل الجرمي، لأن الدليل يسقط الاحتمال، أما إذا لم تعرف الجهة التي قررت وخططت ونفذت للجريمة وبقيت مجهلة عمداً أو قصوراً فإن الاتهام السياسي يبقى قائماً، وهذه الديمومة للاتهام لا تستمر فقط لكون أن فاعل الجريمة التي ارتكبت في ظل مناخ سياسي معين لم يعرف، بل ايضاً، لان الجريمة السياسية تتحول إلى قضية رأي عام وهذا هو مصدر قوتها .

إن هذا ينطبق على جريمة اغتيال الناشط السياسي لقمان سليم، كما على كل جريمة سياسية أخرى يرتكبها هذا الطرف أو ذاك، خاصة في ساحة باتت أسيرة الانشطارات العامودية ومثقلة بأعباء أدوار لا تستطيع تحمل أثقالها. وعندما ينكشف الأمن الوطني وتسقط الحصانات الوطنية وتستباح الحرمات وتنهتك الحريات الشخصية والعامة، لا غرابة أن تدفع الأثمان من كل الذين يقفون على أرضية سياسية حبلى بالمتناقضات والمشاريع السياسية المتصادمة، وهذا بات مكلفاً جداً خاصة في ظل الانسداد السياسي القائم والأزمة الاقتصادية المعيشية الخانقة والجائحة القاتلة. وكفى.

"لو كنت محققاً عدلياً"

بقلم المحامي حسن بيان

لا داعي للغوص في تشكيل المجلس العدلي ونطاق اختصاصه، ولكن للتذكير فقط، هو محكمة استثنائية، تنظر بالقضايا الجنائية الكبرى التي تنطوي على تهديد للسلم الأهلي، وتحال القضايا إليه بمرسوم من مجلس وزراء، ويعين محقق عدلي للجرائم المحالة اليه، بناء على اقتراح من وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى. والمحقق العدلي تندمج في مرجعيته القضائية صلاحية مرجعيتين قضائيتين، مرجعية قاضي التحقيق ومرجعية الهيئة الاتهامية. أي انه هو الذي يتولى التحقيق وهو الذي يصدر القرار الاتهامي. وهو عندما يضع يده على ملف القضية المحالة إلى المجلس العدلي يطبق أحكام قانون المحاكمات الجزائية بقواعده الآمرة .

مدخل هذه المقدمة، هو السجال الذي دار وما زال حول جريمة تفجير المرفأ، والتي لأجل التحقيق فيها وكشف ملابساتها، عين قاضي تحقيق باشر مهامه بعد أيام عن تفجير المرفأ، لكنه لم يصل في مهمته إلى نهايتها. إذ بعد نيف وستة اشهر، صدر قرار عن محكمة التمييز الجزائية قضى بنقل الدعوى من تحت يده وعلى أن يتولى محقق عدلي آخر التحقيق ، وذلك أخذاً بالأسباب التي ادلى بها من طلب نقل الدعوى للارتياب المشروع.

ونحن لا نناقش قرار محكمة التمييز الجزائية، لأنه قرار نافذ، ولا يغير من طبيعته النافذة تقديم مراجعة طعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، لأنه بعد صدوره، بدأت إجراءات تعيين محقق عدلي آخر وقد حصل ذلك .

إن المحقق العدلي الجديد كما الذي سبقه، سيواجه في سياق عمله بتحديين.

التحدي الأول، هو مواجهة ضغط الشارع الذي يريد الإسراع بإجراءات التحقيق والمحاكمة وهو المفجوع بعدد الضحايا وفظاعة التدمير والتهجير .

والتحدي الثاني، هو ضغط الدولة العميقة المعششة بالفساد والتي تستنفر قوتها الكامنة في المؤسسات السلطوية ومفاتيح التأثير فيها وعليها لجعل الأسباب تتمحور حول الإهمال الوظيفي.

إن هذين التحديين هما اللذان يجعلان من يقارب هذا الملف في وضع لا يحسد عليه. وأن أحداً لا يحسد المحقق العدلي على هذه المهمة التي سيتصدى لها، وطبعاً فإن المحقق العدلي هو على قدر على الحصافة والدراية بالأمور وهو يضع يده على ملف شائك وصعب وتتجاذبه تأثيرات قوى من الداخل والخارج.

لكن لو كنت محققاً عدلياً، لا بقيت ضغط الشارع خارج أسوار قصر العدل، ولواجهت ضغط الدولة العميقة بالاستقواء بقوة الأصول الدستورية والقانونية وهي التي تنطوي على احترام الأصول الشكلية التي تفسح المجال للعبور إلى البحث بالأساس.

إن الشروط الشكلية هي مفتاح باب الدخول للبحث في الأساس، فإن توفرت فتح الباب ،وان لم تتوفر بقي الباب موصداً. فالمحقق العدلي الذي رفعت يده عن الدعوى اخطأ عندما وضع نفسه فوق الأصول المفروضة تحت طائلة البطلان بقوة وصراحة النص. وهو بإعلانه "بانه بالنظر لهول الكارثة لن يتوقف أمام أية حصانة أو أي خط احمر"، وقع في خطأ ما كان يفترض أن يقع فيه مهما كان ضغط الشارع قوياً عليه ،فضلاً عن هفوة أخرى وقع فيها، وهي الانتقائية في من ادعى عليهم من مسؤولين ووزراء سابقين وحاليين.

إن ملفاً بحجم جريمة المرفأ ،الذي مضى اكثر من ستة اشهر على بدء التحقيق به، اذا استمر العمل فيه بنفس المنوال ، فالمدة ستطول والمحقق العدلي الجديد سواء اكمل من حيث انتهى سلفه أو أعاد التحقيق إلى بداياته، سيستغرق وقتاً لإنجاز التحقيق والخروج بالخلاصات. لهذا فإن المطلوب هو السرعة دون التسرع.

لو كنت محققاً عدلياً، لوضعت خارطة طريق استناداً إلى ثلاثة مسارات متوازية.

المسار الأول، كيف وصلت كمية نترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت والمقدرة ب ٢٧٠٠ طن، وهذا سهل تتبعه من منبعه إلى مصبه .

المسار الثاني، كيف أخرجت شحنات نترات الأمونيوم من المرفأ، وأين كانت وجهتها، وهذا سهل معرفته من خلال

كاميرات المراقبة التي تغطي أحواض المرفأ وحرمه والطرق التي سلكتها. والتأكيد على موضوع إخراج النترات، لان الخبرة الفنية الأولية أفادت أن قوة التفجير ناتجة عن تفجير ٥٠٠طن تقريباً ، فيما الكمية هي ٢٧٠٠ طن، وهذا يعني أن الكمية العظمى منها قد سحبت من العنبر الذي كانت مخزنة فيه.

المسار الثالث، كيف تمت عملية التفجير، وهذا سهل معرفته من خلال شهود العيان وكاميرات المراقبة والأقمار الصناعية ورادارات السفن الراسية في المتوسط .

إن انطلاق التحقيق على هذه المسارات الثلاث ، يختصر الوقت أولاً ، ويوجه التحقيق نحو المركز المحوري الذي يفترض أن تدور حوله كل الفرضيات التي تستخرج منها الأدلة الدامغة على أسباب شحن النترات وتخزينها وتسريبها ومن ثم تفجيرها.

أما أن يبقى التحقيق يدور حول استجواب العاملين في المرفأ من إداريين وأمنيين فهو كمن يبحث عن أشياء فقدها في عتمة ليل ويبحث عنها في بقعة ضوء بعيدة عنها.

لو كنت محققا عدلياً ، لكنت استمعت إلى العاملين في المرفأ على سبيل المعلومات ، ومن تدور حوله شبهة يتم التحفظ عليه سنداً للمادة ١١١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، واذا ما كان بعض الأشخاص العاملين المستمع اليهم كشهود يمكن أن تشكل شهاداتهم خطراً على حياتهم، لطلبت بالاتفاق معهم اتخاذ وتطبيق إجراءات حماية الشهود. ولما كنت قد أقدمت على إصدار مذكرات توقيف بحق المستمع اليهم .

ان استنزاف التحقيق على مدى ستة اشهر بالاستماع والتحقيق مع العاملين في المرفأ وبعض المسؤولين الأمنيين والعسكريين وعلى أهمية الاستنابات التي وجهت إلى هيئات غير لبنانية أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، جعلت الأنظار تنشد إلى ما حصل غروب الرابع من آب وكأنه إهمال أو تقصير أو إخلال بواجبات وظيفية وضمن سياقه جاء الادعاء على وزراء لم تراع أصول الادعاء عليهم .

لو كنت محققاً عدلياً ، لا خليت سبيل كل الموقوفين، وجعلت التحقيق يتمحور بشكل أساسي على المسارات التي جرت الإشارة اليها، لا أن يستنزف الوقت في التحقيقات مع الإداريين والأمنيين التي يمكن أن تجريها الضابطة العدلية. ولكنت وجهت التحقيق باتجاه عناصره الجرمية الجنائية وليس بالدوران حول عناصره الجناحية أو المخالفات، لان إحالة قضية إلى المجلس العدلي تفترض وجود جرم جنائي، انطلاقاً من كون المجلس العدلي هو محكمة ينعقد اختصاصها للنظر بالقضايا الجنائية الكبرى التي تنطوي على تهديد للسلم الأهلي .

ومما لا جدال حوله، هو أن التحقيق يفترض أن يبقى محاطاً بالسرية، لكن الذي ظهر أن كثيراً من معطياته كان يسرب، وأن الصحافة الاستقصائية لعبت دوراً في كشف كثير من خبايا التحقيق ، وهذا وان كان يريح الراي العام بعدما تحولت الجريمة إلى قضية رأي عام ، إلا أنه كان في الوقت نفسه يضغط على التحقيق والمحقق .

لو كنت محققاً عدلياً، لنظمت إطاراً للتواصل مع الصحافة الاستقصائية التي تساعد التحقيق في الوصول إلى مآلاته في نطاق السرية المفروضة ،لا أن يكون دورها ممارسة تحقيق موازٍ، لا يخضع للمعايير والأصول القانونية، بحيث يؤدي ذلك إلى إرباك التحقيق ولو بحسن نية.

لو كنت محققاً عدلياً لوجهت التحقيق باتجاه عناصره الجرمية الجنائية وليس باتجاه عناصره الجرمية الجنحية أو المخالفات، لأن جريمة تفجير المرفأ وان لم تنطبق عليها صفة تهديد السلم الأهلي بالمعنى التقني للوصف، إلا أنها بما أسفرت عنه من نتائج هي جريمة ضد الإنسانية وبالتالي هي جريمة بحق الشعب والبلد. وجريمة تدمير بنية وطنية، توازي في خطورتها الجرائم التي تعتبر مهددة للسلم الأهلي.

لو كنت محققاً عدلياً، وتوصلت إلى كشف كل ملابسات الجريمة وفاعليها الأساسيين من لحظة الشحن إلى لحظة التفجير، لاختليت مع نفسي ووازنت بين خيارين.

خيار، إصدار قرار اتهامي يتسم بالشمولية بوقائعه المادية وأسانيده القانونية، ينطوي على تسمية الأشياء بمسمياتها وخاصة لجهة الفاعلين الأصليين والمشاركين والمتدخلين والمستفيدين. وهذا الاتهام سينطوي على مخاطرة، لأنه يكشف حقيقة ممنوع الوصول إليها وهي تحرق كل من يقترب منها ،كما تقول الأسطورة الإغريقية "كوم إي كار"، ولهذا فإن إصدار القرار الاتهامي ينطوي على عمل بطولي بكل المقاييس القانونية والأخلاقية والإنسانية.

وخيار، عدم إصدار القرار بعدما استكملت كل معطياته خوفاً من نار الحقيقة .

لو وضعت أمام هذين الخيارين لاخترت الأول، لان من يضع يده على ملف بحجم ملف تفجير المرفأ وما تولد عنه من نتائج كارثية يفترض أن تتوفر فيه فضلاً عن مناقبيته القضائية، الوقوف في حضرة الضمير أولاً، واستحضار معطى شخصية البطل والفدائي ثانياً.

لست محققاً عدلياً، بل مجرد مواطن يطرح رؤية افتراضية ويعبر عن الم ووجع الناس الذين فجعوا بأعزاء على قلوبهم ونكبوا بحياتهم وهم ينظرون وينتظرون العدالة التي ستصدر حكمها باسم الشعب .

نثق بالمحقق العدلي ونقول فيه بطلاً وفدائياً ، ونتمنى له التوفيق وكان الله في عونه.

نخالف رأي القاضي حاتم ماضي حول صلاحية محكمة التمييز الجزائية

بقلم المحامي حسن بيان

اثارت قضية تنحية المحقق العدلي جريمة تفجير مرفأ بيروت، ونقل الدعوى إلى محقق عدلي اخر، سجالاً في الأوساط السياسية كما القانونية ،بين قائلٍ بصلاحية محكمة التمييز عبر احدى غرفها الجزائية بوضع يدها على طلب نقل الدعوى لعلة الارتياب المشروع، وقائلٍ بأن لا صلاحية لها بانعقاد اختصاصها للنظر في الطلب، باعتبار أن المجلس العدلي هو محكمة استثنائية وهو المرجع الصالح للبت بطلب نقل الدعوى من تحت يد المحقق العدلي اذا ما توفر سبب من تلك التي نصت عليه المادة ٣٤٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية (أ.م.ج.) وفي مقابلة لمدعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي، مع "قناة الجديد "يوم الأحد ٢١ شباط، ذهب إلى الرأي الذي يقول بعدم صلاحية محكمة التمييز للبت بطلب نقل الدعوى من تحت يد المحقق العدلي صوان إلى محقق آخر.

إن الرأي القائل بعدم اختصاص محكمة التمييز الجزائية النظر بطلب رفع يد المحقق العدلي ليس في محله القانوني للأسباب التالية.

السبب الأول، إن المجلس العدلي هو محكمة استثنائية لكنها ليست دائمة ولا يوجد قانون خاص به ينظم إجراءات الملاحقة ومن ضمنها التحقيق وإجراءات المحاكمة لديها. وعندما لا يكون هناك قانون خاص ينظم عمل مؤسسة قضائية أو غيرها، تصبح أحكام القانون العام هي الواجبة التطبيق. ولذلك فإن المجلس العدلي يطبق على أعماله بالنسبة للقضايا المحالة إليه القواعد التي حددها قانون أ.م.ج، وفي حال افتقار هذا القانون للنصوص التي يقتضي الرجوع إليها في توفير الأرضية القانونية للنظر بقضية ما، يتم الرجوع إلى أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية باعتباره القانون الأعم.

السبب الثاني، إن المادة ٢٩٥ من قانون أ.م.ج عندما حددت صلاحيات محكمة التمييز، حددتها على اطلاقيتها ،ومنها طلبات نقل الدعوى، ولو كان المشترع يريد أن يحجب الصلاحية عنها بالنسبة للنظر بطلبات متعلقة بدعاوى محالة إلى المجلس العدلي لكن أشار إلى ذلك صراحة. والفقه القانوني يأخذ بقاعدة الإباحة هي الأصل والحجب هو الاستثناء، وهنا لامجال للاجتهاد لان نص المادة ٢٩٥ واضح جداً ولا اجتهاد في موضع النص.

السبب الثالث، إن المجلس العدلي يضع يده على ملف الدعوى عندما تحال إليه مضبطة الاتهام العدلي من قبل النيابة العامة التمييزية، وهي إذا ما وجدت ثغرات في إجراءات التحقيق فإن بالصلاحية المعطاة له تخوله تغطية كل الثغرات، وبإمكانه وبناء على طلب النيابة العامة التمييزية أن يعيد التحقيق بكامل هيئته أو بتكليف احد أعضائه. ولذلك فإن المجلس العدلي ليس مرجعاً استئنافياً للطعن بقرارات المحقق العدلي، وهو لا يضع يده على الملف إلا بعد إحالته إليه. وكل ما يسبق الإحالة إليه من إجراءات التحقيق والملاحقة تبقى خاضعة لرقابة محكمة التمييز بكل ما يتعلق بما هو منصوص عليه في المادة ٢٩٥.

لكل هذه الأسباب الثلاثة، فإن اختصاص الطعن بقرار المحقق العدلي اذا ما توفر احد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ أ.م.ج يكون منعقداً لمحكمة التمييز بإحدى غرفها الجزائية. وعليه فإننا نخالف رأي حضرة الرئيس حاتم ماضي بعدم صلاحية محكمة التمييز للنظر بطلب نقل الدعوى لعلة الارتياب المشروع.

وبطبيعة الحال، إن قرارات محكمة التمييز تقبل المراجعة أمام الهيئة العامة. ولها أن تصدق القرار أو تفسخه. ونقابة المحامين في بيروت أوحت وكأنها ستقدم مراجعة طعن بقرار الغرفة، وننصحها بعدم متابعة سعيها. لأن المدعي العام التمييزي السابق الذي حفز من هو ذو صفة وله مصلحة على التقدم بمراجعة طعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز لعلة عدم الصلاحية، مستنداً إلى قرار سابق صادر عن الهيئة بفسخ قرار المحكمة بشأن قرار صادر عن محقق العدلي، ربما سها عن باله أن الهيئة العامة لمحكمة التمييز فسخت يوم ذاك قرار الغرفة الجزائية في محكمة التمييز، ليس لعدم صلاحية الغرفة للنظر في الطلب المقدم اليها، بل بسبب تجاوز صلاحيتها وتصديها لمسألة تندرج في اختصاص المحقق العدلي.

علماً أن مخالفة القاضي العريضي لم تكن حول اختصاص المحكمة كنقطة شكلية بل كانت مبنية حول تقديرها للارتياب المشروع.

خلاصة أن محكمة التمييز بغرفتها الجزائية هي صاحبة اختصاص للنظر بطلب نقل الدعوى وبالتالي فإن القرار بنقل الدعوى من تحت يد محقق عدلي إلى محقق آخر لسبب لها حق التقدير بقانونيته، هو قرار واقع في محله القانوني ومع احترامنا لكل رأي مخالف.

جراح طرابلس.. ضماد الوطن

عمر شبلي

وجاعوا إلى أن أصبح الجوعُ كافرا

" ١ "

السؤال الأول أوجّهه لـ "السلطة القوية": متى تكون السلطة قوية؟

والسؤال الثاني والضروري جداً: إذا كانت "السلطة اللبنانية القوية" تقول: إنّ هناك جهاتٍ مشبوهةً تستغل جوع الناس وفقرهم لتحريضهم ولتحريك الفتن وإيقاظها، فلماذا لا تقضي "سلطتنا القوية" على جوع شعبها لمنع المندسّين من استغلال جوع الناس لإضعاف "السلطة القوية؟ وليكون أيضاً منطقها صحيحاً، ومدعوماً بمن كانوا جياعاً وحاربت جوعهم قبل أن تحارب الجوعى أنفسهم وبتهمة التآمر على الوطن؟.

قبل التهم التي توجها "السلطة القوية" للجائعين، ألا تعلم أنّ هناك جوعاً بدأ يفتك بجسد اللبناني وبفكره وبروحه، أوليس الجوع كافراً!! أوليس الجوع عبر التاريخ هو الذي فجَّر الثورات في كل المجتمعات الإنسانية، أولم يقل ابن خلدون رائد الفكر الاجتماعي: "وهل تقاتل الروم والعرب إلاّ على الخبز". نعم هذا لا يلغي وجود أسباب أخرى للحروب. ولكن الجوع هو أعلى أسباب الثورات في التاريخ، وهو الكفر الذي على المؤمنين محاربته. وإذا كانت "سلطتنا القوية" تعلم أن هناك جوعاً ولا تحاربه فهي الطرف المندس الذي يقول للجماهير "ثوري ثوري"، وهي التي تريد تخريب الوطن وإجبار أهله على مغادرته، أولم نرَ الأم التي اضطرت لإلقاء طفلها في البحر، بعد أن قضى نحبه، وهي هاربة في عرض البحار إلى (بلاد الكافرين) لتطعم ابنها .!!

نعم هناك مندسون يريدون التخريب، ولكن "السلطة القوية" هي التي أوجدت هؤلاء المندسين. بل هي المندسون أنفسهم. نعم السلطة التي تسرق رغيف الخبز من فم جائع لتحوله إلى دولار يُهَرّب إلى الخارج، أولم يكن الجوع والغلاء وعدم وجود الدواء وتهريب الأموال التي جمعتها "سلطتنا القوية" من دم الناس وجوعهم وعريهم وما تبقى من الوطن، أولم يكن هذا كله مسؤولاً عما أصاب الوطن!!! أو عمّا أفرزه الجوع والغلاء؟ أولم يكن تهريب الأموال إلى الخارج هو سبب الغلاء؟ وبكل وضوح نقول إن السلطة تكون قوية حين يكون رغيف الخبز موجودا على موائد الفقراء قبل الأغنياء، ولكن يبدو أن الأغنياء لا يأكلون الخبز كما قالت ماري أنطوانيت إبّانَ الثورة الفرنسية. وتكون قوية حين يكون الدواء مؤمَّنا لكل مريض، وحين لا تسرق أموال المودعين لستر سوءة السياسيين الذي نهبوا البلد ونقلوا ما ظل منه إلى الخارج، وتكون السلطة قوية حين يشعر الناس بالأمان، وحين يشعرون أن سلطاتهم لا تعرف سعر ربطة الخبز، وتكون قوية حين يكون قرارها بيدها. إن "سلطتنا القوية" لا تستطيع أن تقول حتى اليوم من الذي فجّر المرفأ. وتكون الدولة قوية حين يصدق على المسؤول القول: إنه "جاء ليَخْدُم لا ليُخدَم."

والسلطة تكون قوية حين تعرف ما هي المشاكل والأزمات التي يعاني منها شعبها، وحين تكشف الطرق المؤدية لحلها، وحين تدرك السلطة أن إهمال حل المشكلة يؤدي إلى الانفجار الاجتماعي. ولذا لا تستطيع الدولة أن تكون قوية إلاّ إذا ربطت آفاق واقعها بمستقبل شعبها وحاجاته. وتكون الدولة قوية حين يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، وليس كما يحدث في لبنان. فالمناسب في لبنان أولاً وأخيراً هو الطائفي والمذهبي والإقطاع السياسي المتوارَث، والوصولي والانتهازي الذي يتلوّن لتبرير سلوكه كما تتلون الحِرباء.

*****

" ٢ "

ما حدث في طرابلس هو ما يعاني منه اللبنانيون جميعاً، ولكن الخاص في هذه المدينة أن كثافة السكان فيها وتعدادهم الذي يربو على نصف مليون يجعل فقرها أبرز وأشدّ حضوراً، وهذا الجوع الممتد من الشمال إلى الجنوب يجعل فقر طرابلس تعبيراً عن فقر معظم مساحة لبنان الجغرافية. وطرابلس تحديداً تشكو منذ زمن طويل من ازدحام الفقر في بعض مناطقها، وازدحام الغنى عند بعض أبنائها دون أن يقترب غناها من ملامسة أوجاع ومعاناة فقرائها، ولا بد قبل التكلم عن مشاكلها من معرفة تاريخ هذه المدينة العظيمة التي قال فيها المتنبي وفي أهلها:

أكارمٌ حَسَدَ الأرضَ السماءُ بهم وقصَّرت كلّ مصرٍ عن طرابلس

١ـ طرابلس تأتي في تعداد سكانها بعد بيروت مباشرة، وتضم سبعة أقضية وهي: قضاء طرابلس – قضاء البترون – قضاء الكورة - قضاء بشري – قضاء الزاوية – قضاء الضنية – المنية وقضاء عكّار. وسميت بالفيحاء لخصوبة ما كان يحيط بها من بساتين يرويها نهر "أبو علي". ومن الحفريات التي أجراها الدكتور حسّان سركيس، مدير آثار لبنان الشمالي في طرابلس وجوارها أثناء السبعينيات من القرن العشرين، يتضح أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ العصر البرونزي المتأخر، حيث تم العثور على أدوات ومواد تعود لتلك الفترة. وهناك شبه انقطاع في المعلومات عن المدة الفينيقية، مما يستدعي تنقيباً جديداً وشاملاً تحُول دونه المدينة القائمة فوق الموقع القديم للمدينة، ومدينة طرابلس كانت مركزاً متقدماً للفكر العروبي منذ الفتح الإسلامي، وقدمت عبر تاريخها الشهداء والمناضلين والمفكرين والأوفياء لتاريخ وطنهم وأمتهم ومبادئهم، ولا تزال طرابلس إلى اليوم قلعة من قلاع لبنان الصامدة، وقد

عانت كثيراً بسبب أوضاع الحرب الأهلية وما تلاها، ودفعت ثمناً كبيراً للحفاظ على ما تمثله من قيم وتراث مدينة خالدة وممتدة من عمق التاريخ إلى الآن. ورغم كل ما مرّ بها لم تزل أم الثورات ومتآزرة مع باقي المدن والقرى اللبنانية للحفاظ على شخصيتها الوطنية والعروبية.

الفقر والحرمان:

خلال أحداث شهر كانون الثاني ٢٠٢١ شهدت طرابلس كباقي المناطق اللبنانية أحداثا جساماً نتيجة ما تعانيه من فقر وحرمان، وكانت الاحتجاجات الشعبية في جوهرها تطالب بحق الشعب في توفير الغذاء والدواء والأمن الاجتماعي والاقتصادي، وكانت تندد بتهرب الدولة المقصود عن الالتفات إلى الوضع الذي لا يمكن أن يستمر هكذا، ولذا انطلقت الاحتجاجات منددة بعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الحياتية والمالية تجاه الفقراء وذوي الدخل المحدود، وقد بلغت حاجة الناس مراحلَ متقدمة من الفقر المدقع، وكانت وسائل الإعلام تظهر مشاهد تعبر في جوهرها عن مآسي بعض أحياء مدينة طرابلس التي تكاد لا تختلف كثيراً عن المقابر في ظل سلطة تنهب كل ما تقع يدها عليه. وبدأت مراكب الموت تغري الفقراء بامتطائها طلباً للقمة العيش أو للحصول على حليب طفل رضيع وقنينة دواء لمريض لا يملك ثمنه، وكانت ظاهرة الانتحار تعبيراً صارخاً عن مأساة شعب يعاني ودولة تهرب ما تسرقه إلى الخارج.

"نشرت كل من ربا جرادات، المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية ويوكي موكو ممثلة اليونيسف في لبنان، مقالا بإحدى الصحف اللبنانية، عرضتا فيه تحليلا ينذر باندلاع أزمة وشيكة لا سابقة لها في البلاد، جراء الوضع الاقتصادي المهترئ في لبنان.

وجاء في تحليل المسؤولتين الدوليتين أن رفع الدعم الحكومي عن الأسعار ينطوي على مخاطر كبرى تهدد الاستقرار الاجتماعي للبلاد، في ظل غياب أي نظام للمساعدة الاجتماعية أو إجراءات مرتقبة أو حتى نوايا حكومية لتقديم منح أو معونات اجتماعية أو وضع خطط لدعم الأسر اللبنانية الأكثر عوزا على المدى الطويل. غير أن تقييم ممثلتي اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية في لبنان أظهر أن نسبة ٨٠٪ من الدعم الحكومي تستفيد منه نسبة ٥٠٪ من السكان الميسورين، في حين أن نسبة ٢٠٪ فقط من هذا الدعم تذهب للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا."

وقد خلت خزينة الدولة من العملة الصعبة وانهارت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة ٨٠٪ مقابل الدولار الأمريكي، وعندها أعلن محافظ البنك المركزي اللبناني رياض سلامة أن "السيل بلغ الزبى" وأنه لا يمكن الاستمرار في تقديم الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية الأساسية لأكثر من شهرين. ودعا السياسيين إلى وضع خطة لمواجهة الوضع الجديد.

ولعل تحذير محافظ البنك اللبناني يستند إلى ما جاء في تقرير صادر عن البنك العالمي توقع استمرار تفاقم نسبة الفقر في لبنان لتطال أكثر من نصف عدد سكان البلاد خلال العام القادم.

وفي طرابلس تجاوز الفقر حدوده القصوى، وبدأ الجوع يتحول غضباً، وقهراً ينتظر الانفجار. وهذا مآل طبيعي لكل حرمان، وهذا واضح من ظهور طبقة ساحقة من سكان المدينة تحت خط الجوع والفقر، ويقابل هذا الوضع الفاجع وجود سلطة غائبة وكأنها تعيش في عالم افتراضي لا يمس واقع الناس الذين فقدوا كل رهان إلا على انتفاضتهم الشرعية والمحقة والتي تقرّها قوانين السماء والأرض.

المندسون والعابثون:

نعم كان هناك أناس يريدون التخريب ولأسباب داخلية وخارجية وعلى التحقيق أن يكشفهم، ويسمي المندسين بأسمائهم. وقبل هذا يجب أن نؤكد ما سبقنا تأكيده، وهو أن غياب السلطة النظيفة والقادرة هو المسبب الأول للمندسين، غياب السلطة يعني حضور النهب والسلب، ويعني غياب الأمن وحراسة الوطن. أوَلم يكن المتنبي صادقاً عندما قال :نامت نواطيرُ مصرٍ عن ثعالبها فقد بشمْنَ وما تفنى العناقيدُ.

لقد بات واضحاً أن مخربين ومندسّين في طرابلس قاموا بإحراق مبنى البلدية وتخريب مؤسسات خاصة وعامّة. وتوضَّحَ الدور المشبوه لهؤلاء المندسين بالاعتداء على القوى الأمنية والعسكرية، وهذا التخريب لا يتفق مع المبادئ التي انتفض من أجلها المحتجون لتوفير الغذاء والدواء والأمن، وتحميل "السلطة القوية" مسؤولية الغياب المتعمَّد، ومسؤولية هذا الوضع الذي أوصل البلاد إلى حافة الانهيار. طبعاً ما قام به المخربون لا يتفق مع منطلقات الانتفاضة المحقّة. وليس ما قاموا به معبراً عن مطالب المجتمع الطرابلسي الذي يعاني من الإهمال والغياب الذي تمارسه السلطة الفاسدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألة في منتهى الأهمية، وهي أن القوى الشعبية المنتفضة مسؤولة عن كشف هؤلاء المدفوعين لتزوير غاية هذه الانتفاضة الصحيحة، لأن غاية المدفوعين والمندسين كانت ولا تزال تخدم منطق السلطة التي تحاول تشويه معنى هذا التحرك العظيم، وربما يكشف التحقيق إذا كان صادقاً وحراً أموراً في منتهى الخطورة. وعلى كل حال فالإحساس الشعبي النظيف كفيل بتعرية المندسين وكشف غاياتهم. إنّ حاسة الشعب لا تخطئ أبداً، على التحقيق وعلى المنتفضين أيضاً تحديد الجهات المستفيدة مما حدث في طرابلس من دمار. ويبدو أن لبنان باعتباره وطناً للجميع هو المستهدف .

شيئان يجب أن يتوفرا في أي تحرك شعبي مطلبي، وهما الالتزام بالقانون الذي يضمن حق الاحتجاج السلمي، وعدم انجرار المحتجين إلى تحطيم وتكسير واستباحة ممتلكات الوطن، والأمر الثاني هو حماية المواطنين والإسراع بتأمين حاجات الفقراء في وضع لا يمكن أن يمتلئ بالهدوء وبطون الناس فارغة. لا يمكن أن تهدأ الأمور ما دام الفقر المدقع قائماً في بيوت الناس مع أطفالهم.

عَمِلَ من أجل حاضر ومستقبل المدينة.. طرابلس تفتقد

عبد المجيد الرافعي..

بقلم: أسعد الخوري

عندما فاض نهر "أبو علي" عام ١٩٥٥، متمرّداً على ضفافه، قضى على مئات العائلات الطرابلسيّة غرقاً أو تشريداً، وخلّف مأساةً إنسانيّة كبرى لأهل المدينة وسكّانها. وسط فوضى الفيضان القاتل، لَفَتَ أنظار المسعفين والمهتمّين والخائفين والحزانى والمشرّدين الذين فقدوا أهلهم وبيوتهم وأرزاقهم، شابٌّ بهيّ الطلعة، ينتعل جزمة "كوتشوك" سوداء، يتصدّر أفواج مسعفي غرقى الفيضان الرهيب، ومعالجة من بقوا على قيد الحياة وإعطائهم ما يلزم من إسعافات أوّليّة وأدوية... لم يكن ذلك الطبيب الشاب "المغمور" سوى عبد المجيد الطيّب الرافعي!

مسيرة الدكتور الرافعي في طرابلس طويلة وشاقّة، هي مسيرةٌ إنسانيّة وأخلاقيّة بامتياز. مسيرةٌ تسعى لإنقاذ طرابلس من المرض والفقر والبطالة، ولإنقاذ الإنسان من أوبئة الجهل والتخلّف السياسي والاجتماعي. طرابلس تفتقد اليوم "حكيمها" الذي عمل طيلة سنوات عمره المديد في خدمة مدينته والإنسان في طرابلس.

مذ كان في الرابعة عشر من عمره شارك في تظاهرات المدينة، جنباً إلى جنب مع المناضلين الحقيقيّين وأصحاب القضايا الوطنيّة والإنسانيّة. وفي تظاهرة الاستقلال اللّبناني، كان الرافعي في الصفوف الأماميّة من تلك التظاهرة الحاشدة. وشارك في تظاهرات عديدة، مذ كان تلميذاً يافعاً، ضدّ الفرنسيّين الذين سحلت دبّاباتهم متظاهرين من تلاميذ المدارس وطلّابها، الذين كانوا يشاركون مع زميلهم الطالب عبد المجيد في تظاهرة احتجاجيّة... دمُ أحد هؤلاء الطلّاب الشهداء تتطاير في كلّ مكان، و"تعطّرت" ثياب عبد المجيد وغيره من الطلّاب المتظاهرين، بدم زميلهم الفتى الصغير! عبد المجيد الرافعي كان يذكر دائماً ذلك اليوم الرهيب بأسىً وحزن... ولكن بفخر المناضل الذي لا تهتزّ عزائمه.

عاد الرافعيّ إلى طرابلس من جامعة لوزان في سويسرا، طبيباً مجسّداً لأنبل ما في مهمّته من عناوين إنسانيّة، كان شابّاً ممتلئاً اندفاعاً وحيويّة. وقد باشر الطبيب الشاب القادم حديثاً إلى المدينة بمعالجة المرضى في المستشفيات، ثمّ في عيادته الخاصّة. صار "طبيباً للشعب"، وأصبح "رفيق الشعب في معاركه" كما وصفه الطرابلسيّون. وعندما تقول (الحكيم) فذلك يعني عبد المجيد الرافعي الذي لم يتخلّف لحظةً عن تلبية نداء الواجب.

لقد عَرِفَت (الحكيم) أسواقُ المدينة العتيقة الضيّقة والبيوت الشعبيّة الفقيرة... وشهدت "بيوت التنك" التي كانت تزرّ طرابلس و (ما تزال) زيارات ليليّة لـ"حكيم طرابلس" يتفقّد ويعالج ويطبّب مجّاناً ويقدّم الدواء مجّاناً أيضا... شكّل ظاهرةً في طرابلس ومحيطها، ظاهرة الاهتمام بالمرضى والمعوزين والفقراء، بينما كان

باستطاعته، لو أراد، أن يكون طبيب "أغنياء المدينة" من البورجوازيّين وكبار القوم الذين هم أيضاً، تعلّقوا به ونظروا إليه نظرة الطبيب البارع القادر على تشخيص المرض بنجاح، والمساعدة في إنقاذ المرضى.

الطبّ شكّل رسالةً عند عبد المجيد الرافعي، لا وسيلةً للكسب وتكديس المال. رسالة لم يوظّفها يوماً في السياسة، إلّا أنّ أهل المدينة وجدوا فيه الرجل المؤتمن على طرابلس، فهو يحمل رسالة الطبّ بجدارةٍ وتعفّف، مثلما يحمل قضايا الناس الفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل، فرفعوه إلى سدّة النيابة ممثّلاً لهم خير تمثيل في مجلس النواب اللّبناني.

عام ١٩٧٢ واجه الإقطاع السياسي المتجذّر القابض على الحياة السياسيّة في طرابلس، عبر فوزه المدوّي في الانتخابات اللّبنانيّة. وقد فاز قبلاً في انتخابات العام ١٩٦٠، ولكن في عمليّة تزوير مكشوفة، تمّ إسقاطه. ولولا مناشدة الحكومة والمسؤولين له طالبين تدخّله لتهدئة الجماهير الغاضبة الرافضة لإسقاطه المتعمّد، لكانت طرابلس انفجرت رافضةً الانحياز المكشوف ضدّ "حبيب الشعب" عبد المجيد الرافعي.

هو القدوة والمثال والمناضل الحقيقي في طرابلس وكلّ لبنان، فكيف لا يكون ممثّلاً لأهل المدينة للدفاع عن قضاياهم في المجلس النيابي وهو صاحب الدعوات المتكرّرة لإنماء طرابلس وإيجاد فرص العمل وتأمين الطبابة والتعليم والعيش الكريم لأهلها.

لم يكتفِ الرافعي خلال مسيرته الطبيّة والسياسيّة بتقديم الخدمات لمعالجة المرضى في المستشفيات وفي عيادته الطبيّة، بل أنشأ مع رفاقه في حزب البعث العربي الإشتراكي، خمس مستوصفات طبيّة قادرة على تغطية علاج كلّ المرضى والمحتاجين من أبناء طرابلس والشمال وتقديم الأدوية اللازمة.

نداء الواجب

كانت سنوات الحرب اللّبنانيّة المشؤومة، مليئة بالمآسي والجراح والبطالة والعوز... لكنّ ابن طرابلس، الرجل المسؤول والممتلئ بالحيويّة والإنسانيّة والأخلاق والنضال،

كان دائم الاستجابة لنداء الواجب الذي يدعوه لمساعدة أهله في مدينة "العلم والعلماء"، التي حوّلتها الحرب القذرة إلى مدينةٍ منكوبة.

وقد ساهم الرافعي، الطبيب الإنسانيّ الكبير، في إنجاز عدّة مسائل حيويّة تتعلّق بحاضر مدينته ومستقبلها. كان يهمّ نائب طرابلس و"حكيمها" الموثوق من كافّة الفئات الشعبيّة، أن يقوم بإنجازات تؤدّي أوّلاً، إلى إنقاذ المدينة ممّا تعانيه من عوزٍ واحتياجات ضروريّة للعيش. وثانياً، كان يعمل لإنجاز أمور أخرى تتعلّق بمستقبل المدينة وإخراجها من حال البطالة والحرمان وعدم إشراكها من قبل الدولة في عمليّة الإنماء المتوازن. لذلك قام بجملة خطوات إيجابيّة من شأنها أن تساعد أهل المدينة على الاطمئنان إلى مستقبلهم ومستقبل أولادهم.

وقد حقّق الرافعي إنجازات كبيرة يمكن تلخيص بعضها بالآتي:

- على صعيد التعليم في مدارس طرابلس، قدّم الرافعي دعماً للتلاميذ والطلّاب من كافّة الأعمار، عبر دعم الكتاب المدرسي وتسديد الأقساط المدرسيّة عن الطلّاب المحتاجين.

أمّا الطلّاب الجامعيّون ففتح لهم الدكتور عبد المجيد الطريق للتخصّص في كافّة المجالات بجامعات العراق، من الطبّ والصيدلة إلى العلوم السياسيّة والإعلام، وسواه من الاختصاصات المطلوبة. ودعم الرافعي سفر العديد من الطلاب إلى الخارج للتخصّص في الجامعات هناك. ولم يكتف الرافعي بدعم الطلّاب فقط بل اهتمّ باليتامى وأنشأ لهم مركزاً خاصّاً يدعمه بكلّ ما تقتضيه المستلزمات الطبيّة والحياتيّة.

- على الصعيد المعيشي قدّم الرافعي مواد غذائيّة عبر شحناتٍ بالبواخر وصلت من بغداد إلى ميناء طرابلس، حيث تمّ توزيعها على المحتاجين. أمّا أفران طرابلس التي كانت تفتقر أحياناً إلى الطحين في سنوات الحرب فكان عبد المجيد الرافعي المنقذ الأوّل لها، حيث استحصل على الطحين من الخارج ووزّعه مجّانا على الأفران، كما أشرف أعضاءٌ من حزب البعث على توزيع الخبز مجّاناً.

- أدرك الرافعي أهميّة تطوير وتشغيل مرفأ طرابلس وأبدى اهتماماً كبيراً به، وجعله مرفأً متخصّصاً لشحن كافّة المواد من الخارج إلى العراق البلد الغني بنفطه ونشاطاته التجاريّة، فالسيارات والمعدّات الإلكترونيّة والأخشاب بآلاف الأطنان حملتها سفنٌ كبيرة وصغيرة إلى مرفأ طرابلس في الميناء، ونُقلت بشاحنات طرابلسيّة إلى بغداد برّاً، إلى أن قام النظام السوري بافتعال مشاكل لمنع وصول الشاحنات اللّبنانيّة إلى العراق عبر سوريا، الممرّ البرّي الوحيد الذي يصل لبنان بالعراق وباقي الدول العربيّة.

- لقد شكّل الدكتور عبد المجيد الرافعي ضمانة فعليّة لمدينته، كان شباب البعث خلال سنوات الحرب اللّبنانيّة، ومع غياب الدولة وأجهزتها الأمنيّة عن المدينة، يحمون مؤسّسات طرابلس وأهلها مسلمين ومسيحيّين من عبث العابثين... ولم يتعرّض مسيحيو طرابلس، خصوصاً في الميناء، إلى الإعتداءات وأعمال القتل والسحل إلّا بعد اضطرار البعثيّين للخروج من المدينة التي وقعت تحت سيطرة النظام السوري وعملائه من المندسّين والمخرّبين الذين عاثوا فساداً ونهباً وقتلاً بالكثيرين من أهل طرابلس، وكلّ الفئات والأحزاب والقوى والتنظيمات.

مستقبل طرابلس

لم يكن عبد المجيد الرافعي يعمل لمعالجة أوضاع طرابلس الآنيّة، بل كان يتطلّع لإخراج مدينته الحبيبة المتروكة لقدرها، من واقعها المأساوي. واقع الإقطاع السياسي والعائلي وصولاً إلى الديمقراطيّة الحقيقيّة، ليكون أهل طرابلس قادرين على رفع رؤوسهم وأصواتهم عالياً. (طرابلس ليست مزرعة- لن ننتخب خشبة) هي بعض شعارات الستينات للرافعي الذي استطاع مدعوماً من أهل طرابلس بكلّ فئاتها الاجتماعية والدينيّة، من التصدّي للسلطة السياسيّة المهيمنة على قرار طرابلس، والرافضة لإعطاء هذه المدينة العريقة حقّها في العمل والإنماء والطبابة والتعلّم وسواها من بديهيات الحياة. كان الرافعي يهتمّ لمستقبل طرابلس والعمل على ازدهارها وإيجاد فرص عمل لأبنائها.

بعد تركه طرابلس بعدما دمّروا منزله العائلي والعديد من المستوصفات الطبيّة، واستشهد العديد من رفاق الرافعي الصامدين في مدينتهم وبين أهلهم دأب من منفاه الطوعي في بغداد، على دعم طرابلس بكلّ ما ملكت يداه وقدراته، وهي كثيرة في عراق العزّ والعروبة والمحبّة والأخوّة. من بغداد كان الرافعي يتابع أحوال مدينته طرابلس وكافّة الأمور المتعلّقة بها وهذا الأمر كان في أولويّات عمله ودوره ومهمّته تدعمه وتسانده في كلّ ذلك، زوجته ورفيقة عمره ودربه ونضاله السيّدة ليلى الرافعي.

محبّة أهل طرابلس وكلّ لبنان، هي التي صنعت مجد الدكتور عبد المجيد الرافعي الذي ناضل طيلة سنوات عمره من أجل تحقيق القضايا الاجتماعية وقيام الوحدة العربيّة. هو قائدٌ لا يتكرّر اليوم أكثر من أيّ يوم مضى. تفتقد طرابلس لحبيبها وراعيها، المناضل من أجل عزّتها، المدافع عن كرامتها، والحالم بمستقبلها المشرق، عبد المجيد الطيّب الرافعي.

الياسمينة على مدخل منزل الرافعي في أبي سمراء بطرابلس الفيحاء تشتاق إلى "الحكيم القائد". لكنّ ليلى الرافعي ترعاها بحنان. والياسمينة ستبقى خضراء وبيضاء، تنبض بالمستقبل الناصع الذي شاءه وعمل من أجله "حكيم طرابلس" الإنسان الذي ضحّى وعمل من أجل مستقبل طرابلس ولبنان.

في كل الظروف والمراحل يبقى عبد المجيد الرافعي القائدُ الشاهد على القيادة التي تجمعُ بين النضال القومي في سائر عواصم العرب وبين النضال الشعبي في مدينته طرابلس.

طرابلس التي تستذكره هذه الأيام وهي تُلملِمُ جراح نسيانها، بلا دولة للرعاية وبلا نصابٍ للقيادة.

طرابلس التي لم تضطر خلال تاريخها المجيد أن تختارَ بين العنف الذي يحمي حقوقَ أبنائها وبين العنف الذي يُدمّرُ معالمها ومؤسساتها.

الثورة التي لم تبدأ بعد !

نبيل الزعبي

لو كان لديهم ذرة حياءٍ من خجل، لتنحُوا فوراً عن مواقعهم وتركوا مسؤولية قيادة البلد لمن يُحسن التدبير فيه وينقله إلى برّ الأمان، ولو كان لديهم ذرة كرامة، لدفنوا رؤوسهم في التراب ومرّغوا وجوههم بالوحل، عساهم ينزلون في هذه الحالة عن أبراجهم العالية ويعترفون أن ثمّة شعباً يعاني والأكثرية فيه، تنازع لتبقى على رمق الأمل وهم باستهتارهم يقتلون الأمل في نفوس الناس كل يوم.

كل العبارات فقدت وهجها وأنت تتحدث عن جلجلة الشعب اللبناني وهو يتعثر بخشبة خلاصه نحو النجاة، تفتش في قواميس اللغة وتنبّش في (لسان العرب) عساك تجد ما تصف به واقعنا، فتعجز، ويعجز لسانك عن ما تروم من تعابير حيث فاجعة اللبنانيين هذه الأيام تفوق الفواجع والرزايا ولكأن الموت صار أهون السبل هروباً إلى النجاة من طغمةٍ فاسدة لم يترك اللبنانيون مذمّةً إلا ورموها عليها ,علّها يستيقظ فيها ذرّة إحساس، وقد ماتت لديها الأحاسيس وصدقت فيها كل مذمّة.

إلى أين !

وهل من بصيص ضوءٍ سيتراءى بعد نهاية هذا النفق الطويل المظلم، أو بالأحرى: هل لهذا النفق من نهاية !

وهل لهذا البلد عودة قريبة للحياة الكريمة ليعيش كما تعيش سائر البلدان وكي يفكر بما تفكر به سائر الشعوب والبشر، وما عاد في يومياتنا سوى التحايل على الحياة الآدمية التي تحولت كسرة الخبز فيها وحبة الأرز من كماليات الشعب فيما تتلاشى لديه كل كمالية في حياةٍ كريمة وجب توفّرها في الغذاء والدواء والكسوة والسكن والكتاب، ليعيش كما يعيش سائر البشر على هذه المعمورة .

هل وصلت إلى مسامع المسؤول الأول في البلاد كم عدد اللبنانيين الذين يبيعون أثاث بيوتهم هذه الأيام، وحتى غرف النوم، من أجل إطعام عيالهم ،ومواقع التواصل الاجتماعي تضج بما تضخه يومياً من إعلانات عن ذلك،

أم أن هذا المسؤول لم يزل رهينة مستشاريه الذين فرضوا عليه أن لا يسمع إلا من أفواههم ولا يرى بغير عيونهم ،يزيّنون له ما شاءوا من صور (خلّبية) على أنها تحاكي أوضاع الناس ويتركونه هائماً بين أكذوبة (العهد القوي) وواهماً انه لويس السادس عشر الذي عالجت حاشيته مطالب الشعب الفرنسي بأن يأكلوا (البسكويت)، على لسان زوجته ماري أنطوانيت وقولتها المشهورة :

إذا لم يكن هناك خبز للفقراء، دعوهم يأكلون كعكاً، فكان مصيرهم في (الباستيل) وكانت المقاصل أول ما يواجه بها الشعب جلاديه، ويا ليتهم يقرأون التاريخ بدل إغراق أنفسهم في جغرافيا طائفية مذهبية تحولت إلى مستنقعٍ

آسنٍ لن يطهرّهم مهما احتموا بمتاريس الدين وقرأوا من مزامير .

وهل يُدرك حاملو شعار (جيش شعب مقاومة)،

إن كل مفاعيل المقاومة ضد العدو الخارجي، تسقط أو هي مهددة بالسقوط حتماً، اذا جاع شعبها في الداخل وخارت لديه مقومات الصمود عندما تستقوي عليه منظومات الفساد المتعددة، وفي مقدمتها من تستقوي ب(المقاومين) على حساب إضعاف مقاومة الداخل، أما الجيش، فثمة قلقُ يتنامى حول ما يتعرض له من تحديات يثيرها أمامه وكلاء، ينوبون، عن أصلاء كما يتم تداوله اليوم على السنة الكثير من اللبنانيين بالهمس تارةً وبالجهر أطواراً ، وفي لبنان من الإعلام من ينقل لك الخبر بالوجهتين معاً،

وهل يعي (حديثو النعمة) في العمل السياسي أن قيادة الشعب تختلف عن قيادة القطيع ولا تهبط عليهم ب (باراشوت) الصدفة، وشتان شتان بين الفخّار والحديد .

لتعرف ما آل إليه حدث السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩، عليك أن تقف على كل ما تعرّض له من تحديات جمعت كل هؤلاء اللاعبين الكبار على المسرح السياسي اللبناني بتوابعهم والـ (الكومبارس) اللاحق بهم، وقد استنفروا ليستجمعوا كل قواهم، ليس من اجل إجهاض هذا الحدث وحسب، وإنما استشرسوا لعدم تحويله إلى ثورة وعملوا على أن ينزعوا، حتى، صفة الانتفاضة عنه بالتشويه والشيطنة وجعله تحت مرمى النيران المذهبية، إلى الاعتداءات المباشرة على ناشطيه واختراق صفوفهم بشعارات ومواقف استفزازية واعتداءات على المؤسسات والمصارف بهدف تضييع البوصلة لديهم وصولاً إلى الأوامر الصريحة باستعمال الرصاص المطاطي الذي أصاب العيون مباشرة وتسبب بالعمى الجزئي للعشرات.

وعلى طريقة الحب من طرفٍ واحد، تنبري أبواقهم اليوم لتعلن أن مفاعيل السابع عشر من تشرين قد انتهت، وان الانتفاضة أدت إلى عكس ما قامت عليه، غير مدركين أن الشعب لم يقل كلمته الجامعة حتى الآن ،وان الثورة لم تبدأ بعد.

١٨/٢/٢٠٢١

الجوع الكافر !!!

نبيل الزعبي

ماذا كان لينتظره الطاقم السياسي اللبناني الحاكم من مواطنيه وهم يراقبون عيالهم وقد تضوّروا جوعاً فلا يجد رب البيت فيهم ما يسدّ لهم رمقهم ولو بكسرة خبزٍ أو قطعة جبن، وما كانت حكومة تصريف الأعمال لتتصوّرَه ورواتب موظفيها تقلصت إلى أقل من العِشْرِ من قيمتها فيما أسعار المواد الغذائية تضاعفت إلى عشرات المرات عن سعرها الحقيقي وانكمشت السلة الغذائية لدرجة إن لم يعد لها أن تكون كما سابق عهدها بعدما صارت الأساسيات من المواد الغذائية بمثابة الكماليات، هذا إذا تبقى منها شيء من المواد المدعومة على رفوف المحلات التجارية ولم "يلهفها" التجار بهدف إخفائها أو تهريبها وبيعها بأغلى الأسعار. أما الجوع فهو حكايةٌ اخرى،

حكاية حذّرت منها كل الأديان والشرائع السماوية والقوانين وعدالة البشرية منذ وُجِد على هذه المعمورة إنسانٌ يكافح لإطعام نفسه وبعرق جبينه دون كراهيةٍ أو إذلال أو مصادرة للقمة العيش.

إنها الحقيقة التي أدركها الحاكم العادل عندما جعل الناس سواسيةً في الحقوق والواجبات والعيش الكريم، بينما تجاهلها الحاكم المستبد وتعمّد الربط بين لقمة العيش والولاء الأعمى لجبروته، وهو، وإن كان من المستحيل أن يضم شعباً عن بكرة أمه وأبيه تحت جناحيه، لجأ إلى إغداق حظوته على المقرّبين ممن ارتضوا الولاء له، ورهنوا لقمة عيشهم بالانتقاص من كرامتهم وحريتهم لمصلحة وليّ نعمةٍ مُطاع ،مكتسبين صفة "المرتزقة" عن سابق تصوُّر وتصميم . وعندما يُبتلى الناس بأكثر من حاكمٍ مستبد ظالمٍ ،يُستعاض عن كل هؤلاء بنظامٍ فاسد يحتوي من المفسدين ما يشكل له دعامة الفساد في حكمه الظالم فيضربون بسيفه طالما متوفرٌ لهم تناول الطعام على مائدته.

في النظام الطائفي اللبناني ما يشكل الأنموذج الصارخ للفساد بكافة تشعباته ومراوحه الواسعة بما يبزّ أقرانه من الأنظمة الفاسدة في دول العالم الثالث وبالشكل الذي يضمن له الحماية الذاتية لمكوناته السياسية المتوزعة في سلطتها على مذاهب وطوائف حسب "العُرْف" لكل منها الحصة المناسبة على هامش الحصص الوازنة الأساسية المحتسبة وفق الحجم ثم الدور لكل منها، هذا النظام الطائفي المذهبي وإن استطاع أمراؤه تقديم بعض (الفتات) لمن هم في (حظائره) على حساب مصادرة إرادتهم وتكبيلهم بالخطاب المشحون بالبغضاء والتخويف من الآخر في تناغم عالٍ يصل إلى حدود التنسيق المتبادل والتعاون (الاستراتيجي) بين بعضهم البعض، لن يبقى بمقدوره أن يضع شعباً برمته في حظيرةٍ واحدة مع اشتداد الأزمات المتلاحقة التي يواجهها وهو يرى اليوم نفسه عاجزاً عن تقديم ابسط ما يمكن لملايين الجوعى اللبنانيين الذين أفقرتهم عمليات النهب المنظم لكل مقدّرات الدولة ومواردها ووصلت إلى مدّخرات الناس وتحول اكثر من ثلاثة ملايين حساب بنكي لهؤلاء رهينةً لدى أصحاب المصارف وحاكم البنك المركزي اللبناني وتبخّر معظمها بتهريبها إلى الخارج ليتساوى أصحاب الحسابات الكبيرة والوسطى والصغيرة وما دون ،مع بعضهم البعض ويتحول الشعب اللبناني برمته إلى حدود خط الفقر والعَوَز. هذا النظام يفقد اليوم كل مبررات وجوده وهو يتساقط على أيدي شبان لبنانيين وفتية يافعين لم (تؤدلجهم) أحزاب عقائدية ولم ينضووا تحت يافطات نقابية أو تجمعات راديكالية، وانما دفعهم الجوع إلى الشارع يطالبون بأبسط ما للمواطن من حقوق ،الا وهي لقمة الخبز التي باتت مغمسة بعرق القهر والبطالة والإذلال والحط من كرامات الناس إلى ابعد الحدود،

هم فِتيَةٌ سُدَّت كل أُفُق الحياة الكريمة من امامهم، لا دولة تكترث لهم فتخطط لمستقبلهم وإنما تتركهم لحاضرٍ متراكم من البؤس والبطالة والفقر والفراغ والأمعاء الخاوية وكل ما يدنو إلى الجوع من كفرٍ بسلطةٍ مجرمة تدفع عسكرها ليصطدم مع أهله وإخوته في الشارع لتزيد في تراكم الفجوة بين القوى الأمنية والشعب اللبناني والطرفان ضحيتان موصوفتان لهذا النظام الجائر. فهل بعد هذا الظلم والحرمان والجوع الذي لا يرحم، يُلام اللبنانيون وهم يستجمعون صفوفهم مجددين طرح شعار إسقاط النظام الطائفي،

وهل يجوز التعامل مع مدينة طرابلس كما حصل مؤخراً، بكل هذه الهمجية والقسوة التي تمارسها السلطة في كبح كل تحرك سلمي ومشروع لأبنائها لا سيّما في الأيام الأخيرة لشهر كانون الثاني من هذا العام التي شهدت تدهوراً امنياً غير مسبوق في المدينة عولجت خلالها قضايا جوع الناس وعدم التعويض عليهم جراء تمديد الحجر الإلزامي، بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع وحتى الرصاص الحي الذي أودى بأبرياء شهداء وجرحى تتحمل مسؤوليته السلطة بالكامل بالقدر الذي تركت فيه عناصر مدسوسة تخرّب وتحرق المؤسسات العامة (بلدية طرابلس ومحكمتها الشرعية) دون أن تتخذ الاحتياطات الأمنية لمنع ذلك، وهي التي صار عليها أن تتعظ وتدرك أن احتواء طرابلس لا يتم بغير احتضان معاناة أبنائها ومعالجتها مهما أسرفت في تجاهلهم وجاوزت في مدى ظلمها لهم .

١٦/٢/٢٠٢١

بلسان عمال الأفران في بيروت وجبل لبنان:
إدانة صارمة لرفع سعر ربطة الخبز والمطالبة بالعودة عن هذا القرار

نبيل الزعبي

في بيانٍ شديد اللهجة توجهت به إلى أصحاب الأفران والمخابز في لبنان،

تساءلت نقابة عمال المخابز في لبنان عن السبب الذي دفع أصحاب الأفران والمخابز إلى رفع سعر ربطة الخبز بدون أي وجه حق خاصة في ظل الأزمة الراهنة من الوباء والغلاء والاحتكار وفلتان الأسعار والوضع المعيشي المذري الذي يعيشه اللبنانيون،

وجاء في هذا البيان الهام ما يلي:

لأن رغيف الخبز خط أحمر، لن نكون شهود زور على رغيف خبز الفقراء وعرق العمال،

منذ تموز العام الماضي صدر قرار برفع سعر ربطة الخبز بعد دراسة غير واقعية لأننا كنا من أعضاء اللجنة وعقدت اللجنة اجتماعاتها من دون حضورنا ولم يدعونا إلى اجتماعات اللجنة. وعقدنا مؤتمراً صحافياً وأعلنا الخلل في دراسة كلفة ربطة الخبز وحقوق العمال وطالبنا بتصحيح الخلل في دراسة كلفة ربطة الخبز وحقوق العمال وطالبنا بتشكيل لجنة ولغاية اليوم لم نجد آذانا مصغية، وفي كل ارتفاع لسعر ربطة الخبز أو إنقاص للوزن يبرر الوزير بدراسة لجنة علمية".

أضافت: "يهمنا أن نوضح للرأي العام، أنه في بداية تموز من العام الماضي، سعرت ربطة الخبز ١٠٠٠ غرام ٢٠٠٠ ليرة على أساس ٨٠٠٠ ليرة للدولار وإذا انخفض سعر الدولار يخفض سعر ربطة الخبز. وإثر الانفجار الكارثي تدنى سعر الدولار وتدفقت المساعدات والهبات ومنها هبات الطحين التي توزعت على الأفران بنسبة ٢٥ في المئة لكل

فرن حسب حصته من الطحين مجاناً ودعمت المواد الأساسية في صناعة الخبز متل السكر والخميرة والزيت والسعر بالليرة اللبنانية وكان ٣٦ في المئة من المواد الأساسية على سعر الدولار.

وختم البيان بالقول:

لماذا لم يخفض سعر ربطة الخبز على أثر هبوط سعر الدولار والهبات ودعم المواد التي تدخل في صناعة الخبز؟".

(انتهى البيان)

بدورنا نضع هذا البيان أمام الرأي العام اللبناني وعلى طريقة (شهادة الشاهد من أهله) حيث لا اصدق ولا أدق من شهادة أصحاب العلاقة الأساسية في صناعة الرغيف في لبنان (عمال المخابز) كي يدفع ما تقدم إلى التحرك الشعبي والنقابي من أجل تحرير لقمة الخبز من جشع المحتكرين دفاعاً عن أبسط حقوق المواطن في الحصول على رغيف العيش وهذا أضعف الإيمان.

غضب عارم وبوادر انتفاضة في الجامعة اللبنانية والثانويات والمدارس الرسمية

كتب الدكتور عبدو شحيتلي

اعترضت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية في بيان أصدرته بعد نشر مشروع الموازنة العامة على المواد ٩٣-٩٦-٩٩-١٠٢-١٠٣-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨ ، واعتبرت أن هذه المواد تضرب الملاك الذي يشكل العمود الفقري للجامعة، ويمهد للتعاقد الوظيفي، ويستغل المتعاقدين لتسيير أعمال الجامعة دون ضمانات وظيفية ، ويمس بحقوق الأساتذة المتقاعدين، والتقديمات الصحية والاجتماعية المحصلة عبر سنوات من النضال. بناء على ذلك أعلنت الرابطة إضراباً تحذيرياً لمدة أسبوع ابتداء من أول شباط لمدة أسبوع. وكان الأساتذة المتعاقدون بالساعة في الجامعة قد سبقوا الهيئة الإدارية إلى إعلان الإضراب في الفترة عينها، مطالبين وزير التربية بإعداد مرسوم جوال لتفريغهم، أو إعادة لائحة الأسماء المرفوعة له مع ملاحظاته عليها إلى رئاسة الجامعة، ويتجه هؤلاء الأساتذة إلى إعلان الإضراب المفتوح مع بداية الفصل الدراسي الثاني بعد أن أصبح بدل عقودهم، الذي يتأخر اكثر من سنة كاملة لقبضه، لا يكفي لتوفير اقل متطلبات الحياة اليومية.

وفي الثانويات الرسمية، وبعد أن كان الأساتذة المتعاقدون بالساعة مع المتعاقدين في التعليم الأساسي ،قد اعلنوا الإضراب منذ حوالي الأسبوعين مطالبين باحتساب عقودهم كاملة بسب قرار وزارة التربية اختصار ساعات التعليم عن بعد إلى ما بين ٣ و٤ ساعات يومياً، أتى نشر مشروع قانون الموازنة لكي يشعل غضباً عارماً في الثانويات والمدارس الرسمية ، وبشكل خاص المواد ١٠٥-١٠٦-١٠٧ التي تخفض مستوى التقديمات الصحية، وتمس بالمعاش التقاعدي للأساتذة بحيث يتم احتسابه لعائلة المتقاعد المتوفي على أساس نسبة ٤٠ بالمئة من المعاش التقاعدي، إضافة إلى إحالة المعينين الجدد في الملاك من نظام الوظيفة العامة المعتمد حالياً الذي يخير الموظف بين التقاعد أو تعويض الصرف إلى نظام تعويض الصرف الإلزامي المعتمد في الضمان الاجتماعي.

ولأن رابطة أساتذة التعليم الثانوي التي أحيل رئيسها إلى التعاقد وهو يصر على متابعة القيام بمهام الرئيس، لم تجر انتخابات هيئتها الإدارية بعد مضي شهرين على موعد إجرائها، فقد عمد الأساتذة في عدد كبير من الثانويات في مختلف المحافظات إلى عقد جمعيات عمومية واصدروا بيانات باسم الأساتذة دعوا فيها إلى الإضراب المفتوح ابتداء من أول شباط الجاري، وقد التزم بذلك عدد من كبير من الاساتذة، وترتب على ذلك قيام التفتيش التربوي، في سابقة لا تستند إلى أي نصوص قانونية، باستجوابهم عن بعد الأمر الذي ترك غضباً واستياءً كبيرين في أوساط الأساتذة وزاد من نقمتهم وغضبهم على الهيئة الإدارية للرابطة التي وصفوها بأنها تابعة ومرتهنة للمكاتب التربوية لأحزاب السلطة.

وقد تداعى رؤساء الروابط التي تمثل القطاع العام إلى تأسيس تجمع باسم هيئة تنسيق القطاع العام، تضم الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، وروابط الأساتذة في التعليم الثانوي، والإدارة العامة، والتعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني، وقدامى أساتذة الجامعة اللبنانية والتعليم الثانوي. اعلن هذا التجمع عن الدعوة إلى يوم غضب نهار الثلاثاء في ٢ شباط الحالي، وطالب بإلغاء المواد التي تمس بالقطاع العام في الموازنة. وبعد زيارة وفد يمثل هذا التجمع لوزير المالية، أوضح رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية في رسالة إلى الأساتذة أن السلطة على ما يبدو غير آبهة بمطالب الأساتذة، وأن اللقاء مع الوزير لم يكن مطمئناً ، وأنه أبلغ الحاضرين بأن السلطة مضطرة إلى هكذا إجراء بطلب من البنك الدولي، وحولهم إلى لجنة من المختصين لمتابعة البحث وكانه يقول " حلو عني"، ودعا رئيس الرابطة الأساتذة لأن يكونوا على استعداد لتحرك كبير.

يأتي كل ذلك في وقت بدأت تتشكل فيه رابطة لطلاب لبنان الذين يتواصلون بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي نجحت في دفع عدد كبير من تلامذة المرحلة الثانوية إلى الإضراب احتجاجاً على قرار الوزير بزيادة ساعات التعليم عن بعد، في محاولة لاسترضاء الأساتذة المتعاقدين الذين رفضوا التكثيف واستمروا بالإضراب. يضاف إلى ذلك مشاكل التعليم عن بعد، ذات البعد التقني وما يرتبط بالامتحانات والتقييم وما إلى ذلك.

انطلاقاً من هذا العرض يبدو أن انتفاضة كبيرة سيشهدها القطاع التربوي الرسمي بأساتذته في الملاك والتعاقد لن تكون السلطة ولا الروابط التابعة للمكاتب التربوية التابعة لأحزاب السلطة قادرة على ضبط إيقاعه، بل على العكس من ذلك بات واضحاً للعيان أن عددا كبيراً من الأساتذة الذين كانوا يرتبطون بهذه المكاتب قد راجعوا خياراتهم بعد الانهيار المريع في واقعهم الوظيفي، وباتوا جاهزين لتحرير هذا القطاع من حالة الهيمنة التي كانت لأحزاب السلطة عليه ليلتحق بالتحول الذي حدث على مستوى طلاب الجامعات الخاصة وبعض النقابات، والأرجح أن ذلك سيترجم قريباً في انتخابات الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية ، وكذلك على صعيد رابطة أساتذة التعليم الثانوي .

يضاف إلى كل ذلك بوادر حالة واعدة على مستوى الطلاب الذين توصلوا إلى حالة متقدمة من التواصل والتنظيم والمبادرة.

٢٠٢١-٠٢-٠٣

رابطة الثانوي بين المطلبي والسياسي: قراءة جديدة في معطيات قديمة

محمد الحجيري

في السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩ انطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية التي ما زالت مستمرة بأشكال مختلفة وبزخم يختلف بين فترةٍ وأخرى.

وفي الخامس من تشرين الثاني من العام نفسه نزل طلاب لبنان إلى الشارع دعماً للانتفاضة الشعبية، واستمر الطلاب لشهور في الشارع.

رابطة أساتذة التعليم الثانوي ممثلة بهيئتها الإدارية كانت غائبة بالكامل عن المشهد، وكذلك كان غائباً الاتحاد العمالي العام الممسوك من مرجعياته في السلطة كما هو معروف.

في الأثناء، بدأ يتكشف الانهيار الكبير الذي أصاب البلد جرّاء تراكمٍ مزمنٍ في النهب والفساد وسوء الإدارة وسوء التحصيل الضريبي والجمركي وغيرها من مزاريب الهدر.

حين علمت الطبقة السياسية الحاكمة منذ عشرات السنين بمآل الأمور، قامت بالتواطؤ مع المصارف بتهريب أموالها البالغة عشرات المليارات، وهي ربما كانت قد بدأت بذلك قبل سنوات، وربما كانت المبالغ أكبر من ذلك بكثير..

المهم أن الطبقة السياسية الحاكمة والمصارف، وبالتواطؤ، قاما بتهريب أموالهما، بينما تبخرت أرصدة صغار المودعين في المصارف وتبخّر جنى أعمارهم، بمن فيهم الأساتذة وبقيةُ الموظفين..

قبل أسبوعين من اليوم، تداعت روابط الأساتذة في القطاع الثانوي والجامعي والأساسي وموظفي الإدارة العامة، اعتراضاً على موادَّ عديدةٍ في مشروع قانون الموازنة الذي أعدّه الوزير غازي وزني ويمس حقوقاً مكتسبة للموظفين والأساتذة، منها ما يطال الموظفين الجدد المنتظرين ويحرمهم من انتسابهم إلى تعاونية موظفي الدولة، ومنها ما يطال تخفيض درجة الاستشفاء، والأهم هو ما يطال حقوق المتقاعدين وورثتهم في معاشهم التقاعدي ونسبة الاستفادة منه.

كل ذلك يتمّ في ظل انهيار سعر العملة الوطنية وانخفاض قيمة الرواتب بما يفوق الثمانين في المائة من قيمتها..

أعلنت رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية الإضراب لأسبوعين ملوّحةً بالإضراب المفتوح، وأعلنت رابطة أساتذة الثانوي الإضراب ليومين تحذيريين..

اجتمع مندوبو هيئة التنسيق في القطاع العام مع الوزير الذي شرح لهم الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد، وانفضّ الجمع ثم خرج كل يغني على ليلاه، وكلٌّ فهم ما تم الاتفاق أو التوافق عليه أو الوعد به بشكل مختلف مما يذكر ببلبلة الألسن في بابل.

يبدو أن الهيئة الإدارية لرابطة الثانوي، اقتنعت بتوصيف وزير المالية عن الوضع المالي الصعب في البلاد، ونحن أيضاً مقتنعون بذلك، وهي، أي الهيئة الإدارية، وضمن سياسة الخطوة خطوة التي تتبعها، تلقت وعداً بعدم تخفيض درجة الاستشفاء للأساتذة الثانويين، وهي بدورها وعدت الأساتذة بأنها ستتابع بقية القضايا العالقة.

حسنٌ، كل هذا معروف..

غير المعروف، أو المعروف والمسكوت عنه هو أنه كان يجب على الرابطة التحرك قبل الآن.

أليس من المعيب، لو كانت الهيئة الإدارية جديرة بقيادة العمل المطلبي والنقابي، أن تختفي لسنة ونصف عن الحراك في الشارع الذي شارك فيه الطلاب بعفوية وحماس رفضاً للفساد والمحاصة والسرقة والهدر؟

أين كانت قيادة الرابطة طوال تلك المدة، بل وقبل ذلك، إذ يفترض في الهيئات النقابية والروابط أن تقود الاحتجاجات الإصلاحية.

وأين كان الاتحاد العمالي العام، الأب الشرعي لكل روابط ونقابات السلطة؟

بعض زملائنا في الرابطة يتحدثون عن إمكانية التوفيق بين العمل الحزبي والعمل النقابي والمطلبي.

طيّب حسناً. هذه أحزاب السلطة في سدة المسؤولية منذ عشرات السنين، هي نفسها، سرقت، وتقاسمت النفوذ والمنافع، وأوصلت البلد إلى ما نحن فيه، وهي مصرة على ما هي فيه، وما زالت تمارس التقاسم والتعطيل والهدر، وكأن شيئاً لم يكن.

هذه السلطة بأحزابها، حزباً حزباً، فرّخت لنا رابطة في التعليم الثانوي تستنسخ نفس نسبة الحصص في السلطة، عن سابق ترصد وتصميم، بدءاً من تعيين المديرين حصصاً بالتناسب، ثم الحصول على حصص من المندوبين عن الأساتذة في الثانويات تكاد تكون أيضاً بنفس النسب، اعتماداً على نفوذ المديرين أنفسهم، حياءً أو تحاشياً لمواجهة بين من يريد الترشح من الأساتذة وبين الإدارة والجهة السياسية التي تنتمي إليها.. حيث يؤدي ذلك إلى استنكاف الأساتذة عن الترشح.. وكفى الله المعتكفين شر الكيديات.. وبذلك تأتي الهيئة الإدارية للرابطة صورةً مصغّرة عن فسيفساء أحزاب السلطة نفسها.

كيف لهكذا هيئة إدارية أن تواجه هكذا سلطة؟

المواجهة الحقيقية ليست الآن. مع أن المواجهة الآن مطلوبة أيضاً، وفي كل آن. المواجهة الحقيقية كانت في تقدم الأساتذة بدعوة من رابطتهم الموقرة صفوف المعترضين والمتظاهرين والطلاب في الشارع احتجاجاً على فساد السياسة وعلى سرقة السياسيين وعلى تقاسمهم المغانم والنفوذ ومسؤوليتهم عن الهدر وتحويل البلد إلى مزرعة فاسدة.

زملاؤنا في الهيئة الإدارية، ليس من مصلحة الأساتذة أن تكونوا في سدة المسؤولية، وليس من مصلحتكم أنتم أنفسكم أولاً وقبل أي شيءٍ آخر.

لا أنتم قادرون أن تواجهوا أحزابكم التي أوصلتكم إلى ما أنتم فيه، ولا أنتم في الغالب قادرون أن ترَوْا بغير عيون تلك الأحزاب، ولا أنتم تحظَوْن بثقة زملائكم واحترامهم، ولا أنتم قادرون على تحقيق أيِّ إنجازٍ حقيقيٍّ مطلبي، لسبب بسيط، هو أن المواجهة بداية يجب أن تكون في السياسة، وفي مواجهة هذه الطبقة السياسية نفسها.

المواجهة هي في التصدي لمن أفقر هذه البلاد وأفسدها قبل أن تكون المطالبة بحياة مرفهة في بلدٍ منهك ومفلس وفقير ومنهوب. منهوب وفقير ومنهك من السياسة ومن السياسيين.

التعليم عن بعد موضوع للنقاش

د. علي محمد فخرو

نقلت جائحة كورونا موضوع التعليم المدرسي عن بعد إلى الواجهة.. نقاشاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات التربوية، خوفاً وقلقاً من قبل أولياء الأمور، تهجماً ونقداً لاذعاً من قبل بعض الإعلاميين، وترحيباً غير متمعن ومتوازن من قبل مشجعي الموضات والصرعات باسم الحداثة والعصرنة.

ولأن هذا الموضوع سيبقى الشغل الشاغل حتى بعد انقشاع الجائحة، ولشدة الخلافات من حوله، أصبح ضرورياً مواجهته بموضوعية وهدوء وعلمية، وبدون ارتكاب أخطاء في التطبيق قد تؤدي إلى الإضرار بعملية التعليم والتعلم، وبمستقبل الجيل القادم. ونحن هنا نشير إلى التعليم المدرسي عن بعد وليس الجامعي، إذ أن الأخير يختلف في الكثير من التفاصيل عن الأول ويحتاج إلى معالجة مستقلة.

دعنا نؤكد أن التعليم المدرسي الصفي القديم، الذي يراد تغييره وزحزحته من خلال التطبيقات التكنولوجية الحديثة لم يكن مثالياً، وقد تعرض عبر القرون إلى انتقادات شديدة لكل جوانبه النظرية والتطبيقية، وإلى عدم الرضى بنتائجه الثقافية والقيمية والعلمية وبنوعية خريجيه، ولذلك فهو بحاجة إلى إصلاحات جذرية كبرى في مناهجه وطرق تعليمه ونوعية معلميه وأساليب تقييمه للطلبة. ولأن الحكومات والمجتمعات ارتكبت الحماقات بالنسبة لسيرورة وجودة التعليم المدرسي الكلاسيكي عن قرب، فأن لديها القابلية أن ترتكب الحماقات بالنسبة للتعليم عن بعد أيضاً.

دعنا نؤكد أيضاً أن العالم متوجه في المستقبل نحو العمل عن بعد في كثير من المجالات، ونحو ترسيخ وتجذير التواصل الاجتماعي عن بعد، ونحو استعمالات مكثفة للإنسان الآلي وللذكاء الاصطناعي. وبالتالي فإن المدرسة لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن تلك الثورة الهائلة، التي ستكون لها تأثيراتها البالغة على نوع الأبنية المدرسية، وعلى المناهج، وعلى أساليب التعليم، وعلى عملية التقييم، وعلى التعامل مع مصادر المعلومات، وعلى نوع المعلمين المطلوبين، وعلى الأدوار التي ستلعبها العائلة... إلخ. لكن ذلك لن يعني اختفاء المدرسة القديمة، تركيباً ومحتوى وتفاعلات بين الطلبة ومدرسيهم وبين الطلبة أنفسهم، وإنما سيعني أن حضور التكنولوجيا التعليمية، وبالتالي التعلم المدرسي عن بعد، سيكون بارزاً وضرورياً كمكمل للتعليم المدرسي عن قرب، وليس كمتصارع معه.

الاتفاق على هذه المعادلة ضروري جداً، لأنه سيرسم خطوات كل الإصلاحات الضرورية في المدرسة القديمة من جهة، وسيعقلن إدخال التكنولوجيا من جهة أخرى. إذا لم نواجه هذا الموضوع بذلك الشكل فعلينا الاستعداد لمواجهة التالي:

١ - إحداث تغييرات جذرية في العائلة العربية. فالأم، المرشحة للإشراف على أولادها الذين سيتعلمون عن بعد من البيت، ستحتاج أن تترك عملها للتفرغ لهذه المهمة. وإذا كانت غير عاملة فستحتاج إلى تدريب تربوي وتكنولوجي يؤهلها للقيام بتلك المهمة. أما إذا كانت هناك حالة طلاق في العائلة، فإن الأمر سيكون أعقد وأصعب.

٢ - ماذا عن غياب التفاعل الاجتماعي والثقافي ما بين الطالب ومعلميه وزملائه في الصف والمدرسة، الذي سيختفي نهائياً إن تعلم الطالب من بيته؟ ألن تكون نتائج ذلك الغياب كارثية بالنسبة لتنشئة شخصية الطالب الذهنية والعاطفية والروحية والاجتماعية؟ هل العلاقات الأسرية الحديثة قادرة على أن تسد هذا النقص؟ هل البرامج التلفزيونية والتواصل الاجتماعي الإلكتروني قادر على أن يحل محل المدرسة والصف؟ الجواب على هذه الأسئلة هو حتما كلا.

٣ - لقد لوحظ إبان غياب الطلاب عن مدارسهم زيادة في قلقهم العاطفي والنفسي. أما المعلمون الذين سئلوا عن مقدار رضاهم بما حدث، فإن غالبيتهم الساحقة أكدوا أن غياب التفاعل الصفي سينزل مستوى التعليم والتنشئة بصورة كبيرة خطرة.

٤ - إن أهم مساعدة للفقراء هو إعطاؤهم من بدايات التعليم المدرسي تعليماً جيداً وتنمية للذات، من أجل حراكهم الاجتماعي المستقبلي، للخروج من حالة الفقر، فهل أن حاجتهم الغذائية وأوضاع عائلاتهم المنهكة والجاهلة، وإمكانيات ذويهم المالية المحدودة ستكون قادرة على تلبية متطلبات التعلم المدرسي عن بعد؟

هناك في الواقع عشرات الجوانب التي ستحتاج إلى معالجة، ما يستدعي معالجة هذا الموضوع بهدوء وعقلانية، ومن خلال مصلحة أولاد وبنات العرب فقط، وليس من خلال تهويمات المتطفلين على حقل التربية والتعليم العربي.

٤/٢/٢٠٢١

جان عبيد

من الزمن العربي الجميل

كتب المحرر السياسي

فقد لبنان قامة وطنية لم تغب لحظة عن مجرى الحركة السياسية اللبنانية بمشهدياتها الظاهرية وكواليسها، وبقي حتى الرمق الأخير من حياته يلعب دور جسر التواصل السياسي بعقلية الدبلوماسي الذين يتقن لغة المفردات التي يخاطب بها الغير من موقع المختلف معه أو المتفق.

جان عبيد، الذي فقده لبنان وهو بأمس الحاجة إلى أمثاله لفتح ثغرة في جدار الانسداد السياسي، كان شخصية معرفية، انصهرت فيها خواص الحقوقي والصحافي والسياسي. واذا كان لم يمارس المحاماة، إلا أنه احترف الصحافة والسياسة . ويوم كانت الصحافة اللبنانية في اعلى درجات تأثيرها بين منتصفي الخمسينيات والستينيات ،كان جان عبيد واحداً من أعمدتها التي عمل فيها محرراً وكاتب مقال ورئيس تحرير.

لقد عمل في "لسان الحال" "والصحافة " "والصياد " وكان آخر امتهانه للعمل الصحافي، رئاسة تحرير جريدة "الأحرار". الجريدة التي كان يصدرها حزب البعث وهي التي نشرت بيانات "للعاصفة" عن عملياتها ضد العدو الصهيوني، يوم لم تجرؤ دورية أخرى على نشرها .

جان عبيد ، الذي يفتقده لبنان اليوم، وهو الذي بدأ حياته العامة في حقل الصحافة، تفتح وعيه السياسي في بيئة "البعث "، حيث كان واحداً من النخب الفكرية التي أغنت تجربة العمل الوطني الديموقراطي بعطاءاتها. وهو ان غادر الأطر التنظيمية "للبعث "، إلا أنه لم يغادر ماضيه المشبع بقيم الوطنية والعروبة وبقي محافظاً على وشائج العلاقة مع رفاق قضى وإياهم حلو الحياة ومرها.

جان عبيد الذي يفتقده لبنان هذه الأيام، فارق وهو عضو في الندوة البرلمانية، بعدما كان شغل موقعاً في المجلس لعدة دورات وعمل وزيراً للتربية والخارجية، ومنذ اصبح مستشاراً رئاسياً في قصر بعبدا في عهد الياس سركيس وبعده أمين الجميل، بات اسماً متداولاً في الترشيحات الإعلامية والسياسية لرئاسة الجمهورية، لكنه لم يصل اليها، ليس لأنه لا يمتلك المؤهلات الشخصية وهي المتوفرة فيه بامتياز، بل لأنه لم يكن يرى نفسه إلا مشروع تسوية وطنية وخارج الانشطارات العامودية وهذا لم يكن متاحاً أو بالأحرى ليس مسموحاً به، بعدما أخذت الأزمة اللبنانية بعداً، افقد الأطراف الداخلية القدرة والإمكانية على إنتاج حل للازمة السياسية يعيد استحضار الدولة، كمرجعية ضامنة للحقوق السياسية والمدنية، وعبر إعادة الاعتبار لدور المؤسسات في إدارة المرفق العام.

جان عبيد الذي كان يعتبر نفسه "شهابياً"، في رؤيته لبناء دولة المؤسسات، وخاصة مؤسسات التوظيف والرقابة والمحاسبة والضمان الاجتماعي، كانت الوطنية هوية انتماءٍ بعيدة عن الاصطفافات السياسية الطائفية، وهذا لم يكن مستغرباً عنه وهو الذي تشكلت مقدمات وعيه السياسي على فهم العروبة كهوية قومية جامعة لكل مكونات الأمة بكل تنوعها الديني الايماني والإثني والمجتمعي، ولهذه السمات التي كانت شخصيته تتميز بها لم يكن ضمن الخيارات الرئاسية.

جان عبيد، الذي تفتقده عائلته وأصدقاؤه ومحبوه ورفاقه القدامى، تفتقده الحياة السياسية بتقاليدها وأعرافها الديموقراطية التي تقوم على التسامح وإسقاط منطق التخوين، واحترام حق الاختلاف بالرأي والموقف والممارسة ورفض مقارعة الكلمة بكاتم الصوت. وهذه من مقومات الدولة المدنية، دولة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. هذه الدولة التي كان يطمح لها فقيد لبنان والعروبة وإن لم يرها قبل أن تختطفه الجائحة، إلا أنه يعيشها دائماً في قرارة نفسه لأنه كان من جيل الحلم الكبير، حلم الزمن العربي الجميل.

* * * * *

اعتصام لقوى الانتفاضة في شتورا

بدعوة من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومنظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي اللبناني في البقاع إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ومنها المرصد الشعبي لمكافحة الفساد تجمع أبناء المنطقة في ساحة شتورا أمام مركز الجمارك في الساحة وذلك عند الساعة الواحدة ظهراً وبمسيرة راجلة توجهت الجموع إلى أمام مخفر الدرك الرئيسي في شتورا وهناك تعالت الهتافات وألقى الرفيق محسن يوسف كلمة باسم المتظاهرين الغاضبين:

يا جماهيرنا الثائرة

لبنان باقٍ وسياسة الفساد والتبعية إلى زوال ...

إلى غير رجعة ...إرحلوا فلا اسف عليكم

إلى أين أخذتم البلد ؟...

إلى الفقر والجوع والوباء بالإفلاس

إلى أسعار خنقت أصحاب المدخرات المنهوبة

إلى التلاعب بأسعار الدولار عبر اتباعكم في السوق السوداء

إلى التهريب الذي خطف الدواء والمواد الغذائية المدعومة والمحروقات من أمام الناس ...

إرحلوا، لا بارك الله بكم .

أفلستُمْ الوطن ووضعتموه في الهاوية، وأنتم اليوم تختلفون على المحاصصة والثلث المعطل، في بلدٍ تعطَّلت فيه سبلُ العيش

ألا قبَّح الله وجوهكم بعد أن كان لبنان منارة الشرق وساحة حرية ومرتع حضارة وموئل سياحة جعلتم منه بلداً تتقاذفه الرياح الطائفية وعبَّارة موت للغازات السامة واجهتم بالقتل والاعتقال من أراد أن يرفع صوته لقول كلمة الحق .

ستلعنكم العتمة وجبالُ النفايات وسرطانات التلوث البيئي.

حرمتم الناس من أشغالها ووظائفها وأكلت أسعاركم ومحسوبياتكم رواتبها وأدخلتم البلد في دين المشاريع التي أكلتم أخضرها ويابسها وليس أولها وآخرها الكهرباء...

هدرُكم فاق غدركم

سحقاً لكم وتباً لكم ،حتى القضاء لم يسلم من تدخلاتكم الخائبة

فقوانينكم لا تفسير لها

والعرف عندكم اقوى من الدستور

إنفجارٌ بحجم انفجار المرفأ دمر نصف المدينة وما اهتزت فيكم ذرة ضمير ...فاقد الشيء لا يعطيه

الويل لكم من الشهداء وأمهاتهم من الجرحى وأنّاتهم ومن الفقراء والجوعى إذا غضبوا

ليس لكم ما كسبت أيديكم وعليكم ما جنتْ.. ونعاهدكم يا جماهيرنا باستمرار المواجهة لهذه المنظومة الفاسدة.

والثورة مستمرة.

في ٢٠ /٢/ ٢٠٢١

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ينعي الرفيق فضل الله عبد اللطيف غريب

ولد الرفيق المرحوم في العام ١٩٦١ في بلدة كفركلا الحدودية وانتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي منذ نعومة أظافره وواكب منذ طفولته تجربة القرية الحدودية المقاتلة في مواجهة اعتداءات العدو الصهيوني وشارك في الحراسات الليلة في كفركلا وخاض إلى جانب رفاقه معركتي التصدي للعدو الصهيوني إلى جانب رفاقه بقيادة الرفيق عبد الأمير حلاوي، شهيد الحزب والمقاومة الوطنية اللبنانية، وذلك في تموز من العام ١٩٧٥ وتشرين الثاني من العام ذاته وعندما غادر كفركلا بعد سيطرة الميليشيات العميلة على كفركلا شارك في العمل العسكري انطلاقا من بلدة الطيبة في العام ١٩٧٧ وبقي صامدا إلى جانب رفاقه البعثيين في الخطوط الأمامية حتى العام ١٩٧٨ بعد أن احتل العدو منطقة جنوبي الليطاني.

وقد اسهم الفقيد في معارك الدفاع عن المقاومة الفلسطينية إلى أن غادر لبنان لاستكمال دراسته في القطر العراقي حافظ الرفيق المرحوم على انتمائه إلى فكر الحزب على الرغم من أنه غادر لبنان للعمل في بعض الدول التي وجد عملاً فيها، واستمر على إيمانه حتى وفاته يوم ٢٢/ ٢/ ٢٠٢١، وقد شُيِّع جثمانه في بلدته كفركلا يوم ٢٣/ ٢/ ٢٠٢١.

وإذ تبدي قيادة قطر لبنان اسفها على رحيله بسبب إصابته بسكتة قلبية، فإنها تتوجه إلى أهله ورفاقه بأحر التعازي راجية من الله أن يتغمده برحمته وويلهم أهله ورفاقه الصبر والسلوان.

في ٢٣ شباط ٢٠٢١

طليعة لبنان يهنئ في ذكرى ثورة ٨ شباط

وجهت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي برقية تهنئة إلى الرفيق أبو جعفر أمين سر قيادة قطر العراق هذا نصها:

تحية رفاقية، تحية العروبة والنضال

تحل الذكرى الثامنة والخمسون لثورة الرابع عشر من رمضان، والعراق يمر بمرحلة حاسمة من تاريخه السياسي، في ظل انتفاضة شعبية عارمة، تطرح إسقاط العملية السياسية التي أفرزها الاحتلال، وإعادة إنتاج سلطة وطنية جديدة، بالموازاة مع طرح استعادة السيادة الوطنية وإنهاء كل أشكال التغول الإيراني في مفاصل الحياة العراقية.

في هذه الذكرى المجيدة، إذ نتقدم منكم أيها الرفيق المناضل وعبركم إلى كل الرفاق المناضلين في الحزب قيادة وكوادر والى شعب العراق المنتفض على الفساد والارتهان والاحتلال، باحر التحيات الرفاقية، فإننا لعلى ثقة، بأن حزبنا العظيم الذي فجر عروس الثورات قبل ثمانية وخمسين عاماً، وأعاد للثورة التي تعرضت للردة وهجها الثوري بعد خمس سنوات، سيعيد للعراق تألقه الوطني وسيسقط كل الذين يتآمرون عليه من الداخل والخارج، ليعود وكما عهدته جماهيره وامته العربية قلعة وطنية تحمي البوابة الشرقية للوطن العربي من عدوانية وتوسعية المشروع الفارسي الصفوي، وقاعدة للنضال القومي وحاضناً لثورة فلسطين ومقاومة جماهيرها للاحتلال الصهيوني.

في هذه المناسبة العزيزة على قلوب البعثيين، تحية للرفاق المناضلين الذين بفضلهم بزغ فجر هذه الثورة وأعادوا إنتاجها في ثورة ١٧-٣٠ تموز، وتحية لشعب العراق العظيم الذي احتضن ثورته الوطنية بكل أبعادها القومية، ومقاومته ضد الاحتلال الأميركي وانتفاضة شبابه ضد منظومة الفساد والاحتلال الإيراني.

تحية لشهداء العراق، شهداء البعث والمقاومة والانتفاضة، وعلى رأسهم شهيد الحج الأكبر الرفيق القائد صدام حسين، والرفيق الأمين العام للحزب عزة إبراهيم.

عشتم وعاش العراق حراً عربياً موحداً ديموقراطياً، وعاش البعث العظيم صانع ثورتي ١٤رمضان و١٧-٣٠ تموز.

دمتم للعقيدة والنضال ولرسالة امتنا الخلود.

بيروت في ٤/٢/٢٠٢١

الرفيق محمود قاسم في رحيل المناضل سمير صباغ

مداخلة الرفيق محمود إبراهيم في تكريم الراحل الوطني العروبي الدكتور سمير صباغ.

أتوجه باسم رفاقي البعثيين على كامل ساحة الوطن العربي الكبير، وباسم رفاقي في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي باجل التحايا والعرفان والترحم إلى روح الراحل الكبير المناضل الدكتور سمير صباغ

الذي غادرنا ونحن بأمس الحاجة إليه والى أنداده من المناضلين العروبيين المتنورين في هذا الزمن الصعب.

حيث تعاني امتنا من حال مرير من التردي والتشرذم والتراجع بفعل الاستهدافات العدوانية التي تطاولها من الجهات الأربع.

وحيث يخوض أبناؤها وطلائعها اشرس أنواع المقاومة دفاعا عن وجودها وذودا عن حياضها وحفظا لهويتها القومية الجامعة ضد كل أشكال التراجع والتخلف التي سادت عناوينه في هويات فرعية غرائزية طائفية كانت أو مذهبية او عائلية او جهوية. فتحية إلى روح راحلنا الكبير الذي امضى معظم سني عمره في ميادين النضال دفاعا عن قضايا الأمة العربية وحقوقها مناضلا في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية أو في الحركة الناصرية والمرابطون أو في الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة، وفي مشاركته والرفيق الراحل القائد ظافر مقدم في تأسيس وترؤس الهيئة الوطنية اللبنانية لدعم المقاومة الوطنية العراقية ودأبه على النضال الدائم في كل قضايا الوطن والأمة.

الرحمة لروح فقيدنا الكبير ونسأل الله ان يجعل مأواه الجنة مع الصالحين والصديقين والشهداء، وعهدنا بان نظل في ميادين المواجهة دفاعا عن امتنا وفي سبيل تحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية.

لبنان في ذكرى ٤٢ عاماً من العلاقة مع إيران

على الذين يبدون وكأنهم لا يعيرون أهمية لسمعتهم كقتلة، أن يفكروا بالجزء الذي يفكّر فيه السياسيون الحقيقيون حين يجدون أنفسهم في دوامة العنف. تستطيع المشاريع النبيلة، أي السلام والاستقرار، وليس الخسيسة، أي الاستعداد الدائم للحرب الأهلية بإعلان ومن دون إعلان، أن ترفع من شأن السياسة بصفتها احتراما للآخرين وليس احتقاراً لهم

النهار - جهاد الزين

لا ينتبه كثيرون من مؤيدي السياسة الإيرانية في لبنان، بل لايعرفون، أن النخبة المسيحية اللبنانية كانت جزءا أساسيًا من حركة الإسقاط البطيء والعميق والمتدرِّج لكل الإمبراطورية العثمانية، هذه الحركة التي ضمّت، خصوصا في نصف القرن الأخير من عمر الإمبراطورية نخباً شامية وعراقية مسيحية ومسلمة. هذه النخب رغم كونها بقيت أقلية عددية خلقت جوا سياسيا تضافر الضعفُ الاقتصادي والعسكري للدولة العثمانية وضغطُ الدول العظمى المتعدد ليجعلا من نهاية الإمبراطورية حتميةً ستظهر مع مغامرة ضباط الاتحاد والترقي الكبرى بالدخول في الحرب العالمية الأولى.

قاتل الأتراك بشجاعة وقوة بل انتصروا في معركة استراتيجية أوجعت الأسطول الإنكليزي أيما وجع وهو الأسطول الذي كان يحاصر مضيق الدردنيل في غاليبولي.

كانت معركة طويلة وشرسة عام ١٩١٥ سقط فيها عشرات آلاف القتلى من الجانبين وكادت تودي بالمستقبل السياسي لوزير الحرب يومها ونستون تشرشل كما ساهمت حرب "مضيق" وادي الحجير في لبنان عام ٢٠٠٦ وحرب "مضيق" قطاع غزة عام ٢٠٠٨ في إنهاء المستقبل السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

باشرتُ بهذه المقدمة لا لأقول أن التاريخ سيتكرر بأشكاله السابقة ولكن لألفت النظر إلى أهمية لبنان في تحديد مصير "الإمبراطورية الإيرانية" الحالية رغم اختلاف ظروف ومعايير عديدة. لا يجب على أحد التقليل من هذه الأهمية مهما بدت المؤشرات معاكسةً خصوصا لدى المؤيدين للنفوذ الإيراني. وإذا لم يُظْهِر النظام الإيراني مقدرة على التكيّف مع الضغط النوعي المتزايد على أساليبه التوسعية، وهو الذي استخدم كل كفاءاته الإيديولوجية والأمنية والسرية والبترودولارية والسياسية في توظيف واستنفاد إمكانيات الجماعة الشيعية اللبنانية (والجماعات الشيعيّة العربية)، فسيكون لبنان عاملا أساسيًا من عوامل انهيار طاقته على تحمّل الضغوط على مركز الإمبراطورية في طهران كما على أطرافها في اليمن والعراق ولبنان وسوريا وغزة.

لبنان وهو الذي فيه، في الظاهر، عناصر ضعف شديدة أهمها ضعف سلطة الدولة والتفتّت السياسي والطائفي، فيه بالمقابل من البنية الثقافية والتعليمية والحريات الاجتماعية المكرّسة بتقاليد أكثر من قرنين من التغلغل البنيوي الحداثي ما يجعل ابتلاعه الأمني السياسي مهمة أكبر من قدرة النظام الإيراني، ناهيك أن التطويع الثقافي غير مطروح أصلا بسبب الضحالة الثقافية بمعناها الإبداعي لأدوات النظام الإيراني ولو امتلكت كفاءات عالية في التنظيم السياسي والأمني والمالي.

لا غنى هنا عن بعض الكلام الفوق أو التحت سياسي.

رغم عراقة المجتمع الإيراني الوريث لدولة أمة كبيرة والمكتنز بإرث ثقافي مميز وبارز، هذه العراقة كما الإرث ليسا في نهاية الأمر عناصر قوة النظام الديني بل عناصر قوة المجتمع الفارسي العريق الذي يُطْبِق عليه النظام حتى لو استفاد النظام منهما. النظام الديني الذي تكرّس في لحظة انفلات المكوِّن الديني للمجتمع على سلطته الشاهنشاهية قبل أربعة عقود ونيف، هو الآن، وقد انقلبت المعايير يواجه الحالة العكسية: محاولة انفلات المجتمع بعناصره غير الدينية ضد تسلط القوى السلطوية الدينية. ليس كل ما هو عظيم في إيران عائدا للنظام الديني حتى لو حاول استثماره. كنتُ أقول دائماً على سبيل الاستعارة أن صناعة السجاد العظيمة لم تولد مع الثورة الإيرانية بل قبلها بأكثر من ألف عام!!

هكذا هي العراقات الحيوية القومية والاجتماعية والثقافية لا يمكن لأي نظام توتاليتاري أن يديرها على الدوام وإلا لكانت "حمت" فرقة البولشوي، أعظمُ فرقة رقص باليه في العالم، والإرثُ الروائي والأدبي الروسي الهائل والموسيقى الكلاسيكية، الاتحادَ السوفياتي من السقوط إذا جاز لي هذا التعبير، فكيف عندما تتحول العناصر الثقافية إلى قوة مقاومة للنظام التوتاليتاري وعنصر مساهمة عميقاً في إسقاطه.

اشتريتُ عام ١٩٨٠ من موسكو أسطوانات المجموعة الكاملة لكل الإرث السيمفوني الغربي والروسي بما يعادل عشرين دولارا أميركيًا بل أقل في سوق الروبل السوفياتي السوداء ولا زلت أحتفظ بها. كنتُ في دعوة صحافية إلى البلد. ولن أنسى الشعور الذي راودني يومها بأنني بهذه الثروة الموسيقية التي أحصل متكاملةً عليها، كنتُ "أسرق" الشعب الروسي. التوتاليتارية ترخّص قيمةَ البلد الثقافية والاقتصادية حتى لو بَنَتْ إمبراطوريةً عسكرية. من حسن حظ الشعب الإيراني أن السجاد الإيراني لا زال ثمينا في الأسواق بسبب بعض الإجراءات الحمائية التي بلغت مرة حد مصادرة قطع سجاد غير مرخّص كان يحمله مستشار بارز لرئيس عربي حليف لإيران. حادثة شهيرة "بهدلت" المستشار أمام رئيسه. لكن من يعلم في مجرى البحث عن العملة الصعبة كم رخُص لا البترول الإيراني فقط بل السجاد أيضا؟ ... ويعلم كثيرون.

لبنان الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية وبعض الجامعات الخاصة ومئات المدارس الرهبانية ومدارس البعثات الغربية وبعض مدارس المبادرات الخاصة ذات القيمة التعليمية النوعية ولبنان الدياسبورا الثقافية والعلمية والاقتصادية هو لبنان عصيٌ على القسر الأمني السياسي والثقافي. النجاح في استخدام ضعفه حتى "منزليا" أي بعناصره الداخلية لا يعني أنه يمكن تطويعه النهائي.

نعم، في الخلاصة، "نحن" نريد، (أي فئة واسعة من اللبنانيين، وأظن معظم اللبنانيين يريدون)، أن نكون على جدول أعمال المفاوضات الغربية الآتية مع إيران لا لنكون سلعة رخيصة للتفاوض، ولبنان قيمة غربية ك"قوة ناعمة" للغرب في المنطقة، ولكن أيضا لإقناع إيران بالحد من استهلاكنا. ، أيضا وأساساً لمنع "إسرائيل" بسبب إيران من استضعافنا وتدميرنا مرة أخرى.

أشم رائحة التاريخ في هذه المرحلة تختلط معها رائحة الجثث المقتولة أو المنهارة بالجوع والفقر والاهتراء الصحي والحياتي. على الذين يبدون وكأنهم لا يعيرون أهمية لسمعتهم كقتلة، أن يفكروا بالجزء الذي يفكّر فيه السياسيون الحقيقيون حين يجدون أنفسهم في دوامة العنف. تستطيع المشاريع النبيلة، أي السلام والاستقرار، وليس الخسيسة، أي الاستعداد الدائم للحرب الأهلية بإعلان ومن دون إعلان، أن ترفع من شأن السياسة بصفتها احتراما للآخرين وليس احتقارا لهم.

وإذا كانت القوة الأعلى للعنف، أو للقدرة على العنف في لبنان الحالي تنام مرتاحةً أو متكئةً على إرث مستمر لبعض أبشع السقوطات والنذالات المتراكمة مواقعَ وأشخاصاً ومن طائفيات مختلفة في حوالي أربعة عقود ونيّف، فهذا لا يعني استسهال التعبئة والتحريض. لأن من يوالي بنذالة يتخلّى بالنذالة نفسها.

يجب إعادة التذكير أن المجتمع اللبناني الذي يشاهد يوميا جرحَه أكثر اتساعاً ونزفاً، بات يملك طاقة لم ينتبه إليها صانعو السياسات الإقليمية كفايةً بعد، وهي أن الدياسبورا اللبنانية تصبح "أكثرية" داخلية وهي في الخارج وبالتالي فإن معادلة "دياسبورا الخارج مقابل رعاع الداخل" لن تنفع كثيرا في تضييق خيارات مقاومة الأمر الواقع.

وهذا كلام يخص من يحترف إدارة البؤس. والإمبراطوريات تسقط حين يلوح من وراء الممانعة المتعَبة ضباب كثيف مفاجئ وحامل لعناصر غير محسوبة.

النظام الدولي المنعوت بكل أنواع الميكيافيلية يتدخّل أحيانا ولو نادرا ليُنْصِف، ومن الغباء تجاهل طاقته على التلبية لأنه حتى التوظيف اللاأخلاقي لمعاناة شعوب سيصل في لحظة مؤاتية إلى أن يُحرِج الأقوياء. ليس من مثَلٍ دائمٍ على القوة السياسية الدولية للقوة العسكرية مثل إسرائيل، مع ذلك تجد الضحية الفلسطينية من يستمع لها. لبنان الآخذ بأن يكون نموذجاً للاستضعاف الداخلي ينضج كمشروع ضحية من نوع آخر. لا نقيم مقارنات بين الضحايا ولكن بين الأقوياء.

وفي مناسبة مرور الذكرى ٤٢ لقيام الجمهورية الإسلامية نسأل: هل صانع القرار الإيراني يُشبه التوتاليتاريات، من حيث أنه إما يحتفظ بكل شيء أو يخسر كل شيء وبالتالي لا فكاك للبنان إلا على ضوء مصير "الإمبراطورية" كلها مع ما يعنيه ذلك من حتمية انتظار المزيد من المآسي الانهيارية؟

لدينا استحقاق تاريخي عائد هو المفاوضات الأميركية الإيرانية مع شريك عربي مباشر هذه المرة قد يجعلها مفاوضات ٥+١+(١ سعودي)، ولا شك أن إيران تربط كل شيء بهذه المفاوضات. لبنان بهذا المعنى حيٌّ سياسياً بمعزل عن كيف سيتبلور موقعه.

* * * * *

المصالحة الفلسطينية خطوة متواضعة في مسار طويل

عقد من الزمن على الانقسام الفلسطيني الذي هدد الثوابت، وكاد أن يطيح بما تحقق من إنجازات ومكتسبات، وكانت تداعياته أكبر من ذلك عندما قسم ما تبقى من أرض الوطن إلى كيانين، وكاد أن يكرس أكثر من مرجعية فلسطينية لا لشيء إلا الحسابات الفئوية لطرفي الصراع الأساسيين، وتماهي البعض مع حسابات إقليمية تتعامل مع الموضوع الفلسطيني كورقة من أوراق ضاغطة ضمن لعبة الأدوار والمصالح على مستوى الإقليم.

وطيلة هذه السنوات ظلت محاولات رأب الصدع في البيت الفلسطيني دون جدوى، ولم تكن عشرات اتفاقات المصالحة سوى حبر على ورق تتبخر قبل أن يجف حبر توقيعها خلافاً للإرادة الشعبية الفلسطينية التي تعتبر الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الضمانة لمشروع وطني فلسطيني مقاوم يعزز الصمود وروح المقاومة بوجه الإجراءات الصهيونية على كل المستويات ويفتح نافذة للأمل في ظل الانهيارات الحاصلة خاصة في ظل هرولة الأنظمة العربية نحو التطبيع وإقامة علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني بالتزامن مع تخلٍ واضح عن قضية فلسطين ينضح عداءً للفلسطينيين، وتنكراً لأبسط حقوقهم التاريخية والسياسية وحتى الإنسانية.

أمام هذا الواقع الصعب، وفي ظل الحديث عما هو قادم من ترتيبات تعيد رسم خرائط المنطقة على صعيد الوطن العربي وعموم الإقليم تكون القضية الفلسطينية عاملاً أساسياً وهاماً فيه على قاعدة تصفيتها لا تسويتها بصيغ وترتيبات جديدة، بعد سقوط صفقة القرن بغياب راعيها ترامب ومهندسيها شنايكر – فريدمان وغيرهما، تصبح مسألة ترتيب البيت الفلسطيني لمواجهة ما هو قادم من تطورات أكثر من ضروري، كما كان على الدوام عبر كل مراحل الصراع، وتصبح المصالحة الفلسطينية وسيلة تحقيق الأهداف ومعبر صيانتها والحفاظ عليها.

فسقوط صفقة القرن يبقى مسألة إجرائية، والرهان على توجهات الإدارة الأميركية الجديدة نوعاً من الوهم، فإدارة بايدن تلمح إلى مقاربة جديدة للقضية الفلسطينية تعيد الأمور إلى حلقة التفاوض المفرغة دون إعادة النظر بالخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب وجل ما قد تقدمه للفلسطينيين يقتصر على جوانب مجملة ليس أكثر مثل: إعادة بعض المساعدات للسلطة، إعادة المساهمة في تمويل (الأونروا)، فتح مكتب ممثلية منظمة التحرير في واشنطن، وإعادة قنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية.

هذه هي حدود الموقف الأميركي الجديد في أحسن

حالاته، وإلى الذين يراهنون على أكثر من ذلك العودة إلى ما أبلغه جون كيري في أواخر عهد أوباما للقيادة الفلسطينية وهو أن اتفاق أوسلو انتهت مفاعيله، وأن حل الدولتين لم يعد موجوداً (رغم إشارة الإدارة الجديدة لحل الدولتين) وعليكم الاستجابة لكامل شروط الأمن الصهيوني ومتطلبات كيان العدو مقابل "التفكير" بتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين.

في ظل حالة الترقب هذه وقعت الفصائل الفلسطينية اتفاق المصالحة في القاهرة، (مرفق) وهو اتفاق أقصى القضايا الخلافية والجوهرية جانباً واستند في معظم نقاطه على قضايا إجرائية تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وباستثناء إشارة إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني مما يفهم منه إذا خلصت النوايا باعتراف من اعترض عليها سابقاً بأنها المرجعية السياسية، فإن القضايا السياسية والأمنية ودور واحد للسلطة في الضفة وغزة بقي غائباً..

اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة اتفاق خجول ومتواضع ولكن نظل ومن وحدة الخندق نتطلع إلى مصالحة تزيل كل الألغام وتحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية استناداً إلى مشروع سياسي مقاوم، والاتفاق الأخير في القاهرة ليس إلا خطوة في مسار طويل.

من هنا نرى أن ما تحقق على تواضعه قد يشكل بداية لمسيرة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية استناداً إلى إيماننا بأن الجميع يدرك حجم المخاطر ولو أن الاتفاقات السابقة كانت تصطدم بجدار مسدود.

(الطليعة)

البيان الختامي الصادر عن
الحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة ٨ – ٩ فبراير ٢٠٢١

برعاية كريمة من الشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية، ومباركة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، عقدت الفصائل الفلسطينية يومي ٨ و٩ فبراير ٢٠٢١م اجتماعاً في القاهرة ناقشت فيه بمسئولية عالية القضايا الوطنية الملحة كافة والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية وإجراء الانتخابات مستندين إلى التوافقات والاتفاقيات الفلسطينية السابقة لاسيما وثيقة الوفاق الوطني ومخرجات اجتماع الأمناء العامين في ٣ سبتمبر ٢٠٢٠م على أن يلتزم كل طرف بهذه التوافقات بمقدار مشاركته في التنفيذ، حيث عبر المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم لمصر على رعايتها لهذا الاجتماع الهام ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية وجهودها المتواصلة لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وقد اتفق المجتمعون على الآتي-:

١- استناداً إلى المرسوم الرئاسي الصادر في ١٥ يناير ٢٠٢١، فإن الشراكة الوطنية مساراً كاملاً يبدأ بانتخابات المجلس التشريعي، وهي المرحلة الأولى من انتخابات المجلس الوطني، تليه انتخابات رئاسة السلطة، ومن ثم استكمال تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب حيثما أمكن والتوافق حيث لا يمكن، وبما يضمن مشاركة الكل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسيتم عقد اجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال شهر مارس القادم بحضور رئاسة المجلس الوطني ولجنة الانتخابات المركزية، للتوافق على الأسس والآليات التي سيتم من خلالها استكمال تشكيل المجلس الوطني الجديد، بهدف تفعيل وتطوير منظمة الفلسطينية وتعزيز البرنامج الوطني المقاوم انطلاقاً من كوننا حركة تحرر وطني.

٢ - الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده مرسوم الانتخابات التشريعية والرئاسية، مع التأكيد على إجرائها في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة دون استثناء، والتعهد باحترام وقبول نتائجها.

٣- التأكيد على دعم لجنة الانتخابات المركزية والعمل على تذليل أية معوقات تواجهها كي تتمكن من القيام بمهامها على أكمل وجه.

٤- تشكل محكمة قضايا الانتخابات بالتوافق من قضاه من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتتولى هذه المحكمة حصراً دون غيرها من الجهات القضائية متابعة كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ونتائجها والقضايا الناشئة عنها، ويصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً بتشكيلها وتوضيح مهامها استناداً لهذا التوافق وطبقا للقانون.

٥- تتولى الشرطة الفلسطينية (دون غيرها) في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيها الرسمي تأمين مقار الانتخابات، ويكون تواجدها وفقا للقانون.

٦- إطلاق الحريات العامة وإشاعة أجواء الحرية السياسية التي كفلها القانون والإفراج الفوري عن كل المعتقلين على خلفية فصائلية أو لأسباب تتعلق بحرية الرأي، وضمان حق العمل السياسي والوطني للفصائل الفلسطينية كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوقف عن ملاحقة المواطنين على خلفية الانتماء

السياسي أو الرأي، بما يوفر بيئة ملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويدعو المجتمعون السيد الرئيس "أبو مازن" لإصدار قرار ملزم بذلك وتشكيل لجنة رقابة وطنية لمتابعة التنفيذ.

٧ - ضمان توفير الحرية الكاملة للدعاية السياسية والنشر والطباعة وعقد الاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقاً لما ورد بقانون الانتخابات دون مضايقة.

٨ -ضمان حيادية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تدخلها في الانتخابات أو الدعاية الانتخابية لأي طرف سياسي.

٩- التعهد بتوفير فرص متكافئة في أجهزة الإعلام الرسمية دون تمييز لجميع القوائم الانتخابية.

١٠ -معالجة إفرازات الانقسام بكل جوانبها الإنسانية والاجتماعية والوظيفية والقانونية على أسس وطنية شاملة وعادلة وخالية من كل مظاهر التمييز الجغرافي والسياسي من خلال لجنة يتم تشكيلها بالتوافق وتقدم تقريرها للرئيس الذي يحيلها لحكومة ما بعد انتخابات المجلس التشريعي للتنفيذ.

١١ -رفع توصية للرئيس "أبو مازن" للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الانتخابات (تخفيض رسوم التسجيل والتأمين - طلبات الاستقالة - عدم المحكوميات – نسبة مشاركة النساء - تخفيض سن الترشح).

١٢ -رفع توصية للمجلس التشريعي الجديد بمعالجة ملف النواب المعتقلين لدى الاحتلال.

١٣- اتخاذ الآليات اللازمة التي تضمن إجراء الانتخابات بالقدس من جوانبها كافة بما في ذلك نسبة مشاركة ترشحاً وانتخاباً.

١٤- توجه المجتمعون بالتحية والتقدير والفخر والاعتزاز لشهداء الشعب الفلسطيني وللأسرى والأسيرات البواسل، وحث جميع القوائم الانتخابية على تمثيلهم بها والعمل على تحريرهم مع تأكيد حرصهم على تعزيز الوحدة الوطنية وبث مشاعر الأمل بين صفوف الشعب الفلسطيني الصامد في الوطن والشتات.

١٥- تتوجه كافة الفصائل الفلسطينية المشاركة في الاجتماع بالشكر والتقدير لمصر الشقيقة على دعمها الدائم للشعب الفلسطيني ونضاله وعلى الجهود التي بذلتها في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني في مراحله كافة، كما تعبر الفصائل المشاركة عن تقديرها لمتابعة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لهذه الجهود المباركة وتتوجه لسيادته للتفضل بتوجيه الجهات المعنية في مصر الشقيقة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والمشاركة الفاعلة في الرقابة على الانتخابات الفلسطينية في مراحلها كافة.

٢٠٢١-٠٢-١٣

القيادة القومية: قرار المحكمة الجنائية الدولية يفتح الباب لمقاضاة "إسرائيل"

اعتبرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي أن قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتبار الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، إنما تدخل ضمن نطاق اختصاصها هو قرار على قدر كبير من الأهمية كونه يفتح الباب أمام مقاضاة الكيان الصهيوني بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي باسم القيادة القومية في ما يلي نصه:

بعد طول انتظار أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها الذي يعتبر اختصاصها منعقد للنظر بالقضايا ذات الصلة باختصاصها. إن أهمية هذا القرار الذي أثار غيظ رئيس وزراء العدو نتنياهو ورفض أميركا له، انه يفتح الباب أمام مقاضاة "إسرائيل"، بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها دولة العدو باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال. وأن تحديد المحكمة النطاق الجغرافي الذي يشمل الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، بقدر ما يكتسب أهمية من الناحية القانونية، لكونه سيضع "إسرائيل" ضمن دائرة المساءلة، فإنه يكتسب أهمية سياسية عبر تحديده النطاق الجغرافي لاختصاص المحكمة، باعتبار أن كل ما احتل عام ٦٧ هو المدى الجغرافي لدولة فلسطين التي تدعو منظمة التحرير لقيامها. والمحكمة بهذا القرار لا تحفظ لنفسها اختصاصها وحسب، وإنما تسقط أيضاً أية مشروعية لضم "إسرائيل" لأراض من تلك التي احتلتها في حرب حزيران، كما تشكل رداً وبالقانون الدولي الإنساني على اعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إذ تشيد بهذا القرار الذي بإضافته إلى قرار محكمة العدل الدولية باعتبار الجدار الذي إقامته "إسرائيل" في الضفة الغربية وشطر أراضيها ،هو جدار للفصل العنصري، ترى أن هذين القرارين يشكلان تقدماً في تحول الرأي العام الدولي حيال الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم اعتراف بكل الإجراءات التي تقوم بها دولة الاحتلال الصهيوني مدعومة من النظام الاستعماري وخاصة أميركا، وهذا ما يجب ان يؤسس عليه لتوسيع مروحة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، وإدانة كل ما تقوم به "إسرائيل" من عملية قضم للأراضي المحتلة وفرض الصهينة على معالم الحياة فيها.

إن القيادة القومية للحزب، وفي الوقت الذي تشدد فيه على الإسراع بإنجاز وحدة وطنية فلسطينية على قاعدة برنامج سياسي، يحاكي متطلبات الفعل المقاوم للاحتلال ،ويتعامل مع الخارج على أساس ثوابته الوطنية، تدعو السلطة الفلسطينية إلى الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة ،خاصة وان فلسطين منضمة إلى نظام المحكمة، لأجل التقدم بمراجعات قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد "إسرائيل"، بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي يدخل ضمنها، جرائم القتل والتعذيب والإبعاد والاعتقال والحرمان من ممارسة الحقوق المدنية الأساسية، وتدمير المرافق الحياتية والأعيان الثقافية والدينية.

ان هذا القرار الذي يفتح الباب أمام مقاضاة "إسرائيل" بالجرائم التي ترتكبها بحق شعب فلسطين، يجب إدراج معطياته الإيجابية لإدانة سلوك دولة الاحتلال الصهيوني في انتهاكاتها لحقوق الإنسان وتعزيز الموقف الذي يدعو لاعتبار "إسرائيل"، دولة "ابارتهايد"، أي دولة تمارس سياسة الفصل العنصري على غرار النظام العنصري الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا قبل إسقاطه.

أما الذين يتهافتون للتطبيع مع العدو من أنظمة عربية وكيانات وهيئات تستمرئ العلاقة مع العدو على حساب الحق الوطني الفلسطيني والحق القومي العربي، فعليهم ان يقرأوا جيداً أبعاد هذا القرار، والذي يحمل بطياته إدانة لكل من يعترف بالعدو واحتلاله للأرض الفلسطينية التي ترفض المحاكم الدولية الاعتراف بالإجراءات الصهيونية التي تغير معالم الأرض الوطنية الفلسطينية، فيما المطبعون يتنكرون للحقوق الوطنية والقومية لامتهم ويرتكبون خيانة موصوفة عبر اعترافهم بعدو يحتل أرضاً عربية وينكر على شعب فلسطين حقه الوطني بأرضه والذي جاء قرار المحكمة الجنائية الدولية لينصفه. فالتقدير لهذه المحكمة التي لم ترضخ للضغوط التي مورست عليها، وقالت كلمتها الحق في قضية حق وطني وانساني، والخزي والعار للذين يستجيبون للاملاءات الأميركية ويقدمون العلاقة مع العدو على العلاقة مع شعب فلسطين ومقاومته .

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

الدكتور أحمد شوتري

في ٦/٢/٢٠٢١

المؤتمر الشعبي العربي يثمن قرار المحكمة الجنائية الدولية

ثمن المؤتمر الشعبي العربي قرار المحكمة الجنائية الدولية حول الأراضي الفلسطينية وممارسات العدو الإجرامية والاستيطانية وهذا نصه:

يا جماهير أمتنا العربية...

في خضم النضال المتواصل لأبناء شعبنا العربي الفلسطيني بمواجهة العدو الصهيوني ولتحقيق الأهداف الوطنية لشعبنا في الحرية والاستقلال والعودة وتقرير المصير وبفضل نضالات وصمود قياداته ومن ورائها صمود جماهير الشعب الفلسطيني وبفضل نضاله المتواصل ومقاومته وبدعم من كل الأحرار والشرفاء في العالم، إلى جانب نزاهة وصمود قضاة المحكمة الجنائية الدولية خصوصا حيث تحقق إنجاز قانوني سياسي دولي هام يوم الجمعة الماضي الموافق الخامس من شباط / فبراير الحالي تكلل بقرار الدائرة التمهيدية للمحكمة يقضي بعدم شرعية ما يقوم به الاحتلال الصهيوني من توسع و ضم للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة، وهو ما يسمح للقيادة الفلسطينية بملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة السياسيين والعسكريين، ممن ارتكبوا أو دأبوا على ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية العليا. الأمر الذي اثأر حفيظة وفزع القتلة قادة الكيان الصهيوني وهيجانهم من تداعيات القرار، الأمر الذي دفعهم لاختلاق وتوجيه اتهامات باطلة بحق المحكمة وقضاتها الافاضل، واتهامهم بالفزاعة المفضوحة دائماً، على أنهم "معادون للسامية"، وزعموا ما ليس موجودا كممارسات راسخة في كيانهم الغاصب، من مثل ترديد مقولة "انهم الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق"، وان قرار المحكمة "باطل" لأن فلسطين حسب زعمهم "ليست دولة"، وغير ذلك من الترهات الكاذبة والمفضوحة، واسرعوا الخطى فوراً في التوجه لحاضنتهم الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا لإنقاذهم من تداعيات قرار الجنائية الدولية العتيد.

يا أحرار العرب شيبا وشبابا .. نساءً ورجالا...

أن قرار المحكمة الجنائية الدولية قد مثّل بعد طول انتظار خطوة نوعية متقدمة نتفاءل بها على طريق أنصاف أبناء شعبنا الفلسطيني الشقيق والتخفيف من معاناتهم. حيث نتوقع انه سيساهم في:

أولاً: إنصافهم وكشف الغطاء عما لحق بهم من أضرار فادحة، ورفع الحيف والجور عنهم نسبيا؛ حيث اكد القرار أن ما يقوم به الكيان الصهيوني من إجراءات استيطانية لا تتصف بالشرعية وبل تتناقض مع ابسط مبادئ القانون الدولي...

ثانياً: وأكد القرار القضائي الدولي عملياً على ان الاحتلال هو في الأصل ومنذ بداياته غير شرعي ، وهذا بحد ذاته إنجاز سياسي وقانوني هام جداً في نفس الوقت؛

ثالثاً: يمكن القول الآن انه ولأول مرة ترتقي بعض المؤسسات الدولية لاختراق (الفيتو) الحامي للكيان الباطل وإرهابه المنظم، القائم على حماية الاستعمار الصهيوني الدخيل من المساءلة والملاحقة القانونية، وفي الدعوة لمثول قادته كمجرمي حرب أمام القضاء الدولي، وفتح الباب أمام المؤسسات الأممية لفرض العقوبات الواردة في المواثيق الدولية بحق الكيان الصهيوني.

رابعاً: الحد من تغول الكيان الصهيوني وأطماعه اللامحدودة في مصادرة وتهويد وضم الأراضي الفلسطينية، وصولاً إلى وقف زحف الاستيطان الاستعماري البغيض في الضفة الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.

خامساً: حماية الآلاف من أسرى الحرية الأبطال التابعين ومازالوا سنوات عديدة من أعمارهم في باستيلات العدو الصهيوني غير المشروعة والمخالفة لكل المقاييس والاعتبارات الإنسانية وبالتالي إعادة الاعتبار لهم كمناضلين من اجل الحرية، وبما يقتضي توفير الحماية لهم ووقف الانتهاكات الخطيرة المستمرة بحقهم.

يا قوى التحرر العربية...

الآن وبعد الخطوة الإيجابية العتيدة من قبل المحكمة الجنائية الدولية يصبح مطلوباً من كافة أبناء الأمة العربية وأحزابها وقواها ومنظماتها ونخبها السياسية النضالية والثقافية والقانونية **الإلقاء بثقلها وكافة خبراتها وكفاءاتها العلمية والقانونية لمزيد من تصعيد النضال السياسي والقانوني الداعم لكفاح شعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة وفضح وتعرية مسلسلات ليل جرائم الاحتلال الطويل المتواصلة بحق شعبنا العربي الفلسطيني ومختلف أساليب الاستيطان وسياسات قضم الأراضي الفلسطينية إلى جانب الضغط بكل قوة لإطلاق اسرى الحرية**، وفضح وتعرية ممارسات الكيان الغاصب التي تتعارض مع ابسط مبادئ حقوق الإنسان الكونية وما نجم عن تلك الممارسات من ويلات ومجازر وحشية ودمار طال البشر والحجر إلى جانب الضغط المتواصل على داعمي الكيان الغاصب لتمكين قضاة المحكمة من سوق واعتقال المجرمين قادة الكيان الاستعماري سياسيين أو عسكريين وغيرهم من قطعان المستعمرين لينالوا قصاصهم وفق قواعد القانون الدولي ولحماية أبناء شعبنا العربي الفلسطيني، وحماية البشرية من ممارسات الكيان الصهيوني الفاشي الخارج على القانون.

يا أبناء وأحرار الأمة العربية الخالدة

واجب علينا اليوم وكل يوم الوقوف صفا واحداً مع شعبنا الفلسطيني لتعزيز كفاحه التحرري في مختلف ميادين الحياة لتقريب ساعة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

عاشت فلسطين حرة عربية من البحر إلى النهر والنصر لشعبها الأبي.

عاشت الأمة العربية المجيدة موحدة عزيزة

المحامي احمد عبد الهادي النجداوي

الأربعاء الموافق ١٠/٢/٢٠٢١

الأزمة اللبنانية وتأثير تطوراتها على اللاجئين

جابر سليمان

كان للأزمة اللبنانية "المركّبة" تأثير كبير على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال العامين المنصرمين ٢٠١٩/٢٠٢٠. إذ حَفَلت تلك الفترة بأحداث وتطورات دراماتيكية مسّت كافة فئات الشعب اللبناني وسائر المقيمين على الأرض اللبنانية، بما في ذلك الفلسطينيون؛ الذين عانوا قبل تفاقم الأزمة، وما يزالون، من التهميش بمختلف أشكاله: الاقتصادي، والاجتماعي، والمكاني، ومن فقدان الحماية الوطنية والدولية التي تكفلها للاجئين المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة، هذا باستثناء الحماية المحدودة التي تقدمها وكالة الأونروا، وهي من نوع الحماية "الإغاثية" التي لا ترقى إلى مستوى الحماية التي يتمتع بها اللاجئون، وفقاً للمعايير الدولية.

وهذا ما يجعل المجتمع الفلسطيني، الذي يعاني الحرمان من غالبية حقوق الإنسان الأساسية، أكثر هشاشة وأكثر عرضة للتداعيات الناجمة عن تفاقم الأزمة اللبنانية بأبعادها الاقتصادية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة كورونا ذات الطابع الكوني، وتداعيات انفجار مرفأ بيروت في ٤/٨/٢٠٢٠.

يعالج هذا التقرير جملة من المسائل المتصلة، أبرزها: مؤشرات الوضع المعيشي للفلسطينيين قبل الأزمة، والأزمة وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني بشكل خاص من خلال تقديم معطيات كمية ونوعية، وتداعيات الأزمة على اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، ومسؤولية تعزيز صمود مجتمع اللاجئين في مواجهة الأزمة، واستراتيجيات/ آليات التكيف مع تداعيات الأزمة، والسيناريوهات المحتملة لتأثيرات الأزمة، ليخلص إلى جملة من التوصيات ذات الصلة.

أولاً: مؤشرات الوضع المعيشي للفلسطينيين قبل الأزمة:

من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أنه لم يطرأ على الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان أي تغيير يذكر منذ سنة ٢٠١٠، حين عدّل البرلمان اللبناني المادة ٥٩ من قانون العمل، والمادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي، وأقرّ القانونيْن ١٢٩ و١٢٨ المتعلّقيْن بحقّ العمل والضمان الاجتماعي على التوالي.

التعديلات على قانون العمل ألغت مبدأ "المعاملة بالمثل"، الذي نصّ عليه المرسوم رقم ١٧٥٦١ في ١٨/٩/١٩٦٤؛ وهذه نقطة إيجابية.

لكنها أبقتْ على شرط حصول العامل الفلسطيني على إجازة العمل، باعتباره أجنبياً في التشريعات اللبنانية، وهذا الأمر يتناقض في الأساس مع إلغاء مبدأ المعاملة بالمثل. أما بالنسبة إلى صندوق الضمان الاجتماعي، فقد سمحتْ تلك التعديلاتُ للعامل الفلسطيني بالانتساب إلى الصندوق شرط حصوله على إجازة العمل، على أن يدفع إسهامه كاملاً في الصندوق بنسبة ٢٣,٥٪ من الأجر، بينما لا يستفيد سوى من فرع تعويضات نهاية الخدمة فقط ٨٪، أي بدون الاستفادة من فرعيّ الصندوق الآخريْن (التعويض العائلي، والأمومة والمرض).

ولكن للأسف الشديد لم يدخل القانونان الجديدان على علّاتهما حيز التطبيق العملي، لأنهما بحاجة إلى مراسيم تطبيقية لإنفاذهما، وهذه المراسيم لم تصدر حتى اليوم.

وبناء عليه، لم يشهد الوضع المعيشي للفلسطينيين أي تحسن يذكر منذ ذلك التاريخ. وفي هذا الصدد تشير دراسةٌ مسحية أجرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)والجامعةُ الأمريكية في بيروت في ٢٠١٥ إلى أن ٦٥٪ من الفلسطينيين في لبنان كانوا يعيشون تحت خط الفقر مقارنةً بنسبة ٣٥٪ عند اللبنانيين، وأن نسبة البطالة عند الفلسطينيين بلغت٥٦٪ . وبناءً على هذه البيانات، وعلى تحليل الاتجاهات الاقتصادية المتعلقة بالأزمة الراهنة، وكذلك على الآثار غير المتكافئة للأزمة على المجتمعات المهمشة، فمن المؤكد أن معدلات الفقر والبطالة بين الفلسطينيين قد تفاقمت بشكل كبير منذ تاريخ إجراء تلك الدراسة.

ثانياً: الأزمة وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني: معطيات كمية ونوعية:

في تقرير أعلنت عنه منظمة اليونيسف Unicef في ٢١/١٢/٢٠٢٠، بعنوان: "لبنان في قلب الأزمات المتلاحقة وتأثيراتها على الأطفال"، أشارت ممثلة اليونيسف في لبنان، يوكي موكو Yukie Mokuo أن: "عام ٢٠٢٠ كان مليئاً بالتحديات بشكل استثنائي، وقد ترافق مع تدهور في رفاهية كافة العائلات التي تعيش في لبنان"، وأكدت أن "وباء كوفيد-١٩ ترك، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور بشكل كبير الذي سببه انفجار بيروت، أثراً مدمراً على الأطفال والعائلات الأكثر عرضة للخطر، والذين هم في أمسّ الحاجة إلى دعم فوري."

وقد عرض تقرير بعنوان "الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتميّة للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة"، أصدرته منظمة الإسكوا ESCWA ، مؤشرات كمية عن عمق الأزمة التي يعيشها اللبنانيون والمقيمون على الأراضي اللبنانية، على حدّ سواء.

وفيما يلي أبرز تلك المؤشرات، وفقاً لتقديرات سنة ٢٠٢٠: ارتفاع نسبة الفقر بين اللبنانيين من ٢٨٪ في ٢٠١٩ إلى ٥٥٪ حتى أيار/ مايو ٢٠٢٠، وتضاعف نسبة الفقر المدقع ثلاث مرات من ٨٪ إلى ٢٣٪، وبلوغ نسبة تضخم الأسعار ١٣١٪ بين أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، مع توقعات بارتفاع إضافي للأسعار وتراجع

في قيمة العملة الوطنية، مما سيزيد من خطر عدم الاستقرار وتعرض العائلات للفقر والضعف.

وعلى الصعيد الفلسطيني، تعزز نتائج دراسة مسحية حديثة أجرتها المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) حول "الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأزمة اللبنانية على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" المعطيات المذكورة أعلاه.

وكان من أبرز معطياتها أن ٣٤,٢٪ من المعيلين لأسرهم أوقفوا عن العمل، وأن ما نسبته ٤٧,٦٪ منهم يعملون بشكل جزئي، بينما ١٨,٢٪ منهم مستمرون في عملهم بشكل طبيعي؛ وبشأن دخل الأسر الفلسطينية فإن ٤٩٪ من الأسر يبلغ دخلها الشهري أقل من ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية، وهو دون الحد الأدنى للأجور.

وهذا يعني أن العائلات الفلسطينية عاجزة عن تغطية المصاريف الأساسية، وعن القدرة على توفير فاتورة العلاج الصحي، حيث أكد ٧٢,٤٪ من اللاجئين المستطلعين عدم قدرتهم على دفع فارق الفاتورة العلاجية وفق النظام المعمول به في الأونروا، علماً أن الدراسة أظهرت أن ما نسبته ٥٥٪ منهم يعانون من أمراض مزمنة.

المعطيات السابقة ما هي إلا نتيجة منطقية للإجراءات والتدابير التقشفية التي نتجت عن الأزمة بمختلف مكوناتها.

فخلال سنة ٢٠٢٠، لجأت مؤسسات اقتصادية عديدة في لبنان إلى تسريح عددٍ كبير من العاملين لديها، وتخفيض أُجور العاملين الباقين، وطرد الموظفين غير اللبنانيين، ولا سيّما العمالة الفلسطينية. وبسبب هذه الإجراءات فَقَدَ الكثير من العمال الفلسطينيين غير المهرة وظائفهم في قطاعات مثل الزراعة والإنشاءات.

وتضاعفت آثار خسارة الوظائف وسُبل العيش بفعل انخفاض القدرة الشرائية لليرة اللبنانية، وصعوبة استلام الحوالات المالية من الأسر الفلسطينية في الخارج.

واستنزفت أُسر كثيرة مدخراتها المتواضعة، وازداد عدد العاجزين عن دفع تكاليف العلاج الطبي وشراء الأدوية وسداد الرسوم المدرسية والجامعية.

ومن تداعيات الأزمة الأخرى على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تزايد الاضطرابات الاجتماعية والنفسية في أوساط الشباب الفلسطيني في المخيمات؛ زيادة الإقبال على المخدرات والتدخين، وارتفاع نسبة أمراض الاكتئاب والأمراض النفسية، وزيادة حدة المشاكل الأسرية المتعلقة بحالات الطلاق والعنوسة.

وفوق كل ذلك تزايد الرغبة في الهجرة عموماً، وزيادة وتيرة نشاط الحراكات الشبابية المطالبة بالهجرة.

وقد بدأت تلك الحراكات تعبر عن نفسها بشكل علني وصريح من خلال الاعتصامات أمام السفارات الأجنبية (السفارة الكندية مثلاً) للمطالبة باللجوء الإنساني وبنقل ملفاتهم العائلية من الأونروا إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينUNHCR ، وهو أمر غير ممكن بطبيعة الحال نظراً لخصوصية تفويض الأونروا واختلافه عن تفويض المفوضية، ولكنه البحث عن خشبة للخلاص بالنسبة للشباب.

وفي هذا السياق تتزايد المخاوف من مساعي بعض الجماعات المتطرفة إلى تجنيد الشباب لخدمة أجنداتها الخاصة.

وتشير التقديرات المختلفة إلى أن نسبتي الفقر والبطالة تقتربان من عتبة الـ ٨٠٪ وهي في زيادة مضطردة منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

إن أبرز الاحتياجات الحالية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تتراوح بين توفير فرص عمل كريمة، وبين ضرورة تقديم مساعدات غذائية طارئة ومتواصلة، وهذا ما يشير إلى انعدام الأمن الغذائي لدى مجتمع اللاجئين.

وفي الواقع وصل الوضع المعيشي للفلسطينيين في لبنان إلى حالة غير مسبوقة من التردي منذ سبعة عقود ونيّف.

وبات المجتمع الفلسطيني في لبنان الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للتهميش والحرمان، مقارنة بمجتمعات اللجوء الأخرى.

وممّا فاقم من حالة الحرمان والهشاشة هذه ضعف الوضع الفلسطيني الرسمي وغياب مرجعية اجتماعية/ اقتصادية موحدة تعنى بأوضاع الفلسطينيين في لبنان في الوقت الذي تضاعفت فيه الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا كله في ظلّ تراجع، إن لم نقل شبه غياب، الدعم الذي كانت تقدمه منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والفصائل، ناهيك عن تراجع خدمات الأونروا، كماً ونوعاً، تحت تأثير أزمتها المالية المستمرة.

ثالثاً: تداعيات الأزمة على اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:

يقع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان (نحو ٢٨ ألفاً حالياً) تحت تأثير الأزمة بكل معطياتها، بل أنهم الأشد تأثراً من تداعياتها السلبية، بسبب فقدانهم مقومات عيشهم وافتقارهم إلى حياة مستقرة في لبنان، وإلى الحماية القانونية وآليات التكيف مع الأزمة، مقارنة بمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي هذا الصدد، تشير معطيات دراسة وكالة الأونروا والجامعة الأمريكية في بيروت إلى أن ٨٩٪ منهم يعاني من العوز، منهم ٩٪ يعاني من العوز الشديد، وأن ٩٤,٥٪ يعاني من انعدام الأمن الغذائي.

كما تؤكد معطيات مسح أجرته وحدة الحماية القانونية/ الأونروا إلى أن ٩٣,٤٪ من اللاجئين الفلسطينيين الشباب القادمين من سورية يعانون من الفقر، وأن ٨٥٪ من الأسر تعتمد على مساعدات الأونروا كمصدر أساسي للدخل، هذا بالإضافة إلى تخلف أكثر من ٦٤٪ من أطفالهم عن الالتحاق بالمدارس، عدا عن معاناة ٨٥٪ منهم من صدمات نفسية جرّاء تجربة الحرب.

رابعاً: مواجهة الأزمة وتعزيز صمود مجتمع اللاجئين: مسؤولية من؟

تجاوز وضع المجتمع الفلسطيني في لبنان الحاجة إلى

الإحصائيات والمسوحات الميدانية، ودخل مرحلة الأولويات الطارئة، إذ بات إنقاذ الوضع المعيشي من الانهيار الشامل وتعزيز صموده في مواجهة الأزمات المركبة التي يعانيها، أولوية وطنية، بل إنسانية، لم تعد تحتمل المزيد من الانتظار أو الدرس أو التنظير.

فعلى من تقع هذه المسؤولية؟ ومن يحمي حقوق الفلسطينيين في ظلّ نظام طائفي يقوم على المحاصصة؟

تشير الدراسة المسحية لمؤسسة شاهد المشار إليها سابقاً إلى أن ٦٤,١٪ من اللاجئين المستطلعين يرون أن الأونروا ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الأخرى والدولة اللبنانية كلهم مجتمعين يتحملون هذه المسؤولية، في حين حصر نسبة ٢٦٪ من اللاجئين المسؤولية في وكالة الاونروا منفردة.

نعم، إن مسؤولية مواجهة تداعيات الأزمة على مجتمع اللاجئين هي مسؤولية مشتركة يتحملها كل من المجتمع الدولي، ممثلاً بالأونروا، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والدولة المضيفة، مع اختلاف طبيعة الدور الواقع على كاهل كل طرف من هذه الأطراف وحدوده.

١.الأونروا:

أطلقت الأونروا عدة نداءات عاجلة لمواجهة تداعيات الأزمة في مناطق عملياتها الخمس: الأول في آذار/ مارس ٢٠٢٠ لتوفير مبلغ ١٤ مليون دولار؛ ثم الثاني في شهر أيار/ مايو لتوفير ٩٣,٤ مليون دولار، إلا أنها لم تتمكن، حسبما تفيد مصادرها، من جمع سوى أقل من ٦٥٪ من قيمته؛ ما دفعها لإطلاق نداءها الثالث في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠ لجمع ٩٦,٦ مليون دولار.

وفي هذا الصدد يقول مدير الأونروا في لبنان، كلاوديو كوردوني Claudio Cordone أنه على الرغم من صعوبة التمويل تمكنت الأونروا من تحقيق بعض النتائج المهمة في مجال الصحة والتعليم، وبأنها دائمة التواصل مع الجهات الرسمية اللبنانية من أجل تأكيد حقوق اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية التي لا يلغي توفيرها حق العودة، وقال: "رغم كل الجهود التي بذلتها الأونروا، فإن الآفاق والفرص أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا تزال قاتمة، وستظل كذلك لفترة من الوقت، خصوصاً مع استمرار الأزمة المالية السياسية في لبنان، وأخشى أن تستمر نسب البطالة والفقر في الارتفاع."

٢.منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة:

بصرف النظر عن الأزمة المالية التي تعانيها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة، إلا أنها تبقى مسؤولة عن شعبها في لبنان. لقد تلقت السلطة ومنظمة التحرير إبان الأزمة حزمة من المساعدات تقدر بملايين الدولارات من السعودية والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، وغيرها من الدول العربية والأوروبية، وذلك من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدتها أزمة كوفيد -١٩ (كورونا) COVID١٩-، بيد أن ما قدمته المنظمة من دعم للشعب الفلسطيني في لبنان خلال الأزمة لا يرقى إلى مستوى الحاجات التي تفرضها تداعيات الأزمة.

٣.لبنان (الدولة المضيفة):

أقر مجلس الوزراء اللبناني في ١٤/٣/٢٠٢٠ خطة دعم اقتصادي قدرت بنحو ٨٠ مليار ليرة لبنانية، مخصصة للأسر الأكثر فقراً، وتلقى دعماً إضافياً في هذا المجال على شكل قرض من البنك الدولي.

وأوضح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون "إن الدولة ستوفر الحماية للمواطنين والمقيمين"، ما أوحى بأن الخطة ستشمل اللاجئين الفلسطينيين أيضاً.

ولكن تبين بعد ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستبعدون من تقديمات الدعم الرسمية بدعوى أن هذه المسؤولية تقع على عاتق المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأونروا، في حين أن المسؤولية الدولية لا تلغي مسؤولية الدولة المضيفة القانونية والأخلاقية، ثمة حاجة إلى اعتماد مقاربة أخلاقية في هذا المجال وعدم الاكتفاء بالمقاربة القانونية.

وبشكل عام، فإن الدولة اللبنانية تستثني الفلسطينيين من البرامج الوطنية المدعومة من البنك الدولي والهيئات الدولية الأخرى المعنية في مجالات التعليم (التعليم الافتراضي)، والصحة (اللقاحات وأدوية الأمراض المزمنة)، والغذاء (المساعدات الغذائية)، وكذلك من بعض التسهيلات التي تقدمها الدولة للبنانيين عامة (مثل: شراء الدولار بسعر المنصة الرسمية في الحالات المحددة، والحرمان من البطاقة التموينية، وغيرها من التسهيلات) بدعوى أنهم أجانب، على الرغم من إقامتهم الممتدة في لبنان التي تضفي عليهم ميزة "المواطنة الاجتماعية" لكيلا نقول المواطنة القانونية.

هذا مع العلم أن بعض المساعدات الدولية العاجلة التي وردت وترد للدولة اللبنانية لا يستثني مقدموها في الأساس الفلسطينيين من إمكانية الاستفادة منها.

والخلاصة: هي غياب أي برنامج إغاثي عاجل وفاعل تقوم به الأطراف المذكورة مجتمعة، وأكثر من ذلك غياب خطة عمل تنموية اجتماعية/ اقتصادية شاملة تحاكي الحاجات المزمنة للفلسطينيين في لبنان.

خامساً: استراتيجيات/ آليات التكيف مع تداعيات الأزمة:

يختزن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تجربة مميزة وغنية في مواجهة معاناة اللجوء منذ النكبة وحتى يومنا الحاضر، كما يتميز بقدرة فائقة على الصمود ومواجهة تحديات التهميش والحروب والتهجير الداخلي.

وهو يطور باستمرار آليات تكيف مرنة مع كل التحديات والصعاب والمشكلات، كما هو حاصل في التعامل مع الأزمة الحالية. وفيما يلي سنعرض بإيجاز شديد ومن دون تفصيل، لأبرز تلك الآليات:

- تعزيز آليات التكافل الاجتماعي الموروث عن تقاليد المجتمع الفلاحي في فلسطين قبل النكبة، مثال: جمعيات القرى وروابط العائلات.
- التعويل على التحويلات من الخارج التي يرسلها الأبناء والأقارب إلى أسرهم في لبنان (الإمارات العربية المتحدة نموذجاً).

•مبادرات الشباب المهاجر من المخيمات المقيم في مختلف بلدان العالم، إما بخصوص تقديم مساعدات عينية لأهالي مخيماتهم في وقت الأزمات، أو دعم مشاريع إغاثية أو مشاريع صغيرة مولدة للدخل.

•تعزيز الاقتصاد المنزلي، وزيادة الاعتماد على إنتاج بعض حاجات العائلات من الغذاء (الخبز، والخضروات الأغذية المجففة، والمربيات...إلخ)، سواء لغرض الاستهلاك الداخلي أم للتسويق المحلي.

•تعزيز دور المجتمع الأهلي في أوقات الأزمات من خلال تقديم المساعدات العينية والنقدية، ومختلف الخدمات التعليمية والصحية والدعم النفسي.

سادساً: تأثيرات الأزمة: سيناريوهات محتملة:

ما هي السيناريوهات المحتملة لتأثيرات الأزمة اللبنانية الراهنة على الوضع المعيشي للاجئين الفلسطينيين في المديين القريب والمتوسط؟

استناداً إلى تحليلنا أعلاه، هناك سيناريوهين محتملين:

الأول: سيناريو الهشاشة؛ ويعني تدهور مؤشرات الوضع المعيشي (البطالة والفقر)، وتداعياتها الاجتماعية والنفسية المذكورة سابقاً (وأهمها الهجرة إذا ما أصبحت متاحة) إلى الحد الذي ينذر بانهيار شامل في قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود، وخصوصاً إذا ما ظلت الأزمة اللبنانية بمركباتها المختلفة من دون معالجات ومخارج، وإذا ما قادت إلى انفجار اجتماعي شامل في لبنان.

الثاني: سيناريو الصمود؛ ويعني قدرة المجتمع الفلسطيني على التكيف مع تداعيات الأزمة، عبر استمرار عمل وتأثير آليات واستراتيجيات التكيف المذكورة آنفاً (التكافل الاجتماعي والأسري، والتحويلات من الخارج، وتدخل المجتمع الأهلي، تعزيز الاقتصاد المنزلي)، وربما تطوير آليات تكيف جديدة تفرضها تطورات الأزمة.

وهذا السيناريو لا يعني بأي حال من الأحوال الإفلات من تداعيات السيناريو الأول، وإنما التخفيف من تأثيراتها فحسب، ما يعني استمرار المعاناة وتغيير نمط الحياة اليومي (التقشف، وتغيير أنماط الإنفاق والاستهلاك، وإعادة ترتيب الأولويات والاحتياجات المعيشية...إلخ).

والسؤال؛ أي السيناريوهين هو المرجح؟

نميل إلى ترجيح السيناريو الثاني، وخصوصاً إذا ما تمّ تعزيزه بتعظيم دور منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل من خلال زيادة دعمها وتقديماتها للفئات الأكثر حاجة من المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً سكان المخيمات؛ وأيضاً إذا ما خفت حدة الأزمة المالية للأونروا، مع التغير المتوقع في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية عن سابقتها؛ وكذلك إذا ما تخلت الحكومة اللبنانية عن سياساتها التمييزية بحق الفلسطينيين، وهذا مستبعد في الغالب. ومن العوامل الأساسية التي ترجح هذا السيناريو؛ التجربة الغنية للمجتمع الفلسطيني في لبنان في التكيف مع آثار واقع اللجوء والتهجير الداخلي والاعتداءات الإسرائيلية والحروب الأهلية وتداعياتها على حياتهم اليومية.

سابعاً: توصيات ومقترحات:

•ضرورة أن تتابع الأونروا إصدار النداءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية في الأجل القريب، بما في ذلك إطلاق مشروع إغاثة طارئة لتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المتضررين من هذه الأزمة المركبة لمدة عام على الأقل، ومن خلال دعوة المانحين كي يشملوا اللاجئين الفلسطينيين في خطط الاستجابة الطارئة للبنان.

•إنشاء شبكة أو مظلة أمان اجتماعي واقتصادي في الأجل المتوسط لتأمين الحماية اليومية لحقوق الفلسطينيين في لبنان، بمشاركة الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية، والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وكل ذلك بالتنسيق مع البلد المضيف.

•ضرورة أن تتبنى الحكومة اللبنانية الحالية والمقبلة سياسة مسؤولة وشفافة إزاء اللاجئين الفلسطينيين. وعليها تحديداً أن تحرص على شمول اللاجئين الفلسطينيين في المساعدات الإنسانية العاجلة المتدفقة إلى لبنان، من حيث الغذاء والدواء والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، وشمولهم كذلك في برامج التقديمات الاجتماعية مثل "البطاقة التموينية" في حال اعتمادها.

•دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى إنشاء "صندوق إغاثة" خاص لمساعدة مجتمع اللاجئين في لبنان على تجاوز تداعيات الأزمة، وتخصيص جزء من المساعدات والهبات الدولية التي حصلت عليها السلطة مؤخراً (لدعم صمود أهلنا في مناطق السلطة) لهذا الصندوق، ودعوة رجال الأعمال الفلسطينيين في فلسطين والشتات للإسهام في تمويله.

•تنشيط دور "هيئة العمل الفلسطيني المشترك" التي تأسست سنة ٢٠١٨، ليس فقط بوصفها مرجعية سياسية، بل أيضاً كمرجعية اقتصادية واجتماعية، من أجل مجابهة التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في لبنان، وخصوصاً المخيمات، وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن الأزمة، وكذلك التحديات المتعلقة بالاستقرار الأمني في المخيمات.

•ضرورة التنسيق بين مختلف برامج ومبادرات المجتمع الأهلي الفلسطيني وكافة مبادرات التكافل الاجتماعي الأهلية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية الهادفة إلى دعم صمود المجتمع الفلسطيني، بهدف إيصال المساعدات إلى شريحة أوسع من المستحقين، وضمان الشفافية والعدالة في توزيع المساعدات.

•تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمعين الأهليين اللبناني والفلسطيني، للضغط من أجل إعادة وضع ملف الحقوق الفلسطينية على الأجندة الوطنية اللبنانية، الرسمية والحزبية، وإخراجه من خانة المزايدات الناجمة عن الانقسام السياسي بين الأطراف المؤثرة في القرار اللبناني، وذلك بما يسهم في تصويب العلاقة بين المجتمعين اللبناني والفلسطيني، وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على مواجهة تداعيات الأزمة.

بيان الاتحاد الأفريقي حول فلسطين

المستوطنات (الإسرائيلية) غير قانونية وتشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي .

الدعم المطلق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة والتأكيد على خيار حل الدولتين .

تجديد الدعم لمبادرة الرئيس محمود عباس من أجل السلام.

إجراءات ("إسرائيل") بحق القدس غير قانونية ولاغية

دعوة الدول الأفريقية بإنهاء جميع أشكال التعامل مع الاستيطان .

تحميل ("إسرائيل") المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها المتكررة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم .

أديس أبابا ٧-٢-٢٠٢١ وفا- جدد القادة الأفارقة في بيانهم الختامي خلال قمة الاتحاد الأفريقي الـ٣٤، التأكيد على أن جميع المستوطنات (الإسرائيلية) المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري، والأنشطة الأخرى المنفذة كجزء من احتلال أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي، وهدم المنازل، والتهجير القسري للمدنيين، والسياسات العنصرية والتمييزية، وفرض تدابير العقاب الجماعي، أمور غير قانونية، وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتتحدى دعوات المجتمع الدولي لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

كما جددوا خلال القمة التي انعقدت في أديس أبابا عبر تقنية "الاتصال المرئي"، بسبب جائحة كورونا، دعمهم الكامل للشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، في نضالهم المشروع ضد الاحتلال (الإسرائيلي) من أجل استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال في دولتهم الفلسطينية القائمة جنبًا إلى جنب مع (دولة "إسرائيل").

وأعرب القادة الأفارقة عن رغبتهم في إيجاد حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي إلى إنهاء كامل للاحتلال (الإسرائيلي)، الذي بدأ في العام ١٩٦٧، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤).

كما دعا البيان الختامي إلى استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين، من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، من خلال آلية دولية متعددة الأطراف، بناء على الإجماع الدولي، وعلى أساس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، الهادفة إلى حل جميع قضايا الوضع الدائم بشكل عادل.

وأكد القادة الأفارقة ثبات الموقف الأفريقي الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، الذي يقوم على قيم الحرية والعدالة، وحقوق الإنسان، والمبادئ الإنسانية، والحفاظ على التضامن الأفريقي التاريخي الراسخ مع الشعب الفلسطيني، في سعيه المشروع من أجل الاستقلال والحرية والعدالة.

ودعت القمة الأفريقية جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن، والامتناع عن أي عمل أو قرار من شأنه تقويض الوضع الشرعي للمدينة، ولا سيما الامتناع عن نقل السفارات من تل أبيب إلى القدس.

وأعربوا عن الدعم الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في العيش في حرية وعدالة وكرامة وحقه في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

ودعوا ("إسرائيل" سلطة الاحتلال) إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإنهاء ٥٣ عامًا من الاحتلال العسكري بشكل كامل، والكف عن إعاقتها لجهود تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين، وأهمية الحفاظ على الوضع الراهن التاريخي للأماكن المقدسة في القدس والوصاية الهاشمية عليها.

وأعرب القادة والزعماء الأفارقة عن أسفهم لمواصلة ("إسرائيل")، سلطة الاحتلال، أعمال الاحتلال بجميع مظاهرها غير القانونية، بما في ذلك مواصلة تدابير الاستعمار، والضم، واستمرارها في التصرف بسوء نية وفي تناقض تام مع إنهاء الاحتلال واستمرارها في انتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل منهجي.

وشددوا على ضرورة أن تتخذ جميع الدول كافة التدابير اللازمة لضمان احترام ("إسرائيل") وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بإنهاء

الاحتلال، وعلى أن احتلال أراضي دولة فلسطين لن ينتهي دون تدخل دولي حاسم وتدابير ملموسة للمساءلة وفقًا للقانون الدولي.

وشددوا على أن أي إجراءات تتخذها ("إسرائيل")، سلطة الاحتلال، لاستعمار مدينة القدس، بما في ذلك فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها، هي إجراءات غير قانونية، وبالتالي فهي لاغية، وباطلة، وليست لها أي شرعية على الإطلاق.

وناشد البيان الختامي سلطة الاحتلال بالوقف الفوري لجميع هذه الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب، بما في ذلك الاستفزازات والتحريض ضد المقدسات المسيحية والإسلامية، ولا سيما الحرم الشريف واحترام قدسية الأماكن المقدسة وحماية الأبعاد الروحية والدينية والثقافية الفريدة للمدينة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باعتبارها مصلحة مشروعة للمجتمع الدولي ككل.

وطالب ("إسرائيل") بالالتزام الصارم بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ أغسطس ١٩٤٩، ولا سيما المادة ٤٩، وكذلك الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، والوقف الفوري لجميع الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع والوضع والتكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري والإنهاء الفوري للأنشطة الاستيطانية، وفقًا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٤، كشرط لا غنى عنه لإيجاد حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ودعا جميع الدول الأعضاء إلى العمل بنشاط على اتباع سياسات تضمن احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة، فيما يتعلق بجميع الممارسات والتدابير (الإسرائيلية) غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، وكذلك عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن التدابير التي تهدف إلى تعزيز الاستعمار وأعمال الضم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧ وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على هذا الوضع.

وناشد جميع الدول الأفريقية إنهاء جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستيطان الاستعماري (الإسرائيلي) غير القانوني في أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يتوافق مع أحكام الفقرتين ٣ و٥ من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ ومقررات الاتحاد الأفريقي السابقة في هذا الصدد.

وأدان استخدام ("إسرائيل") للقوة المميتة وغير المشروعة وغيرها من القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك ضد المدنيين الذين يتمتعون بوضع حماية خاص بموجب القانون الدولي، والذين لا يشكلون تهديداً وشيكاً على الحياة.

ودعا إلى المساءلة عن هذه الأعمال غير القانونية وكذلك عن الأفعال التي يرتكبها المستوطنون (الإسرائيليون) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدا أن ("إسرائيل")، سلطة الاحتلال، مسؤولة بشكل كامل عن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ويجب عليها اتخاذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون وضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وأكد القرار من جديد ضرورة إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي (الإسرائيلي)، من جميع جوانبها وضرورة تكثيف جميع الجهود لتحقيق هذه الغاية، بما يتفق مع القانون الدولي والمعايير الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونشدد، في هذا الصدد، على أن جميع الجهود المبذولة لإنهاء الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) يجب أن ترتكز على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتضمن المساءلة الموثوقة والشاملة عن جميع الانتهاكات من أجل إحلال السلام الدائم.

وجددت القمة الأفريقية دعمها لمبادرة الرئيس محمود عباس من أجل السلام، التي قدمت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ فبراير ٢٠١٨ والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب لإطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف ذات مصداقية على أساس الاختصاصات القديمة العهد والمعايير الواضحة المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وضمن إطار زمني محدد بهدف الإسراع في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

وأكد زعماء الدول الأفريقية في القرار أن اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا قسراً من أراضي فلسطين التاريخية منذ نكبة عام ١٩٤٨ أو الذين غادروا قبل هذا التاريخ ولم يتمكنوا من العودة وأسلافهم، لهم الحق في العودة واسترداد ممتلكاتهم والدخل المتأتي منها، بما يتوافق مع مبادئ الإنصاف والعدالة؛ مؤكدين ضرورة استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأهمية أن تعمل دون عوائق وتقدم الخدمات من أجل رفاه وحماية وتنمية اللاجئين الفلسطينيين ومن أجل استقرار المنطقة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ونناشد الدول والمنظمات مواصلة تقديم التبرعات للوكالة وزيادة مساهماتها حيثما أمكن وخاصة في الميزانية البرنامجية للوكالة التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل.

وأعرب الزعماء الأفارقة في القرار عن بالغ قلقهم إزاء محاولات تشويه سمعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على الرغم من سجلها المثبت وندين جميع أعمال الترهيب والتهديدات الموجهة إلى الوكالة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المشاركين في توثيق ومواجهة انتهاكات القانون الدولي والإفلات من العقاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وندعو جميع الدول إلى ضمان حمايتهم.

وطالبت القمة الأفريقية من ("إسرائيل") احترام وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة وترابطها وسلامتها وأن تضمن حرية تنقل الأشخاص والسلع داخل الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الحركة إلى القدس الشرقية ومنها إلى قطاع غزة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة ومن العالم الخارجي وإليه ونؤكد مجددا على ضرورة أن توقف سلطة الاحتلال فوراً عمليات الإغلاق المطولة والقيود الاقتصادية والقيود المفروضة على الحركات، بما في ذلك حصارها غير القانوني واللاإنساني لقطاع غزة.

كما أعربت القمة عن بالغ قلقها إزاء استمرار التدهور الحاد للأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة نتيجة الحصار (الإسرائيلي) ونحمّل الاحتلال (الإسرائيلي) المسؤولية الكاملة عن الأوضاع في قطاع غزة، مؤكدين أن الأزمة في قطاع غزة ليست مجرد أزمة إنسانية تتطلب الإغاثة الطارئة بل هي أحد مظاهر الاحتلال الاستعماري التي يجب معالجتها بإنهاء الاحتلال الاستعماري وتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية للأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وندعو المجتمع الدولي للعمل على إنهاء هذا الحصار (الإسرائيلي) الجائر.

وأدانت سياسة التطهير العرقي المنتظمة والواسعة النطاق التي يمارسها الاحتلال (الإسرائيلي) ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من خلال أوامر الإخلاء وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة والسياسات التمييزية التي تهدف إلى عزل المدينة المقدسة وفك ارتباطها الجغرافي بأراضي الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتحقيق التفوق الديموغرافي للمستوطنين (الإسرائيليين) على أصحاب أراضي القدس والسياسات المخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة والتي تشكل فصلًا عنصريًا وخرقًا للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها واتفاقية القضاء على التمييز العنصري.

وأكد القادة والزعماء الأفارقة في مشروع القرار الأفريقي حول الوضع في فلسطين والأراضي المحتلة رفض أي حلول غير عادلة أو جزئية، بما في ذلك ما يسمى »صفقة القرن«، وقالوا »سنعمل بلا كلل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى لضمان استقلال دولة فلسطين داخل حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية؛ وندعو إلى وقف جميع الإجراءات والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ونحث، في هذا السياق، على تعبئة العمل الدبلوماسي لإحياء عملية السلام والحفاظ على حل الدولتين داخل حدود قبل عام ١٩٦٧ والتعجيل بتحقيق السلام العادل والدائم.

وكرر البيان أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحابا (إسرائيليا) كاملا من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي ما تزال محتلة في جنوب لبنان.

وأكد من جديد أن تضامن الدول الأفريقية مع الشعب الفلسطيني يقوم على قيم الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية التي تدافع عنها أفريقيا بلا هوادة في المحافل الدولية وفي جميع الظروف إلى جانب كل أولئك الذين يسعون جاهدين لضمان استعادة فلسطين حقها في الوجود في ظل الاستقلال والسيادة كدولة رئيسة في الشرق الأوسط، ونؤكد من جديد الحاجة الملحّة إلى بذل جهود متجددة لإيجاد حل عادل ودائم النزاع على أساس وجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام ووئام في إطار إعلانات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٠٢١-٠٢-٢١

بيان قيادة قطر العراق في ذكرى ثورة ٨ شباط

في ذكرى عروس الثورات، ثورة ٨ شباط عام ١٩٦٣ أصدرت قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

يستذكر شعب العراق والبعثيون اليوم واحدة من صفحات التاريخ المجيد الذي سطّروه بدمائهم وسجلوا مفاخرهم على أيامه، إنها الذكرى الثامنة والخمسين لثورة الثامن من شباط ١٩٦٣، التي كانت واحدة من أروع صفحات النضال المجيد لشعب العراق الأبي وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتي جسّدت معاني التلاحم النضالي بين أبناء الشعب، مدنيين وعسكريين، للإطاحة بالحكم القاسمي الشعوبي الدموي.

لقد نذر "البعث" نفسه من أجل أن تحقق ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ أهدافها في استكمال تحرير العراق من الاستعمار البريطاني والأحلاف المعادية وإطلاق الحريات العامة وإعادة هذا القطر العريق إلى مكانه الطبيعي في خارطة النضال القومي، إلا أن الانحراف الكبير الذي نفذه الشعوبي عبدالكريم قاسم وحكمه الفردي المطلق أدى إلى ابتعاد الثورة عن أهدافها الحقيقية. ولم يكتفِ النظام بذلك، بل كرّس عزل العراق عن أمته وعاث في البلاد إجراماً وقتلاً، ومكّن القوى العميلة والشعوبية من ارتكاب أبشع الجرائم بحق شعب العراق، وما تزال مجازرهم في الموصل وكركوك والمسيب وغيرها تحمل آلامها ومراراتها في ذاكرة العراقيين فأسست ولأول مرة لثقافة الدم في الحياة السياسية العراقية، وصنعت دوامة العنف والعنف المضاد في العراق وعمّقت عزلة هذا البلد العربي العريق عن أمته العربية وحاضنته الطبيعية. ولقد كان قدر "البعث" أن ينبري لمواجهة هذه السلطة الشعوبية المجرمة، فقرر تفجير ثورته الشعبية الخالدة فجر الرابع عشر من رمضان لتكون، بحق، عروس الثورات لما اعتمر قلوب أبنائها من عنفوان وإيمان يذكّر بالأيام الخوالد في تاريخ الفروسية العربية المجيدة.

ورغم قصر عمرها نتيجة التآمر عليها إلا أن ثورة رمضان المجيدة نجحت في إعادة العراق إلى مكانه الطبيعي في الأمة العربية ليقوم بدوره الوطني والقومي التحرري، ومن هنا نجحت الثورة في إطلاق ميثاق الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر، وقضت على كل المحاولات الشعوبية لإبعاد العراق عن دوره القومي والنهوض بواجباته تجاه امته، كيف لا و "البعث" يضع هدف الوحدة في مقدمة أهدافه التاريخية، لذا كانت ثورة رمضان المباركة رداً تاريخياً عملياً على نكسة انفصال الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١.

كما حققت حكومة الثورة لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر الوحدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية والسورية، لتشكل طوقاً ضد الكيان الصهيوني الغاصب. وإذا كانت قوى الردة قد نجحت في الثامن عشر من تشرين الثاني من اختطاف الثورة إلا أن ما تحقق فجر ثورة رمضان قبل ٥٨ عاما عمّق إيمان العراقيين بعروبتهم ووضع أقدامهم على طريق الخلاص الذي تحقق على يد حزب البعث العربي الاشتراكي في ثورة السابع عشر من تموز، حينما استعاد حزبنا قيادة العراق ليحقق ثورة النهوض والتطوير الشامل.

أيها العراقيون

لعل قراءة دقيقة لما يعيشه شعبنا ووطننا اليوم في ظل الاحتلال الأميركي الإيراني المشترك، وتسلط الميليشيات الإرهابية يجد صورته التاريخية، في ما كان العراقيون يعيشونه أيام الحكم القاسمي، حيث سادت الشعوبية والدكتاتورية المقنّعة بلبوس الديمقراطية المزيفة الكاذبة، وحيث انعدام الأمن المجتمعي في ظل جرائم السحل بالحبال وتعليق جثث الأبرياء على أعمدة الكهرباء في الموصل وكركوك، وهو الواقع الذي ثار عليه "البعث" فجر الثامن من شباط، وهو ذات الواقع الذي يثور عليه العراقيون اليوم، حيث فساد وإجرام وإرهاب الميليشيات الطائفية وتسلط الأحزاب العميلة التي لا تنتمي للعراق ولا تراعي مصالح شعبه، بل تتعمّد إلحاق أعظم الأذى به. إن التحدي والإقدام والإصرار الذي تمتع به رجال البعث، رجال عروس الثورات، هو نفس التحدي والإصرار الذي يمتاز به ثوار تشرين اليوم الذين يتصدون للهيمنة الفارسية ويسعون لتحقيق غدٍ أفضل للعراقيين، غدٍ يكون فيه العراقي سيد نفسه، حر في وطنه، يتمتع بخيراته وموارده في ظل وحدته وسيادته.

إن الروح الاقتحامية التي جسّدها فرسان "البعث" قبل ٥٨ عاما، تتجسّد اليوم في أبطال ثورة تشرين المجيدة، الذين واصلوا تحدّيهم لقوى الإجرام والإرهاب طيلة أكثر من ١٥ شهراً، والذين يقفون بشموخ لا نظير له، في مواجهة آلة الشر التي اغتالت مئات الشهداء وألحقت بعشرات الآلاف إصابات مؤلمة.

إننا حين نستذكر هذا اليوم العراقي الخالد لا نبكي على أطلاله، ومع كل ما يستحقه من تبجيل وتمجيد، فإننا نستذكره لأجل أن يكون حافزاً لرجال "البعث" ولشعب العراق كله، ودليلاً على عطاء أولئك المناضلين الأفذاذ السابقين على طريق النضال، طريق الشرف في الدفاع عن العراق وعروبته، والدفاع عن مصالح الأمة العربية المجيدة، ونبراساً يهدي الثوار لانتزاع حقوقهم.

تحية لثوار رمضان الأفذاذ الذي اقتحموا أوكار الشعوبية ودكّوا اقوى معاقل الطغيان والدكتاتورية وصنعوا "عروس الثورات" الخالدة..

المجد والخلود لشهداء العراق والأمة وفي مقدمتهم الرئيس صدام حسين والرفيق الأمين العام عزة إبراهيم رحمهم الله تعالى

تحية لأبطال ثورة تشرين الذين لا ترهبهم أسلحة الغدر ودسائس المندسين..

تحية لشعب العراق الثائر في تصديه المجيد لأحزاب النظام المجرم وميليشياته الإرهابية..

٢٠٢١/٧/٢م

تصريح ناطق مخول باسم قيادة قطر العراق ينفي مزاعم أطراف العملية السياسية

بين حين وآخر يخرج علينا بعض أقطاب العملية السياسية الاحتلالية في العراق بتصريحات يتحدثون فيها عن وجود اتصالات من جانب قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي معهم للمشاركة في العملية السياسية القائمة في البلاد.

ورداً على هذه المزاعم صرّح ناطق رسمي مخول باسم قيادة قطر العراق للحزب بما يأتي:

إن حزبنا الذي قدّم عشرات آلاف الشهداء لا يرضى لنفسه ولتاريخه النضالي العريق أن يشترك في مشاريع تديرها الدوائر المخابراتية في طهران وواشنطن بهدف إدامة مخطط الاحتلال البغيض المتمثل في قتل العراقيين ونهب مواردهم وإفقارهم وتدمير بلدهم وتحطيم كل مرتكزات الحياة فيه وتفتيت نسيجهم الاجتماعي ووحدتهم الوطنية، وهو المخطط المسمى زوراً (عملية سياسية).

وانطلاقاً من إيمانه بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة التي نصت عليها وثائقه وادبياته منذ التأسيس، فإن الحزب يعمل على الانفتاح الصادق على كل القوى والشخصيات الوطنية في العراق بهدف تنسيق المواقف والعمل على إنقاذ الوطن وأبنائه الكرام من قَيد هذه العملية المخابراتية البائسة التي أثبتت طيلة السنوات الثماني عشرة الماضية فشلها الذريع في تحقيق أي مكسب للعراقيين، بل كانت العامل الأساس لتدمير العراق وقتل أهله، وهي ذات المشروع الخائب الذي خرجت جماهير شعبنا منتفضة عليه رافضة لشخوصه وبرامجه وإجراءاته في العديد من المظاهرات والاعتصامات طيلة السنوات الماضية وقدّمت في سبيل رفضه أكبر التضحيات، وكانت ثورة تشرين المجيدة النموذج الأوضح في التعبير عن الرفض الشعبي الواسع والقاطع لهذا النظام الذي جاء به الاحتلال الأميركي الإيراني للعراق.

ويرى الحزب أن أي مشاركة في المشاريع السياسية القائمة هذه في ظل الاحتلال وهيمنة الميليشيات المجرمة واستفحال سيطرة المال الفاسد المسروق من دماء العراقيين إنما يمثل استهانة بتضحيات الشعب الجسيمة وبدماء أبنائه الطاهرة التي أريقت في سبيل الخلاص من هذا النظام الطائفي العنصري المجرم الفاسد.

ويشدّد "البعث" على أن المشاركة في مسرحية الانتخابات، مفضوحة التزوير، إنما هو إدامة لمعاناة شعبنا المتواصلة منذ احتلال العراق، وأن المطلوب من جماهير شعبنا هو التعبير الواضح بكل الوسائل الممكنة عن الرفض الكامل لمخطط إعادة هذه الأحزاب الميليشياوية بوجوه وأسماء جديدة التي لم يجنِ العراقيون منها سوى القتل والدمار، وإن شعبنا الذي قاطع انتخابات عام ٢٠١٨ بشكل كبير جداً، حيث لم تشارك فيها إلا نسبة متدنية للغاية وباعتراف الجميع، واعٍ تماماً بهذه المشاريع البائسة وعبّر عن ذلك الوعي العالي من خلال الرؤية السياسية التي طرحها ثوار تشرين الأبطال وناضلوا لتحقيقها بأوضح الأشكال وبالدم الطاهر المراق على ثرى العراق.

إن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي إذ أبدت دائماً استعدادها للدخول في أي حوار وطني والانضمام إلى أي عمل جبهوي إنما تؤكد وبشكل واضح إن ذلك لا ينبغي أن يكون إلا على قاعدة تخليص العراق من نظام الاحتلال وعمليته السياسية الفاسدة وكل إفرازاته الطائفية والعنصرية وإجراءاته التدميرية، وتأكيد الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً، وأنها تضع يدها في يد كل القوى الخيّرة على هذا الطريق المشرّف الذي لا سبيل سواه لإنقاذ العراق، وليس مع قوى وشخوص العملية السياسية المخابراتية الاحتلالية التي لم يجنِ شعبنا منها سوى القتل والفساد والتخريب، وإن قيادة "البعث" تشدد على أن العمل السياسي الحقيقي والجاد يجب أن يكون في أجواء وطنية سليمة خالية من أي شكل من أشكال النفوذ الأجنبي و هيمنة المحتلين وتوجيهات الدوائر المخابراتية وتغوّل سلاح الميليشيات وسطوة المال الحرام وبعيداً عن قوانين الاجتثاث والإقصاء الجائرة، وبما يضع العراقيين جميعاً في مسار واحد لإنقاذ بلدهم ورسم مستقبلٍ أفضل لأجيالهم القادمة.

الناطق الرسمي
قيادة قطر العراق
٢٤/٢/٢٠٢١

بيان صادر عن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني

أصدرت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع البيان التالي:

"نرفض استغلال شعار التسامح تحقيقا للتطبيع وتبريرا لجرائم الكيان الصهيوني"

إن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، وفي الوقت الذي تؤكد فيه على قيم التسامح بين الديانات والاعتراف بالآخر وبحرية الرأي والتعبير، فإنها تؤكد على أن هذه المبادئ السامية ينبغي أن تترجم على أرض الواقع بمعايير ومقاييس ثابتة تنطلق من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها حق الحياة وحق السكن وحق الانتماء إلى الأرض وحق الدفاع عن الوطن ورفض طرد الإنسان من منزله ووطنه مثلما يفعل الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، حيث يرتكب جرائم القتل خارج القانون ويطرد الفلسطينيين من بيوتهم ويهدمها إذا أراد ويصادر أراضيهم ويشيد فوقها مستوطنات لمحتلين يتم جلبهم من شتى إصقاع الدنيا ويمنحهم بيوت وأراضي الفلسطينيين. ان النهج الذي يمارسه الكيان الصهيوني يعتبر قمة الإقصاء وإمعانا في مصادرة حق الحياة من الشعب الفلسطيني الذي يعاني من احتلال ينتهك كل الأعراف الدولية ذات الصلة بالتسامح والتعايش والسلام ويعيد إنتاج انتهاكات النازيين ضد البشرية.

إن التسامح والوسطية ونبذ التطرف هي مبادئ وأهداف سامية تنطلق أولا من رفض الاحتلال وانتهاكاته الممنهجة والبشعة، وإدانة من يقوم بذلك، كما هو الحال مع الكيان الصهيوني الذي لا يمكن التسامح معه في انتهاكاته المستمرة بما فيها جرائم القتل والتنكيل بالفلسطينيين واحتلال أرضهم منذ أكثر من سبعين عاما.

اننا نطالب ألا يكون شعار التسامح الديني والحوار بين الثقافات هدفاً للتطبيع مع العدو الصهيوني وتبريراً لجرائمه. كما نلفت نظر الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وخصوصا الحقوقية، من خطر الانزلاق نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت يافطة التسامح الديني أو أي يافطات أخرى يمكن منها إحداث الاختراق لتحقيق هذا الغرض.

لنرص الصفوف ونوحدها من أجل مناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني وتحصين بلادنا البحرين ضد الاختراق.

١٨فبراير ٢٠٢١

الجمعيات الموقعة:

١ -التجمع القومي، ٢ -التجمع الوحدوي
٣ -المنبر التقدمي
٤ -الاتحاد النسائي البحريني
٥ -جمعية الشبيبة البحرينية
٦ -جمعية نهضة فتاة البحرين
٧ -جمعية أوال النسائية
٨ -جمعية المنبر الوطني الإسلامي
٩ -الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني.
١٠ -جمعية الصف الإسلامي
١١ -جمعية المرأة البحرينية
١٢ -جمعية مدينة حمد النسائية
١٣ -جمعية فتاة الريف
١٤ -جمعية الشباب الديمقراطي البحريني
١٥ -تجمع الوحدة الوطنية
١٦ -جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٧ -جمعية مناصرة فلسطين
١٨ -رابطة شباب لأجل القدس – البحرينية
١٩ -الجمعية البحرينية للشفافية.

البعث في اليمن يدين تصريحات الزبيدي حول التطبيع

أدانت قيادة قطر اليمن المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي دعوات الزبيدي للتطبيع مع العدو الصهيوني وأصدرت بياناً أكد الوقوف إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني وقضيته ومقاومته هذا نصه:

أيتها الجماهير اليمنية

إن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة المركزية غير قابلة للمساومة والتنازل واي تفريط فيها هو تفريط بحقوق ونضال وشهداء الشعب الفلسطيني، والتفريط بقدس الأقداس ثاني الحرمين ومسرى الرسول الأعظم محمد (ص). التي هي جزء من تاريخنا وهويتنا العربية الإسلامية وفي هذا الظرف العصيب الذي يمر به الوطن اليمني وامتنا العربية، يخرج عيدروس الزبيدي بتصريح الاعتراف والتطبيع مع الكيان الصهيوني والتفريط بقضية الأمة المركزية، والتنازل عن الثوابت الوطنية، مقابل دعم تطلعاته الانفصالية، وتمكينه ومن خلفه الداعمين له على حكم المحافظات الجنوبية بقوة السلاح ومحاولة فرض الانفصال عبر طريق الصهيونية .

إن الذي ارتضى لنفسه مبدأ العبودية والولاءات. المتعددة والمتبدلة ومن ارتهن للأجنبي وفق مقايس انتهازية ميكافيلية لا يمكن أن يكون قائداً فمن طهران إلى الضاحية الجنوبية إلى أبو ظبي ليحط الرحال في تل أبيب عارضا الولاء والطاعة، فمن فرط بالوطن ليس غريبا عليه التفريط بالقضية الفلسطينية والتعاون الاستخباراتي مع العدو الصهيوني متنكراً لكل التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني وقدمتها الأمة وكل الأحرار في العالم بل لقد تنكر الزبيدي للتضحيات التي قدمها أبناء شعبنا الأحرار في الجنوب حيث رابطوا في جنوب لبنان حين كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في جبهة الصمود والتصدي دفاعا عن فلسطين .

أيتها الجماهير المناضلة..

إن حزب البعث العربي الاشتراكي القومي يدين تلك التصريحات الغير مسؤولة ويعتبر تلك التصريحات سقوطاً لآخر الأقنعة التي يستثمر فيها ما يسمى بالمجلس الانتقالي للقضية الجنوبية، ويدعو كافة القوى السياسية إلى إدانة ذلك العمل الإجرامي بحق القضية الفلسطينية، والسيادة الوطنية والوحدة اليمنية.

كما يدعوا الأنظمة التي سارت في نهج التطبيع إلى مراجعة مواقفها، ووقف عملية الخذلان والتفريط بالحقوق الفلسطينية.

يا جماهيرنا اليمنية الباسلة

لقد ناضل شعبنا العربي في فلسطين ومعه كل الجماهير العربية من اجل استعادة حقوق شعبنا في فلسطين بقيادة حركة المقاومة الفلسطينية ومعها كل الشعب العربي لاسترداد كافة الأراضي العربية المحتلة وقدمت جماهيرنا العربية تضحيات وشهداء، والسير في طريق التطبيع يعد خيانة لقضيتنا العربية العادلة وان ركض الأنظمة العربية لتنفيذ طلبات الإدارة الأمريكية واللوبي الصهيوني والتطبيع والاعتراف بهذا الكيان العنصري الغاصب هو جريمة في حق الأمة العربية وقضيتها المركزية.

يا جماهيرنا اليمنية الصامدة

إن حزبنا المناضل حزب البعث العربي الاشتراكي منطلقا من مبادئه العظيمة ومواقفه الثابتة، وبيانات القيادة القومية التي تؤكد كلها على التصدي للكيان الصهيوني الغاصب وتحرير أرضنا السليبة في فلسطين وكافة الأرض العربية وأننا نجدد التأكيد على ثمة طريق واحد لاسترداد حقوقنا هو المقاومة الشعبية ودعم حركة التحرير الوطني الفلسطيني بالمال والسلاح والرجال حتى يتحرر كامل ترابنا الفلسطيني من النهر إلى البحر ولا طريق غير ذلك.

عاشت فلسطين حرة عربية عاشت حركة المقاومة الفلسطينية لا للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب

صادر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١١

النظام الإقليمي العربي المعاصر أمام تحدّيات الانكشاف والسقوط

د. محمد مراد

باحث في التاريخ السياسي

تقديم الدراسة والإشكالية والمنهج:

الحركات الاحتجاجية والثورات العابرة للحدود السياسية لغير دولة عربية، هي ظاهرة جديرة بالبحث والاهتمام من قبل الدارسين والمفكرين.

تتميز هذه الظاهرة بثلاث خصائص أساسية :

التزامن وسرعة التفاعل والانتقال من مساحة إلى أخرى.

وحدة الشعارات المنادية بإسقاط الأنظمة الحاكمة.

المناداة بتغيير جذري في وظيفة الدولة القائمة وتصحيح علاقتها المختلة مع مجتمعها (إعادة صياغة الدولة لجهة بنيتها المدنية الديمقراطية وعدالتها التوزيعية).

ثمة تفسيرات كثيرة للأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات والثورات العربية أبرزها اثنان رئيسيان: **الأول خارجي**، ويتمثل بمخطط أجنبي يهدف إلى إنتاج جغرافية سياسية شرق أوسطية جديدة تستجيب لخدمة المراكمة الرأسمالية للشركات العملاقة في عصر العولمة، **والثاني داخلي**، ويتمثل بإخفاق الدولة العربية الحديثة وتعثر وظائفها وانكشافها.

إشكالية الدراسة : تطور النظام الإقليمي العربي المتمثل بمجموعة من الكيانات السياسية – الدول (٢٢ دولة في إطار جامعة الدول العربية)، على قاعدة أزمة استمرت تتفاعل وتتراكم حتى تحولت إلى **مثلث أزمات :** أزمة النظام الحاكم، أزمة المجتمع، أزمة الدولة.

المنهج المعتمد : هو **المنهج الكلي التحليلي** الذي يسعى إلى قوننة الظاهرة التاريخية والاجتماعية أي إخضاعها لقانون يحكم مسارها منذ بداية تشكلها، مروراً بالمسارات التي تسلكها في المكان والزمان المعينين، وصولاً إلى النتائج التي تتركها في الحاضر وتلك المتوقعة أو التي يمكن استشرافها في المستقبل.

أولاً : أزمة النظام الحاكم للدولة الاستقلالية العربية

إن مقاربة سوسيولوجية للتركيب الاجتماعي لنخبة السلطة الحاكمة في غير دولة استقلالية عربية ظهرت مع لحظة الخروج الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبرز سمات هذه النخبة بالآتي :

نخبة تابعة ثقافية واقتصادية وسياسية لدول الغرب الرأسمالي.

نخبة تضم كبار ملاك الأرض الذين استأثروا بعلاقات إنتاج ريعية لصالح مكانتهم الاجتماعية – السياسية.

نخبة ضمت كبار تجار المدن الذين انخرطوا في علاقات السوق الرأسمالية، وكانوا بمعظمهم من عائلات أرستقراطية مدينية تحالفت مع أرستقراطية عقارية في الأرياف الزراعية.

مجتمع النخبة مركب عشائري، قبلي، عائلي، إثني وطائفي.

صعود النخبة العسكرية بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨، وشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية بوصفها الأسلوب الأفعل لاختصار مسافة الوصول إلى السلطة.

استطاعت نخبة السلطة الحاكمة، وعلى مدى ستة عقود متواصلة بين مطالع النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي (الحادي والعشرين)، أن توفر أربعة مرتكزات أساسية لشرعيتها هي :

المرتكز الديني (تحالف بين النظام السياسي والمرجعيات الدينية في الدولة ....).

المرتكز العسكري (الجيش، المخابرات، فرق الحرس الخاص، الحماية الخاصة....).

طرح **مشروع داخلي للإصلاح** (إصلاح إداري، عدالة اجتماعية، إصلاح زراعي، تنمية ...).

طرح **مشروع قومي** يدعو إلى تحرير فلسطين بوصفها القضية القومية المركزية للعرب جميعاً.

بعد مرور أكثر من نصف قرن على قيام النظام الحاكم، وجد هذا النظام نفسه أمام أزمة ضاغطة على مستويات خمسة :

إخفاق في **مشروعه الإصلاحي** التنموي الداخلي.

إخفاق في **خطابه القومي** تجاه تحرير فلسطين.

تحول النظام إلى **طبقة اجتماعية رابعة** هي طبقة النظام نفسه، وهي طبقة ممتدة أفقياً وعمودياً طالت سائر شرائح المجتمع.

تحول النظام إلى **عصبية قرابية حاكمة** (عشيرة، أسرة، طائفة، حزب...).

سادت **الأوتوقراطية الحاكمة** بدل الديمقراطية في تداول السلطة والمشاركة.

ثانياً : أزمة المجتمع :

أبرز مظاهر هذه الأزمة :

انسداد أفق الطبقة الوسطى التي يتوقف على دورها تأمين التوازن الاجتماعي من جهة، وقيادة التطور والتغيير من جهة أخرى.

تغييب واختزال قوى المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، هيئات، روابط، انتخابات...).

اتساع مساحة التهميش للشرائح الاجتماعية الدنيا دلّ عليها ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، والأمية، والهجرة إلخ... (٥٠ ٪ من السكان العرب يحصلون على نصيب أقل من ٢٠ ٪ من الدخل الوطني، بالمقابل، هناك أقل من ٢٠ ٪ من السكان يحصلون على نصيب أكثر من ٥٠ ٪ من هذا الدخل).

ثالثاً : أزمة الدولة :

برز الانكشاف الاستراتيجي للدولة في النظام الإقليمي العربي بقوة خلال العشرية الأولى من القرن الحالي (الحادي والعشرين)، وتمثل وفقاً للمستويات الستة الآتية :

انكشاف الأمن الغذائي

عام ٢٠٠٧ بلغت المستوردات الغذائية العربية نحو ٢٨ مليار دولار، في حين لم تتجاوز الصادرات الغذائية أكثر من ٨,٣ مليار دولار. وبذلك تكون فجوة الغذاء العربي نحو ٢٠ مليار دولار. والملفت أن مجموعة الحبوب والدقيق تسهم وحدها بنحو ٤٦ ٪ من الفجوة الغذائية، مقابل ٥٤ ٪ لباقي المنتجات الأخرى.

عام ٢٠٠٩ جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية أن عدد الجياع العرب ارتفع من ١٩,٨ مليون جائع عام ١٩٩٢ إلى ٢٥,٥ مليوناً عام ٢٠٠٤، أي بزيادة وصلت إلى ٥,٧ مليون جائع خلال إثنتي عشرة سنة، وبمعدل جياع سنوي سجّل حوالي نصف مليون جائع في السنة، الأمر الذي يكشف فشل الدولة في مجال تأمين الأمن الغذائي.

الانكشاف السكاني

اتسمت البلدان العربية بتسارع وتائر الزيادة السكانية، وهذا ما تدل عليه أرقام الجدول الآتي :

العام	١٩٧٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٢٥	٢٠٥٠
عدد السكان (مليون نسمة)	١٢٢	٣١٢	٣٤٠	٤٨٤	٨٥٠

ويُسجل للكتلة البشرية العربية ثلاث خصائص إيجابية :

الأولى: زيادة في معدلات النمو السكاني (حولي ٢٥ بالألف سنوياً) هي الأعلى في العالم عدا أفريقيا جنوب الصحراء.

الثانية : ارتفاع في معدلات الخصوبة (بين ٢ و ٦ مواليد للمرأة الواحدة).

الثالثة: مجتمعات عربية شابة، حيث تتوزع التركيب العمري للسكان الفئات الثلاث الآتية :

فئة أقل من ١٥ سنة ٣٨ ٪

فئة بين ١٥ و ٦٥ سنة ٦٠ ٪

فئة فوق ٦٥ سنة ٢ ٪

إلا أن الدول العربية فشلت في استثمار ثرواتها البشرية، وهذا ما تدل عليه مظاهر الانكشاف الآتية :

معدلات البطالة ارتفع المعدل العربي للبطالة من ١٣,٧ ٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٤,٨ ٪ عام ٢٠٠٩، مقابل ارتفاع المعدل العالمي من ٥,٨ ٪ إلى ٦,٦ ٪ لنفس الفترة.

وقد قُدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية لعام ٢٠٠٩ بحوالي ١٤ مليون عاطلاً بما يمثل حوالي ٧ ٪ من عدد العاطلين في العالم.

ولعل الشكل (٥) يظهر معدلات البطالة في الدول العربية على النحو الآتي :

الشكل البياني الرقم (١)

معدلات الأمية لعام ٢٠٠٩ تراوحت بين ٥٨ ٪ في الأعلى و١٥ ٪ في الأدنى.

نسبة السكان تحت **خط الفقر الوطني** تراوحت بين ٥٠ ٪ في الأعلى (السودان) و ٨ ٪ في الأدنى (لبنان).

دليل **التنمية البشرية** المستدامة : متوسط البلدان العربية ٠,٦٨٠، المتوسط العالمي ٠,٧٤١، متوسط البلدان الصناعية ٠,٩٢٣.

الانكشاف الاقتصادي :

أبرز سمات الاقتصاد العربي الراهن :

اقتصاد استهلاكي وتبعية اقتصادية.

هيمنة قطاع الخدمات على هيكلة التركيب القطاعي للناتج الوطني.

عجز دائم في الموازين التجارية العربية.

اقتصاد دين ومديونية عالية.

تدني حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي حيث لم يصل إلى ٥٠ ٪ من حجم الناتج الاجمالي لإيطاليا وحدها.

ولعلّ الشكل رقم (١) يوضح تطور حجم الناتج العربي بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ على النحو الآتي :

الشكل البياني الرقم (٢)

وكذلك فإن الشكل رقم (٢) يُظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، على النحو الآتي :

الشكل البياني الرقم (٣)

الانكشاف العلمي :

تظهر مؤشرات هذا الانكشاف من خلال :

بطء تحويل العلوم الأساسية إلى معارف في الإنتاج.

تدني الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أقل من ١ ٪ في سائر الدول العربية) ارتفاع مؤشر هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج.

الانكشاف السياسي : من خلال مؤشرات أربعة :

سيادة النمط النبوي الخليفي كمفهوم تاريخي امتدادي في الثقافة السياسية العربية.

تراجع مساحة الشرعية للنظام الحاكم.

تعثر الخطاب القومي الذي طالما التزم تحرير فلسطين ومساندة قضايا التحرر العربي.

مأزق الديمقراطية العربية بسبب استمرار معوّقات عملية تداول السلطة، وتضييق هامش المشاركة الشعبية.

الانكشاف الاجتماعي: من خلال غياب العدالة التوزيعية للدخل الوطني على أساس المساواة بين المواطنين.

فشل الدولة في وظيفة التنمية البشرية ومكافحة الفقر، والأمية، والبطالة، والهجرة إلخ..

فشل الدولة في عدم قدرتها على استيعاب مشكلات الأقليات الدينية والقومية ودمجها في الاجتماع الوطني.

فشل الدولة في إنجاز عقد اجتماعي يؤسس لمجتمع المواطنة والوحدة الوطنية.

استنتاج:

النظام الإقليمي العربي المعاصر أمام إنتاج جغرافية سياسية جديدة تقتضي إعادة صياغة الاجتماع السياسي والدولة من حيث الدور والوظيفة وفقاً للآتي:

دولة الحرية والمساواة والمواطنة.

عقد اجتماعي جديد على أساس عدالة توزيعية حقيقية.

التخلص النهائي من ثقافة الدولة التسلطية والمغانمية والدخول في مرحلة الدولة المدنية الديمقراطية.

* * * * *

بعد إضعاف عوامل المناعة فيه
جسد الوطن العربي يتم تشريحه على طاولات الكبار

حسن خليل غريب

أصبح من الواضح من دون شك، أن الدول الكبرى، إقليمية أكانت أم دولاً غربية وشرقية، يطبِّقون في الوطن العربي أسلوب الجيل الرابع من الحروب، يدفعون فيه ثمن السلاح للأطراف العربية، ليقتل العربي أخاه العربي، وبذلك تبذل كل تلك الأطراف ثمناً مادياً من دون أن تبذل نقطة دم واحدة، بينما الذي يدفع الدم والروح هم أخوة الوطن الواحد والمجتمع الواحد لقاء راتب من هنا، أو بندقية من هناك.

وقصة تنفيذ استراتيجية (حروب الجيل الرابع) تعود إلى تجربة احتلال العراق التي كانت أكثر من مُرَّة على الولايات المتحدة الأميركية. لقد أثار العدوان الأميركي على العراق في العام ٢٠٠٣، غضب الشارع الأميركي بعد أن أخذت توابيت الجنود الأميركيين تصل إلى ذويهم بالعشرات ومن بعدها بالآلاف وعشرات الآلاف، ومئات الآلاف من المعطوبين جسدياً ونفسياً، ولذلك، وبعد أن صرَّح طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، مرعوباً: (لقد فُتحت علينا أبواب جهنَّم)، قررت إدارة جورج بوش الابن أن تسحب جنودها من العراق. واستكمل أوباما من بعده خطة الانسحاب في العام ٢٠١١. وكان الانسحاب ليس على قاعدة ترك العراق لأهله، بل كانت الحكومة الخفية في أميركا قد نبشت ملفاً بديلاً من بدائلها الجاهزة لمتابعة احتلال العالم بـ(تكاليف صفر) من الأرواح، فكان ملف الحرب المعنون بـ(الجيل الرابع للحروب)، هو الأسلوب الجديد لمتابعة العدوان. ونحن الآن نعيش مراحل تنفيذه، وهو منهج الحروب الذي ينص على (صفر خسائر بشرية) للدولة المعتدية، وإنما يتم دفع ثمن السلاح والرواتب للأخوة المتقاتلين في البلد الواحد.

استفاد الآخرون من الدول الوالغة بمخطط تقسيم قرص الجبنة العربي من الدرس الأميركي في العراق، ومن دون تنسيق مسبق، تعمل كل الدول الغارقة في دماء العرب، على قواعد وأسس منهج (الجيل الرابع من الحروب). هذا في الوقت الذي يتلذذ فيه الأفرقاء المتقاتلون في أكثر من قطر عربي بإراقة دماء البعض منهم لدماء البعض الآخر.

بعد أن بدأ تطبيق منهج الجيل الرابع للحروب في الوطن العربي، وبعد أن ازدادت الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، واستحالت الحلول بينهم، انتقل نادي الدول المتواطئة على الأمة العربية، إلى العمل بالمنهج الديبلوماسي الموبوء هو أيضاً بالألغام والمطبات والحبائل والخداع، تحت ذريعة تدويل القضايا العربية من أجل وضع حلول لها ليظهرها المتواطئون بثوب أممي إنساني.

وانطلاقاً من هذه الصورة، يتصدَّر المشهد العربي الآن،

حركة مندوبين أمميين اتفقت تلك الدول على تكليفهم بإدارة تلك الأزمات. فراح المندوبون يتحركون تحت عمامة (الهيئة العامة للأمم المتحدة) لإعطاء تدخلهم الشرعية الأممية فعيَّنوا مندوباً أممياً في أكثر من قطر عربي، الظاهر منهم رايات السلام، والمستور من تكليفهم تقسيم المصالح بين الدول الطامعة. ومن أمثلة ذلك، ما يحصل في كل من ليبيا وسورية واليمن، والمندوب القادم الجديد يظهر في أكثر من شكل ولون في لبنان.

ففي ليبيا وسورية واليمن، وعلى الرغم من مرور السنوات العشر تقريباً على تعيين مندوبين أممين لحل تلك القضايا، كما يزعمون، يرعون مشاريع المصالحة بين المتحاربين من أبناء القطر الواحد. فقد صدر بناء على توصيات المندوبين أكثر من قرار للحل من مجلس الأمن الدولي. وحتى الآن، لم تصل المفاوضات الماراتونية إلى نتيجة تبشر بحل ما يبدو في الأفق. ويعود السبب في تأخير الحلول، هو أن الدول الخارجية لم تتوصل إلى الآن إلى قاعدة يعتمدونها لتوزيع الحصص فيما بينهم. ولذلك، ملَّ الشعب العربي في الأقطار الساخنة من الانتظار، ولكن مللَه لا يقدم باهتمام الدول المتواطئة ولا يؤخر. بل إن ما يتحكم في قرارات مراكز القوى مدى حصول كل دولة على حصة تعتبرها عادلة. ولذلك ينتقل مجلس الأمن الدولي من مشروع موبوء بالألغام لتفجيره وإفشاله إذا لم تكن النتائج على مقاييس مصالح من وضع مسودته، إلى فيتوات ترفعها الدول الأخرى لأنها وجدت فيه ما يتناقض مع مصالحها. وهكذا تمر الأشهر والسنوات من تسويف إلى تسويف في وضع الحلول، وتبقى الأطراف العربية المتصارعة تنتقل من معركة إلى معركة يجتث البعض منهم البعض الآخر. ويستمر تدمير الوطن والمجتمع، وكل ذلك لخدمة هذه الدولة الداعمة أو تلك، لتقوية نفوذها على طاولة تشريح جسد الأقطار العربية، في داخل جسد الوطن العربي الموضوع على مائدة الكبار. وهكذا تستمر عملية تخدير مواطني تلك الأقطار وسلبهم

مناعة الشعور الوطني، إذا لم تكن قسمة الجسد العربي تلبي مصلحة كل تلك الدول، إقليمية أكانت أم دولاً غربية وشرقية.

موقع العراق من ظاهرة تدويل قضيته:

إن تدويل قضية ليبيا وسورية واليمن واضحة، في الظاهر والباطن. وهي تجري على نار باردة. وأما تدويل قضية العراق فلها خصوصية تكاد تنحصر في الصراع الشكلي بين الإدارة الأميركية والنظام الإيراني. وشكليته تعود إلى أنه صراع حدود بين المصالح وليس صراع وجود بينهما. وهي مترافقة مع التدخل في الباطن من كل الدول الأخرى، مثل روسيا والصين وتركيا، حتى وإن كانت غير مؤثرة في مجرياتها. وإن ما استجدَّ عليها بعد وصول بايدن إلى رئاسة أميركا، ولكنها اتخذت أبعاداً جديدة لم تكن مقبولة في السابق هو الدخول الأوروبي كطرف مساند للاستراتيجية الأميركية، ولكن الأكثر لفتاً للأنظار كان إشراك السعودية في أي طاولة مفاوضات مع النظام الإيراني، وهو الأمر الذي كان غائباً ومرفوضاً في العام ٢٠١٥.

وإن كانت قضية العراق لها خصوصيتها من بين القضايا الليبية والسورية واليمنية، لأنها تجمع ما بين المطلب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فإن وجهها التحرري يحتل الأولوية في منظار الشعب العراقي، خاصة بعد التحول الجديد الذي برز بقوة مع ثورة الشباب التي اندلعت في الأول من تشرين الأول من العام ٢٠١٩. وهذا ما يؤكد أن قضية العراق وإن تم تدويلها، فإنها أخذت مسارات جديدة في برنامج ثوري شعبي، يكاد يوازي أهمية المسار العسكري الذي قامت بأدائها المقاومة العراقية المسلحة التي واجهت الاحتلال بزخم وقوة لافتة أدَّت إلى إلحاق الهزيمة بجيش الاحتلال الأميركي. ولهذا كما استطاعت المقاومة العراقية المسلحة أن تفتت تحالف أربعين دولة اجتمعت من أجل الهيمنة على العراق لاحتلال قراره السياسي واستنزاف ثرواته ووضعها في خدمة مصالح أطراف التحالف، وتعيق مشروع الهيمنة الخاطفة على جيران العراق، فإن ثورة الشباب العراقي، بأهدافها التحررية ووسائلها السلمية، كفيلة بتفتيت التحالف الجديد واستعادة القرار الوطني ليعود العراق معافى بعد أن أنهكته طاولات التقسيم والمحاصصة بين القوى المعتدية القادمة من الخارج، إقليمياً ودولياً، وتواطؤ الأطراف الداخلية العميلة التي عاثت فيه فساداً ونهباً لم تعرفه تاريخ أي دولة من دول العالم.

موقع لبنان من ظاهرة تدويل قضيته:

لقد دخل لبنان في هذه المرحلة إلى بوابة التدويل المباشر، وإن كان الدخول إليه بوسائل أخرى.

إن التدويل في لبنان، بداية، قائم منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، ولا يزال. تتغير نقاط الارتكاز الداخلية، يضعف البعض ويقوى البعض الآخر، ولكن يبقى المنهج واحد في أنهم جميعاً يشكلون عبارة عن أحصنة طروادة لكي تعبث به الأيادي الممدودة من الخارج. الدول الخارجية بحاجة إلى أحصنة طروادة، وأحصنة طروادة بحاجة إلى دعم خارجي، وهكذا تستمر اللعبة في لبنان.

ولما كان النظام الطائفي السياسي يشكل البيئة الأكثر صلاحية لتسلل الدول الخارجية إلى قلب الوطن. ولما تعددت الطوائف فيه، تعدد وجود القوى الخارجية وتأثيرها، وازداد هذا التأثير خاصة في هذه المرحلة بعد أن راح المركب اللبناني يغرق بفعل تواطؤ وفساد الطبقة الطائفية السياسية الحاكمة فيه.

من المستغرب أن يتبادل أطراف الطبقة الطائفية السياسية الحاكمة الاتهامات فيما بينهم. كل منها يتهم الآخر بأنه يعمل على تدويل القضية اللبنانية لمصلحته، ويضفي على نفسه صفات الوطنية والنزاهة، بينما الحقيقة هو أن تلك الطبقات جميعها لا تمت إلى الوطنية بصلة، وكلهم غارقون في تدويل لبنان. والفارق بينهم أنهم يفاضلون بين أمركته أو فرنسته أو روسنته أو فرسنته أو تتريكه...

وهكذا هو الواقع الحالي في لبنان، إذ أن أحزاب الطبقة الحاكمة، بعد أن أغرقت لبنان في متاهات الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأدخلته في أنفاق الجوع والمرض والإفلاس، فإنهم يغرقونه الآن في أنفاق الولائية والتبعية للخارج. وليس هناك منهم من هو بريء من (دم يوسف).

ما كان كل ذلك ليحصل لو كان من بين تلك الأحزاب من يعلن ولاءه للشعب اللبناني ومصلحة المقهورين والفقراء، أو من يعلن وطنيته النظيفة من أية لوثة خارجية، بحيث يكون أكل اللبنانيين وشربهم وسلاحهم من خيرات لبنان وعائدات محاصيل صناعته الوطنية، وما تنتجه أرض لبنان من محاصيل زراعية. ولكن للأسف تتبارى تلك الأحزاب وتغرق حول أي مال آتٍ من الخارج هو الحلال، وأي مال هو الحرام. هل هو المال الأميركي؟ أم المال الفرنسي؟ أم المال الإيراني؟ أم المال التركي؟ أو.. أو.. إلخ الأسطوانة المشروخة. ومن هي القوة الخارجية التي تعتبر أكثر مصداقية لمساعدة الشعب اللبناني، هل هي أميركية، أم فرنسية، أم إيرانية، أم تركية؟

العودة إلى تعريب القضايا العربية إنقاذ لها من أخاديع الخارج:

وإذا كانت دعوة المتحاربين العرب لاستعادة قرارهم المستقل لن تجدي نفعاً في مرحلة السبات العميق، والالتحاق بقرار الدول الخارجية، تبقى حركة التحرر العربي للاستفادة من التاريخ حاجة ضرورية في المستقبل القريب أو البعيد.

ثورة الشباب هي المنقذ من ضلال الأمة العربية

وأقطارها:

بداية الخلاص تتم بالانقلاب المعرفي على المفاهيم الثقافية البالية والمفاهيم السياسية الشاذة، ويمكننا الإشارة إلى أهمها التي أثبتت التجارب التاريخية خطورتها، وهما:

-الأولى: لاطائفية الثورة:

من المفيد الإشارة، ولو من باب التكرار، أن أنظمة الطائفية السياسية هي من الأنظمة الأكثر خطورة على وحدة الأقطار العربية، لأنها تفتح الأبواب مشرعة أمام عاملي تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني من جهة، وتفتحها أيضاً أمام التدخل الخارجي، واعتبار الاستقواء بالخارج مشروعاً من جهة أخرى. وهذا ما يحصل على ساحتين رئيستين: لبنان والعراق. ومن تجربتهما عانى المواطنون في العراق ولبنان الأمرَّين من تحالف النخب الفاسدة من السياسيين، مع المؤسسات الدينية الأكثر تخلفاً بمفاهيمها الجامدة. ودفع اللبنانيون، وسيدفعون من أرزاقهم وكرامتهم ولقمة عيشهم، وحبة الدواء لمعالجة أمراضهم، والتسول لسد ثغرة بطالتهم، من أجل أن ينتصر كل حزب من أحزاب السلطة لولي نعمته في الخارج، تحت ذريعة حماية طائفته.

-والثانية: وطنية الثورة وخروجها من عباءة الخارج:

وإذا كانت من أهم مميزات ثورات الشباب العربي أنها تجاوزت مفاهيم الطائفية السياسية وانقلبت عليها بشكل لافت، فهي رفضت رفضاً مطلقاً أية علاقة مع الخارج خاصة إذا ترافقت مع الإغراءات المالية وغيرها. لقد رفضت أية يد ممدودة من الخارج إذا لم يكن هدفها الانتصار لحقوق الشعب المهدورة من منطلقات إنسانية وأخلاقية.

وخلاصة القول في وضع الوطن العربي في هذه المرحلة، يكفي التحذير مما يُحاك على طاولات الكبار، والأصغر منهم شأناً من الدول الإقليمية، لنتوجه إلى الأفرقاء العرب الذين يتقاتلون بسلاح أو مال يتلقونه من الخارج، فنقول:

لو قدَّم كل طرف عربي، أنظمة رسمية ومعارضين لها، من المتقاتلين بالنيابة عن الدول الأجنبية، تنازلات متبادلة يقدمها طرف للطرف الآخر، ومهما بلغت أثمانها، لكانت التنازلات أقل كلفة بكثير مما دفعه الجميع، ولا يزالوا يدفعونها. تلك الكلفة لكانت أقل بكثير مما يقدمونه الآن، وسوف تكون بما لا يُقاس من تدمير الشجر والحجر وإراقة دماء الشعب وإزهاق أرواحه.

والأشد مرارة وثقلاً ستكون (كلفة السلام) بعد أن تعطي الدول الكبرى، إقليمية أم دولية، الضوء الأخضر لتمرير الحلول التي يعدون لها. وهي التكاليف التي سيدفعها الجميع خدمة لديون الخارج الذي مدَّهم بالسلاح والأموال، ليس أقلها رهن ثروات الوطن، وأقصاها رهن قرار سيادة الجميع على أرضهم وعرضهم إلى آماد لا يعرفها إلاَّ الله.

ليبيا: خطوة جديدة بنّاءة على طريق محفوف بالمطبّات والمخاطر

د. علي بيان

ألمقدّمة: أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدّعم لدى ليبيا في الخامس من الشهر الحالي نتائج تصويت أعضاء ملتقى الحوار السياسي اللّيبي الـ ٧٥ على قوائم المرشّحين لشغل مناصب المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الإنتقاليّة، وقد جاءت النتائج على الشكل التالي: محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وموسى الكوني وعبدالله اللاّفي نائبين له، وعبد الحميد دبيبة لرئاسة الحكومة. نتج ذلك بعد لقاءاتٍ عديدةٍ خارج وداخل ليبيا. توصّلت تلك اللقاءات خلال مؤتمر برلين (١٩ كانون الثاني ٢٠١٩) إلى تشكيل لجنة عسكريّة (٥+٥) تضمّ مثّلي قوّات الوفاق والجيش الوطني الليبي، حيث طالبت في ختام اجتماعاتها في مدينة سرت مجلس الأمن الدولي بإلزام الدول التي لها مقاتلون و"مرتزقة" في ليبيا لسحبهم فوراً. باشر رئيس المجلس الرئاسي مهامّه بالاتصال بالأطراف الليبيّة في غرب وشرق البلاد، كما باشر مبعوث الأمم المتحدة يان كوفيش مهامّه أيضاً. أمام رئيس الحكومة ٢١ يوماً لتشكيل الحكومة وتقديمها للبرلمان الحالي للموافقة عليها وعلى برنامجها ومن ثمّ بعد ٢١ يوماً أخرى لمنحها الثقة، وإذا لم يكلّل ذلك بالنّجاح يتمّ تحويل المهمّة إلى لجنة الحوار السياسي ال ٧٥ برعاية البعثة الأمميّة لدى ليبيا .

مهامّ المرحلة الانتقالية :تواجه الأطراف السياسيّة الليبيّة خلال المرحلة الانتقالية تحديّات ومحطّات أساسيّة لوضع البلاد على مسار الاستقرار والتقدّم، وتوحيد المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة والمدنيّة أبرزها:

-١تشكيل حكومة تحظى بالتوافق السياسي والشعبي والقدرة على التعامل مع تأثيرات الدول الفاعلة في الأزمة الليبيّة لا سيّما التواجد العسكري المباشر و/أو عبر ميليشيات ومرتزقة، حيث ظهرت دعوات بدأها الرئيس التركي الذي طالب بخروج قوات ومرتزقة الأطراف الأخرى قبل خروج قوّات بلاده والمرتزقة الذين أدخلتهم إلى ليبيا. هذه المعضلة لا يمكن التوصلّ إلى حلّها إلا بالاتفاق على تزامن الانسحابات برعاية وإشراف اللجنة العسكريّة الليبيّة (٥+٥) بالتعاون مع الأمم المتحدة التي من المفترض أن تشكّل الضامن المشترك لجميع الأطراف المتنازعة. يجدر بالذكر أنّ الأمم المتحدة سبق وأعلنت في كانون الأول ٢٠٢٠ عن وجود حوالي ٢٠ ألف عسكري ومرتزق و١٠ قواعد عسكريّة فيها قوّات أجنبيّة، إضافة إلى عشرات الميليشيات المسلّحة المتباينة في منطلقاتها الفكريّة وأهدافها وارتباطاتها الخارجيّة. ورغم توقيع الأطراف الليبية في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠ على اتفاق وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبيّة والمرتزقة خلال ثلاثة أشهر فإنّ وقف إطلاق النار

أخذ طريقه إلى التنفيذ لكن لم يُقرن بخروج القوات الأجنبيّة. كما أنّ من الأمور التنفيذيّة الملحّة التي يتوجب على الحكومة تحقيقها هي تأمين الخدمات وخاصةً الكهرباء وتحسين البنية التحتيّة ومواجهة جائحة كورونا والمتطلبّات المعيشيّة الأخرى.

-٢ألنجاح في عقد اجتماع موحّد لمجلس النواب بعدما انشطر في السابق إلى مجموعتين: في طبرق شرق البلاد (١٣٠ نائب)، وفي طرابلس غرب البلاد (٥٠ نائب)، وانتخاب رئيس وتشكيل اللجان النيابيّة. إنّ هذه الخطوة ضروريّة للموافقة على الحكومة المزمع تشكيلها وبرنامجها ومنحها الثقة ومراقبتها ومساءلتها خلال المرحلة الانتقالية ريثما تتمّ الانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة وتشكيل حكومة جديدة. ونظراً للصراع الذي حدث سابقاً بين القوى في الشرق والغرب، ووجود ميليشيات قد تكون مؤثّرة سلبيّاً على انعقاد المجلس بجميع أعضائه والقيام بمهامّه، طُرح أن يكون مقرّه في سرت وسط البلاد، لكن البعض بدأ يطالب بانعقاد المجلس في صبراتة (٧٠ كم غرب طرابلس) ممّا - إذا رفض من قبل مجموعة من النواب ولم يتمّ التوافق على مقرّ- يشكّل عقبةً أمام سلاسة السيّر في تنفيذ مستلزمات المرحلة الإنتقاليّة، وينسف كل ما تحقّق من تفاهمات وإجراءات تنفيذيّة أبرزها بدء رحلات الطيران بين الشرق والغرب، وإزالة الألغام بين مصراته في الغرب وسرت لتأمين الخط الساحلي وبدء الانتقال عبره من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. إن فتح خطوط النقل الجوّي والبرّي لا يسهّل فقط مهامّ المؤسّسات بل كذلك يعطي جرعة تسهيل لحياة الناس ونشاطهم وارتفاع درجة الثقة والأمان المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.

-٣نجاح الاستفتاء على الدستور ووضع قانون إنتخاب، وإجراء الانتخابات النيابيّة في موعدها والمقرّرة في ٢٤ كانون الأول من العام الحالي. من المؤشّرات الإيجابيّة هو تشكيل الهيئة الوطنيّة للإنتخابات، لكن من المخاوف التي يمكن استقراء انعكاساتها السلبيّة هو ما صدر من مواقف بعضها يشكّك في إمكانيّة تحقيق الانتخابات في موعدها متذرّعاً بضيق الوقت، وكذلك بت مسألة انتخاب الرئيس: هل يكون مباشرة من الشعب أم من البرلمان بما لذلك من انعكاسات على طبيعة النظام (برلماني أم رئاسي)، والصلاحيّات خاصّةً وأنّ البعض يدعو إلى توزّع "الرئاسات الثلاث" على المناطق الجغرافيّة الثلاث (برقة وطرابلس وفزّان) ممّا يعني أن الرئيس القادم لمجلس النواب الموحد يكون من الجنوب كون رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة من الشرق والغرب، على التوالي، وهذا ما يجب أن يناقش ويتمّ تحديده في الدستور المنوي طرحه على الإستفتاء، حيث تمّ التوافق على آليّة تسمح بوجود حلول ومخارج أبرزها أنّه إذا كانت نتيجة الاستفتاء في المرحلة الأولى "لا" يتم إجراء تعديلات ويطرح مرّة ثانية وإذا تكرّرت ال "لا" يتمّ تعديل آخر ويطرح على الاستفتاء للمرّة الثالثة.

الخلاصة: رغم الترحيب العلني لأطراف النزاع الداخليّة والدول الخارجيّة الفاعلة بما تمّ تحقيقه، والتأكيد على المساعدة في تنفيذ المراحل اللاحقة تبقى المخاوف من تعثّر تحقيق إنجازات وطنيّة على صعيد المحافظة على وقف الصراعات المسلّحة، وبناء المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة والمدنيّة، والسيطرة الوطنيّة والمؤسّساتيّة على موارد البلاد وحسن استثمارها وتوزيعها العادل، وتأمين حاجات المواطنين ماثلة للعيان خاصّةً بما يتعلّق بمعالجة آثار الاقتتال الداخلي السابق وتجاوزه من قبل الجميع، والتزام الدول الخارجيّة التي لها قوّات ومرتزقة بالعمل على سحبهم نظراً لحدّة الصراع بين تلك الدول على النفوذ والمصالح المتعدّدة في ليبيا والإقليم. ومهما يكن من أمر فإنّ القوى الليبيّة تتحمّل المسؤوليّة أولاً وأخيراً، فهي تستطيع أن تذلّل كلّ العقبات وتجد حلولاً لكلّ المسائل إذا استند عملها على تغليب المصالح الوطنيّة العليا والجامعة على الغايات الشخصيّة والفئويّة والجهويّة التي تستغلّها الأطراف الخارجيّة وكلّ من لا يتمنّى لليبيا مستقبلاً أفضل على صعيدي الاستقرار والتقدّم.

الوقائع تدحض الاستنتاجات: إيران ليست بديلاً عن مصر

د. علي بيان

يحاول بعض الكتاب "العرب" المتموضعين في جيب النظام الإيراني الترويج إلى اعتبار إيران بعد ١٩٧٩ قد عوضت عن دور مصر بعد اتفاقية "كامب ديفيد" في مواجهة الاحتلال الصهيوني. لهؤلاء نورد بعضاً من الوقائع التي تدحض استنتاجاتهم الخاطئة:

١- في الأقوال

أ- صرّح مستشار الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني للشؤون الدينية والأقليات علي يونسي قائلاً: "إيران عادت إمبراطورية كما كانت طوال تاريخها، وبغداد (ألعراق) هي عاصمة هذه الإمبراطوريّة". وأضاف: "ألعراق ليس جزءاً من نفوذنا الثقافي فحسب، بل من هويّتنا، وهو عاصمتنا اليوم، وهذا أمر لا يمكن الرجوع عنه لأنّ العلاقات الجغرافيّة والثقافيّة القائمة غير قابلة للإلغاء."

ب- صرّح وزير الاستخبارات الإيراني في حكومة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد أنّ: "إيران تسيطر على أربع عواصم عربيّة: بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء.

ج- اعتبر إمام جامع مدينة مشهد الإيرانيّة وعضو مجلس الخبراء الذين ينتخبون المرشد، آية الله أحمد علم الهدى، في خطبة الجمعة أنّ: " إيران ليست فقط إيران، ولا تحَدّ بحدودها الجغرافيّة. الحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، وأنصار الله (الحوثيّون) في اليمن، وقوات الدفاع الوطني في سوريا، والجهاد الإسلامي وحماس في فلسطين هي كلها إيران". وتابع مخاطباً السعوديّة: "هل تعلمون أين تقع إيران؟ جنوبكم وشمالكم (يقصد بذلك اليمن والعراق) إيران.

٢- في الأفعال

أ- صفقة "إيران-غيت، الكونترا" العسكريّة في ثمانينيات القرن الماضي والتي بموجبها حصلت إيران على أسلحة من الكيان الصهيوني مع دور أميركي في تنفيذ الصفقة، وصفقة "عوفر-غيت" الإقتصاديّة عام ٢٠١١ التي بموجبها حصلت إيران على ناقلات نفط تابعة لشركة عوفر، حيث ذُكر في وثائق "إيكوسيس"، وهو بنك معلومات حول حركة الملاحة البحرية في العالم، أن الناقلات رست في مينائي بندر عباس وجزيرة خرج الإيرانيين. ولكي يبرّئ الرئيس أحمدي نجاد نفسه من ذلك صرّح بعد انكشاف الصفقة: "يوجد ٧٠ رصيفاً خارج سيطرة الحكومة..". من يسيطر إذاً؟ علماً أن السلطة في إيران تستند إلى قاعدتين: ألمرشد والحرس الثوري من جهة، ورئيس الجمهوريّة والحكومة من جهة أخرى!!؟؟

ب- رافق التغوّل الإيراني في العراق وسوريا مباشرةً أو عبر ميليشيات تابعة للنظام الإيراني، إضافةً إلى أعمال القتل والتهجير والتدمير الممنهج للمدن العربيّة بغطاء جوي أميركي في العراق وروسي في سوريا، عمليات استيطانية وتغيير ديموغرافي تماماً كما حصل مع بدء نشاط العصابات الصهيونيّة بالتدمير والتهجير والاستيطان والتغيير الديموغرافي في فلسطين بغطاء ودعم بريطاني.

ج- بعد التوصل إلى حل سياسي في اليمن في أيلول ٢٠١٤ استناداً إلى مخرجات الحوار اليمني والمبادرة الخليجيّة والقرار الأممي ٢٢١٦ انقلب الحوثيون بإيعاز من النظام الإيراني على الإتفاق مما أدخل البلاد في حرب لا تزال تدور رحاها حتى الآن.

د- رغم هجمات العدو الصهيوني المتكرّرة على سوريا بما في ذلك مواقع لإيران وميليشياتها لم تحدث أية مواجهة أو ردّ على الهجمات، في حين يتم التباهي "بالانتصارات" في تدمير المدن والحواضر السورية وتهجير أهلها والاستيلاء على أملاكهم، كما تتعايش قوات الاحتلال الصهيوني والأميركي والروسي والإيراني والتركي وتبرم الاتفاقيات فيما بينها على تقاسم النفوذ والسيطرة في سوريا المحتلة. وعندما يتمّ استهداف مواقع أميركيّة في العراق حتى من قبل بعض ميليشيات الحشد الشعبي الولائيّة تبرّئ إيران نفسها وتنسى تصريحات علم الهدى سابقة الذكر.

بصرف النظر عن النتائج سلبيةً كانت أم إيجابيّة فإن مصر خاضت حروباً (نظامية واستنزاف) مع العدو الصهيوني، في حين أنّ إيران لم تدخل في أية مواجهة لا بالعكس عقدت الصفقات العسكريّة والاقتصادية مع العدو الصهيوني، واشتركت مع أميركا في تدمير العراق وانتشار الفساد والنهب والتخلف فيه، ومارست دور التخريب المجتمعي في أكثر من دولة عربيّة مما أضعف مقاومة العرب للمشروع الاستعماري الصهيوني. لم ولن تكون إيران بديلاً عن مصر، إنّها الوجه الآخر للإستهدافات الاستعمارية للوطن العربي..

في ضوء سلوك "بلاسخارت" المشبوه ، "ميس بيل" تعود إلى العراق من جديد

مثنى عبد الله

في العشرينيات من القرن المنصرم وبالتحديد في عام ١٩١٤ وصلت إلى العراق البريطانية غيرترود بيل، بصفة باحثة وعالمة آثار، ثم برز اسمها ودورها مستشارة للمندوب السامي البريطاني، إبان الاحتلال البريطاني، في حين وصفها البعض بأنها أنشط جاسوسة بريطانية في المستعمرات التي لا تغيب عنها الشمس. لذلك استعان بها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، في عملية استمزاج الرأي بخصوص تقسيم الشرق الأوسط ورسم خرائطه. وقد وُصفت بأنها صانعة الساسة في العراق، كانت تأمر فيستجاب لها، وتُفتح لها أبواب القصور والدواوين ومجالس الوزراء والمتنفذين، بدون أن تطرق. فهل جينين بلاسخارت هي مس بيل في العراق من جديد؟ وأي ملوك ستصنع، وكل ساسة العراق صُنعوا قبل وصولها؟

في كل مرة يُظهر لنا المجتمع الدولي إصرارا عجيبا على التغاضي عن القضية العراقية، بل يذهب بعيدا في إرضاء أطراف خارجية، ويبارك لها حصصها وخرابها وكوارثها في هذا البلد، على حساب سيادته واستقلاله ومصالح وإرادة شعبه. واليوم تبرهن لنا جينين بلاسخارت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مرة أخرى، على أن

انخراطها في هذا السلوك المعطوب ما هو الا استمرار لسلوك المجتمع الدولي مع العراق. كما أنه نمط عمل بدأته هي منذ توليها هذه المهمة عام ٢٠١٨، ومازالت حريصة على الاستمرار فيه، وإضافة لبنات أخرى عليه.

فلو استعرضنا تحركاتها في الساحة العراقية، نجدها دائما ما كانت تميل إلى الطغمة الحاكمة، وتحاول في كل مرة تغطية تصريحاتها بعتمة من الضبابية، بما لا يثير حفيظتهم. انظروا إليها عندما أرادت إثبات وجودها السياسي على النطاق الشعبي، وذهبت لزيارة شباب ثورة تشرين في ساحة التحرير في بغداد، كانت تصريحاتها أثناء

لقاءاتها مع الثوار، ضمن الحدود التي تشعر بها أنها مقبولة من السلطات، وبذلك أثبتت أن زيارتها إلى ساحات التظاهرات كانت أشبه بزيارات سائح، لا هم له سوى التقاط صورة في المكان أكثر من حرصه على معرفة حقيقة المكان والزمان. في حين كان مطلوبا منها أن تكون أكثر جرأة وشجاعة في توضيح الموقف، وأن تتخلى عن موقفها الشخصي وأن تُعبّر بشكل واضح عن موقفها الوظيفي بما تمثله قيم ومبادئ الأمم المتحدة، التي تؤكد على حرية وكرامة الإنسان وحقه في الحياة، آنذاك خرجت بتغريدات أبسط ما يقال عنها إنها جهل تام بواقع العراق، وقفز عار فوق الحقائق، حينما قالت إن التظاهرات هي تعطيل للبنية التحتية، وبذلك وقعت في خطيئة كبرى عندما نظرت إلى البنى التحتية، التي هي ليست موجودة أصلا، بعد تدميرها من قبل الغزاة، ولم تنظر إلى الشباب السلميين، الذين لاحقتهم كواتم الميليشيات فسالت دماؤهم في ساحات ومدن العراق. كما قالت إن أغلاق الطرق يؤدي إلى خسارة العراق مليارات الدولارات، لكنها لم تُشر أبدا إلى مليارات الدولارات التي سرقوها من تجلس معهم من أقطاب السلطة الحاكمة صباح مساء. فإذا كان هذا هو التراث السياسي لرئيسة بعثة (يونامي) في العراق، خلال ما يقرب من ثلاث سنوات، فهل بعد ذلك من عجب حين تذهب في زيارة إلى طهران، لمناقشة ملف الانتخابات العراقية المقبلة؟

يبدو جليا أن خدمة عشرين عاما في المجال السياسي والدبلوماسي، لم تُسعف بلاسخارت في قراءة الواقع العراقي جيدا، أو يبدو أنها مازالت تسير وفق سياق سياسة بلادها، التي دعمت غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، لذلك ربما وجدت أن عقليتها السياسية تتلاءم مع عقلية ساسة طهران، الذين يعلنون صراحة أنهم يسيطرون على بغداد وعواصم عربية أخرى. وهنا وقعت بخطأ سياسي كبير، حينما تغافلت عن إرادة شعب كانت واضحة في هتافات ثوار تشرين، وهو الرفض المطلق للتدخلات الإيرانية في الشأن العراقي، لتذهب إلى من رفضهم شعب العراق، وتناقش معهم مستقبل العراق. فجلست على مائدة حسين أمير عبد اللهيان المساعد الخاص لرئيس البرلمان الإيراني، والمدير العام للشؤون الدولية في البرلمان، وكذلك علي أكبر ولايتي كبير مستشاري المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وكأنها الناطق الرسمي باسم شعبنا والممثل الشرعي والوحيد له.

ومن طهران يخرج تصريحها الذي تقول فيه إنها تؤكد «على حفظ وحدة وسيادة العراق وإجراء انتخابات حرة فيه» في حين هي تعرف جيدا حجم التدخل الإيراني في العراق، وما هي مديات هذا التدخل وأغراضه وأهدافه، وكيف أن طهران وضعت هذا البلد في مجال نفوذها، واتخذته جدار حماية لها، ونقطة انطلاق في المنطقة لتنفيذ سياساتها الكارثية. فهل تستقيم هذه السياسة العدوانية مع نيات بلاسخارت، التي يشك العراقيون في أنها حسنة، حين تقول إن الزيارة تأتي (في إطار دعم الاستقرار السياسي في العراق)؟ ومن الذي أعطاها الحق في مناقشة شأن داخلي لدولة هي تقول عنها إنها مستقلة وذات سيادة، مع دولة لم تترك مجالا إلا وتدخلت فيه لتحقيق مصالحها؟ أم أن بعثة (يونامي) في العراق ليست سوى أداة من أدوات تحقيق السياسات الخارجية للدول الكبرى في هذا البلد؟

نعم يمكن فهم دور البعثات الأممية، التي تعمل في دول تشهد صراعات مسلحة بين أطراف متعددة، وتكون فيها الخنادق متداخلة، ما يتطلب من هذه البعثات اللقاء بدول مجاورة لمناقشة ملفات هذه الدول، وفرز الخنادق كما نراها في ليبيا واليمن، لكن هذه الحالة لا تنطبق على العراق، لأن الخنادق فيه ليست متداخلة، وهما خندقان لا ثالث لهما، خندق الشعب، وخندق الأذرع والذيول التابعة لإيران والولايات المتحدة. كما أن فيه سلطات يقولون إنها مُعترف بها من قبل المجتمع الدولي. كان يفترض أن تميل بلاسخارت إلى خندق الشعب، وفق مبادئ الأمم المتحدة، التي تعمل تحت رايتها، لا أن تُغطي تحركاتها الغريبة بحجة الولاية الأممية على الملف العراقي. إن ذلك يتنافى تماما مع المهمة المحددة لـ(يونامي) في العراق، التي لا تعطيها الحق في أن تكون مسؤولة عن ملف الانتخابات. وإذا كان البعض قد ذهب للقول إن بلاسخارت تعلم جيدا حدود التدخل الإيراني، وهي ذهبت لإبعاد هذا النفوذ من التدخل في الانتخابات المقبلة، فإن هذا الرأي لا مصداقية له إطلاقا، لأن طهران لم تأخذ الإذن بالتدخل من أحد، ولن تأخذ الإذن بالتوقف عن ذلك.

لقد غادرت بلاسخارت الحيادية التي يجب أن تتمتع بها منذ زمن بعيد، بل عرف العراقيون أن كل من يتسلم هذا الموقع يميل إلى السلطة على حساب الشعب ومبادئ الأمم المتحدة. لقد اختزلت، واختصرت هذه السيدة جميع المواطنين في هذا البلد بساسة معروفين بالولاء لطهران، وباتت حاضرة دائما على موائدهم وتكررت زياراتها لهم وحضور اجتماعاتهم. كما حرصت على زيارة رجال دين يمثلون طائفة دون البقية. واليوم تزور طهران وتناقش معهم ملفات عراقية داخلية وهي تعلم طبيعة السياسة التي يمارسونها في العراق، وتعرف جيدا مدى الرفض الشعبي لهذا العدوان. إن بيان البعثة الأممية الذي يقول «إن الممثلة الخاصة زارت عددا من دول المنطقة بما في ذلك إيران من قبل «إنما هو محاولة لذر الرماد في العيون. هي تريد القول بأنها تساوي بين جميع دول جوار العراق، ولا تميز طهران عنها، لكن لا أحد سمع أنها زارت الرياض أو عمّان أو دمشق أو الكويت أو أنقرة كي تناقش معهم شأنا عراقيا؟ وهل هنالك من تدخل سافر يشبه التدخل الإيراني؟ إذن لماذا طهران؟

إن رئيسة بعثة يونامي جينين بلاسخارت مدعوة للرد على كل هذه التساؤلات، وأن لا تتهرب من الإجابة على تساؤلات العراقيين، ببيان مقتضب يصدر عن مكتبها في بغداد أو بتصريحات غامضة كما اعتدنا منها.

كاتب عراقي وأستاذ في العلاقات الدولية

٢٠٢١-٠٢-١١

تكالب النهضة على احتكار الحكم ينذر بسقوط الدولة

تعليقاً على الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصدرت حركة البعث في تونس بياناً جاء فيه:

تعيش تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية، حادة عمقتها منظومة الحكم بقيادة النهضة منذ سنة ٢٠١١ من خلال تكريس توجهات و خيارات لا وطنية ولا شعبية مما وسع من دائرة المفقرين والمهمشين و المعطلين عن العمل وتزايد حدّة استشراء الفساد في مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها حتى أصبحت بذلك راعية له ومدافعة عنه وحامية للوبياته المتنفذة داخل هياكل السلطة وفي مختلف القطاعات الحيوية في ظل مشهد سياسي متعفن اتسم بحدّة الاستقطاب الثنائي المغشوش بين مكونات الائتلاف الرجعي الحاكم برأسيه (الاخواني- المافيوزي / التجمعي) وروافده من ائتلاف التكفير وغيره، وفسح المجال للعنف بشكليه اللفظي والمادي ومباركته من قبل رئيس مجلس النواب، الذي لم يدخر جهدا في تسميم المشهد البرلماني والسياسي على حد سواء تنفيذا لأجندات الإسلام السياسي في تحويل البلاد إلى إمارة يكون هو حاكمها الأوحد وميلاد (تونستان) جديدة. لقد اتسم الوضع بارتفاع نسبة الاحتقان السياسي خاصة في بداية سنة ٢٠٢١ وما خلفه التحوير الوزاري، غير الدستوري، من قبل رئيس الحكومة تنفيذا لأوامر ورغبة حزامه البرلماني وتخليه عن حكومة مستقلة وغير حزبية ومخالفته للنص الدستوري خاصة في فصله ٩٢ منه وهو ما أدى إلى خلاف حاد بين رأسي السلطة التنفيذية وبروز الصراع بينهما إلى العلن وقد كان للحزام السياسي ألذي منح الثقة للوزراء الجدد دور أساسي وريادي في تعميق الأزمة السياسية بين باردو و القصبة من جهة وقصر قرطاج من جهة أخرى و تنامي التصريحات من الحزام السياسي الداعم للحكومة ضد رئيس الجمهورية بلغت حد الحط من هيبة رئيس الدولة المنتخب شعبيا وتقزيم دوره السياسي يجعله دوراً رمزياً، وصولاً إلى التهجم المادي عليه ومحاولة تعنيفه من قبل أحد المسؤولين المحليين لحركة النهضة في جامع التوبة بحي التضامن... إضافة إلى حملات التشويه والهرسلة سواء مباشرة من قبل بعض قيادات النهضة وحلفائها، أو بواسطة الصفحات المشبوهة على أدوات التواصل الاجتماعي.. إن هذا الصراع بين رأسي السلطة التنفيذية هو صراع أراده زعيم الإخوان ورئيس البرلمان أن يكون تغطية لفشله المتواصل في حسن تسيير إدارة البرلمان من جهة و تحويل الأنظار عن الصراع داخل البرلمان وإمكانية تمرير مشروع سحب الثقة منه من قبل المعارضة وحتى من بعض الكتل النيابة الداعمة للحكومة (كتلتي الإصلاح وتحيا تونس.. مثالا) وجعل السيد رئيس الحكومة في الواجهة ضد رئيس الدولة ليكون الصراع منحصرا بين قرطاج والقصبة .

إن حركة البعث وهي تتابع ما يجري على الساحة الوطنية تسجل ما يلي :

- ١انتهاج حركة النهضة نهج الاستقواء والمغالبة لدفع الخلاف بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة إلى حد المقاطعة وتعطيل دواليب الدولة و دفعه إلى المرور بقوة قصد إنجاز التحوير الوزاري في خلاف صارخ للتراتيب الواجب إتباعها طبقا للدستور...

- ٢ارتماء المشيشي في أحضان النهضة وحلفائها والخضوع للابتزاز السياسي مخيرا الكرسي على مصلحة البلاد...

- ٣نحمل الأطراف الداعمة للحكومة وخاصة حركة النهضة و من بعدها رئيس الحكومة الذي أصبح خاضعا كليا لها مسؤولية الأزمة السياسية في البلاد و ما يترتب عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية، ونطالب رئيس الدولة بلعب دور أكثر حيوية في مواجهة هذه السياسة الممنهجة من قبل الائتلاف المساند للحكومة في تعطيل مؤسسات الدولة وتأبيد الأزمة السياسية وتحويل الحكومة إلى حارس وفي على مصالح هذا الائتلاف بدل معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وبدل المحاباة للوبيات الفساد...

- ٤تطالب باستقالة رئيس الحكومة الذي أصبح جزء من المشكل وإعادة مجلس النواب الأمانة لأصحابها بعد أن فقد مصداقيته وثقة الناخبين فيه و أصبح طرفا في تعطيل سير دواليب الدولة...

- ٥عرض القانون الانتخابي على الخبراء والأحزاب السياسية لتعديل ما تضمنه من هنات قصد وضع حد للتجاوزات والانحرافات والجرائم الانتخابية التي أثرت بشكل كبير على إرادة الناخبين سجلتها محكمة المحاسبات و بقيت دون محاسبة...

- ٦تنظم وتضم صوتها للتنديد ببعض الممارسات الأمنية العنيفة و التعذيب داخل مراكز الإيقاف بتوجيهات من رئيس الحكومة ووزير الداخلية توحي بعودة الدولة البوليسية والدكتاتورية الذي ثار عليها الشعب التونسي قبل عقد من الزمن ..

عاشت تونس حرة ديمقراطية مدنية

العزة لشعب تونس و المجد لشهدائها

في ١٨/٠٢/٢٠٢١

اللجنة الاقتصادية لحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان (الأصل)

للتراجع الفوري عن الميزانية

▫ الحماس لتنفيذ أسوأ توجهات الرأسمالية المتوحشة يفاقم الأزمات ولا يقدم حلولاً لها

▫ سياسات الحكومة تُمكّن في الطفيليين وعلى حساب التنمية والخدمات والإنتاج الحقيقي

▫ تجاوز الأزمة وتداعياتها رهين ب:

#الرهان على مقدرات الاقتصاد الوطني، وحشد الموارد، ومكافحة الفساد، وعودة الدولة للقيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية

 # التقيد بمقررات المؤتمر الاقتصادي، وبرنامج البديل الوطني، والاعتماد على الذات.

أصدرت اللجنة الاقتصادية لحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل مقاربة الحزب من إقرار الميزانية والسياسات الاقتصادية وحذرت من أن سياسة الحكومة تمكن الطفيليين على حساب التنمية والخدمات والإنتاج الحقيقي.

يا مفجري انتفاضة ديسمبر العظيمة:

صدر في الأيام الماضية، وبعد تأخر، تقرير الأداء لميزانية ٢٠٢٠م، وموازنة ٢٠٢١م المجازة من مجلسي الوزراء والسيادي، وفيما يلي نسجل ملاحظاتنا عليهما:

أولاً : فيما يخص تقرير الأداء لسنة ٢٠٢٠م:

١ / بفعل الإفراط في الارتهان لتوجهات الرأسمالية المتوحشة، إضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا؛ فقد اتسم الأداء الفعلي للميزانية بالضعف الشديد وعدم القدرة على تنفيذ الموازنة المجازة في بداية العام وذلك على جميع المستويات، وبتجاهل صريح لمقررات المؤتمر الاقتصادي.

٢/ ارتفع عجز الميزان التجاري في العام ٢٠٢٠م إلى ٤,٢ مليار دولار بسبب ضعف أداء الصادرات وتراجعها، وعدم تنوعها وعدم الاهتمام بإدخالها في سلاسل القيمة المضافة بالتصنيع، هذا الإهمال صاحبه عدم الالتزام بمواصفات ومقاييس الصادر، وظهر ذلك جلياً في الإرجاع المتكرر لبواخر صادر الثروة الحيوانية، ودون مساءلة المتسببين فيه، كما ساهم التوسع الكبير لسلع الوارد في ارتفاع عجز الميزان التجاري.

هذا التوسع الهائل في الواردات كان مخالفاً لما تم الاتفاق عليه مع الطاقم الاقتصادي للحكومة، حيث التزمت بتقليلها للحد الأدنى والضروري .

٣/ ارتفعت، وبصورة انفجارية، معدلات التضخم في العام ٢٠٢٠م، لتصل في حدها الأعلى في ديسمبر إلى ٢٦٩٪، فيما استهدفت الموازنة خفضه إلى ٤٠٪، ويرجع ذلك بصورة أساسية للسياسة التوسعية الاستهلاكية التي انتهجها الطاقم الاقتصادي للحكومة في التوسع في عرض النقود لتصل معدلات نمو الكتلة النقدية إلى ٧٤٪، بغرض تغطية عجز الموازنة الذي تجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي ٢٠٠ مليار جنيه تم تغطيتها بالاستدانة من النظام المصرفي (طباعة بدون غطاء)، وبمخالفة صريحة هي الأخرى لقانون البنك المركزي، في مواصلة غريبة لنهج النظام البائد الاقتصادي، وكان العنوان الأبرز لتضخم هذا العجز هو الزيادة غير المدروسة في المرتبات والأجور، بالإضافة إلى أسباب أخرى من ضمنها تأثيرات جائحة كورونا على جانب الإيرادات العامة، وتأثيرات تحرير أسعار المحروقات، إضافة إلى التضخيم المتعمد للأرقام، فقد بنيت ميزانية ٢٠٢٠م على موارد غير حقيقية حذرنا منها في البداية وظهر مبكراً خطل البناء عليها.

سبق لحزب البعث العربي الاشتراكي أن نبّه مبكراً من خطورة كل تلك الخطوات وانعكاساتها على ارتفاع معدلات التضخم وعلى الأحوال المعيشية.

٤/ فقدت العملة الوطنية (الجنيه) أكثر من ٣٠٠٪ من قيمتها المسجلة في ديسمبر ٢٠١٩م، ويرجع السبب الأساس في ذلك إلى السياسات النقدية التي اتبعها الطاقم الاقتصادي للحكومة والرامية إلى تمكين الفئات الرأسمالية الطفيلية، بمنحهم حتى الحق في توفير السلع الأساسية والتحكم من ثم بقوت الشعب بابتداع ما سُميّ (محفظة السلع الاستراتيجية)، في تشجيع مباشر لسوق العملات الموازي وشرعنته، مع إضافة أن الحكومة كانت قد خفضت قيمة الجنيه مسبقاً، نزولاً لإملاءات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتحرير الاقتصادي (سياسات التكيف الهيكلي)، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي وقوى الحرية والتغيير قد قدما مقترحات عملية لاستقطاب موارد المغتربين للخزينة العامة عبر الجهاز المصرفي، مع خطط لتنظيم عملية الاستيراد عبر القطاعين العام والخاص لتسهم هذه المقترحات في إيجاد التوازن المطلوب لسعر الصرف، ومستوى أسعار السلع والخدمات ولكن الطاقم الاقتصادي للحكومة، وبإصرار غريب، ضرب بكل هذه المقترحات عرض الحائط.

كل ذلك وغيره ساهم في هذا التراجع المستمر لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأخرى.

٥/ وكنتيجة حتمية لهذه السياسات، ولإصرار الطاقم الاقتصادي للحكومة على الانفراد بصناعة القرار؛ فقد حقق هذا العام نسبة نمو سلبية (- ٤,٨٪) لتسجل كواحدة من أسوأ نسب النمو مؤخراً، وارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى ٤٦٪ من القوى القابلة للتشغيل، كما وارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى اكثر من ٦٧٪.

ثانياً : فيما يخص موازنة العام ٢٠٢١م:

كان المأمول من موازنة العام ٢٠٢١م، أن تضع قطيعة بينها وبين سابقاتها، وأن تكون نقطة تحول جديدة في إدارة الاقتصاد، لكنها جاءت تكراراً لما سبقها.

فقد ظلت الحكومة، وطوال الفترة الماضية، تحمل المواطنين والمنتجين فاتورة عجزها عن إدارة شئون الاقتصاد بتطبيق سياسات شديدة القسوة تُلقي بالغالبية الساحقة من الشعب في براثن الفقر والمسغبة، ثم لا تتحمل الحكومة أي مسئولية تجاه ذلك، ولا تعاني مع شعبها، فتواصل في نهج الصرف البذخي الاستهلاكي على قطاعات السيادي والتنفيذي والأمني، التي استأثرت بنسبة ٦٨٪ من الإنفاق العام لعام ٢٠٢١م، مع تنصلها من مسئولية دعم وتوفير السلع الأساسية والخدمات الضرورية.

هذه الموازنة تمثل توجهات ومصالح صندوق النقد الدولي، ولا تمثل مصالح وتطلعات الشعب السوداني، ولا أهداف ثورته المجيدة، كما وأنها بالإمعان في ذلك، لا تقدم حلولاً للأزمة الاقتصادية، ومرجعيتها الأساسية في كل ذلك هي اتفاقية المراقبة التي وقعتها الحكومة مع صندوق النقد الدولي في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠م، وليست توصيات المؤتمر الاقتصادي القومي، ولا البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة المقدمة من الحرية والتغيير!!!.

فقد استخدمت وزارة المالية والطاقم الاقتصادي الحكومي نفس منهجية النظام البائد في إخفاء الحقائق فيما يتعلق بالنسب والبيانات الواردة في الموازنة، خاصة فيما يتعلق بالصرف على القطاع السيادي (مجلس الوزراء والأمن والدفاع)، ففي الوقت الذي أوردت فيه وزارة المالية أن الصرف على هذه القطاعات تراجعت نسبته ب ٢٤٪ مقارنة بالصرف على التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة والبني التحتية؛ نجد أن الحقيقة مغايرة تماماً لهذا الطرح، حسب كتاب الموازنة، والأرقام لا تكذب، فقد تم التركيز على الأجهزة السيادية التي تم إدخال زيادات كبيرة على مخصصاتها، حيث بلغت زيادة موازنة مجلس الوزراء ٧٨٢٪ عن موازنة ٢٠٢٠م، وبقية الأجهزة الدفاعية والأمنية والسيادية تمت زيادتها بما يفوق ١٥٠٪، وبلغت جملة مخصصاتها ٢٦٤ مليار جنيه، علماً بأن إيرادات أنشطتها الاقتصادية والتجارية، ليست من ضمن إيرادات الموازنة!!! بينما زادت نسبة الصرف على التعليم ب ٩٪ فقط، وهذه النسبة نفسها جاءت بعد انتقادات حادة من اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير لما كانت حددته المسودة الأولى للموازنة من تخفيض لموازنة التعليم من ١٤ مليار إلى ٦ مليارات فقط (بنقصان ٥٨٪)، وجاء الصرف على البنى التحتية محدداً ب ٣ مليارات فقط، وعلى الزراعة ١١ مليار، وعلى التعليم ١٦مليار، وعلى الصحة ٤٢ مليار، أي أن جملة التعليم والصحة والزراعة والبنى التحية ٧٢ مليار فقط من إيرادات تبلغ ٩٢٨ مليار، منها أكثر من ٣٠٠ مليار من جراء رفع سعر الوقود من ١٢٨ إلى ٥٧٠ جنيه للجالون، وبيع المنتج المحلي من المحروقات والذي يبلغ أكثر من ٦٠٪ بسعر الوقود المستورد محسوباً بدولار السوق الموازي + ١٠٪، هذا الأمر يعكس خللاً جوهرياً في طريقة تفكير مُعدّي الموازنة، وتباعداً كلياً عن أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، والدفاع عن مصالح القوى الاجتماعية التي فجرتها.

في جانب الإيرادات، فقد ركزت الموازنة بصورة أساسية على المنح والقروض، وهي إيرادات غير حقيقية ومرتبطة بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي المقدم من صندوق النقد الدولي وتنفيذ هذه الروشتة خاضع لبرنامج المراقبة الموقّع في منتصف العام الماضي، مما يجعل هذه المنح في خانة الوعود السراب.

كما ركزت إيرادات الموازنة على الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم الحكومية، ومبيعات المحروقات (مبيعات المحروقات لوحدها نسبتها في الإيرادات العامة تمثل أكثر من ٣٣٪ من جملة الإيرادات بقيمة ٣٠٠ مليار جنيه). هذه المساهمة الكبيرة تكشف زيف ما رُوج له بأن الدعم الحكومي للمحروقات هو المتسبب في عجز الموازنة، لأن هذه المساهمة أكبر بكثير من جملة العجز الموجود في ميزانية ٢٠٢٠م، وكان من المفترض أن يختفي العجز تلقائياً بمجرد رفع الدعم، ولكن فعلياً فقد استمر ظهور العجز في موازنة العام ٢٠٢٠م، ٨٣,٥٠٠ مليار، وهي قيمة أكثر من عجز موازنة ٢٠٢٠م، ليؤكد فرية تأثير الدعم على الميزانية).

في جانب تعزيز الإيرادات بالضغط على المواطن ايضاً، وبصورة منفردة وبإمعان في ممارسة النهج الإقصائي، وفي مخالفة واضحة لما كان قد تم الاتفاق عليه بين اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير والطاقم الاقتصادي الحكومي، قام الأخير بمضاعفة أسعار عدد من السلع الأساسية والحيوية في مقدمة لتحريرها رضوخاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي، وعلى رأس هذه السلع سلعتي المياه والكهرباء، حيث بلغت نسبة الزيادة في فاتورة المياه في حدها الأعلى ٦٩٩٪، وفي حدها الأدنى الأدنى ٣٣٤٪، بمتوسط ٤٥٠٪،

نسبة الزيادة في فاتورة الكهرباء بلغت في المتوسط ٥٠٠٪،

من المؤكد أن الزيادات الهائلة في أسعار هذه السلع الحيوية، غير أنها سترهق كاهل المواطن المرهق سلفاً، فإنها ستلقي بظلال سالبة على مجمل القطاعات الإنتاجية وبالتالي على مؤشرات الاقتصاد الكلى، ويحول دون خفض التضخم للنسبة التي استهدفتها الموازنة ٩٥٪، وان يتحقق نمو إيجابي.

العدالة الاجتماعية التي رفعتها ثورة ديسمبر شعاراً لها، وللتركيز على جمع إيرادات حقيقية كانت تقتضي:

- رفع الضرائب المباشرة على الشركات الكبرى خاصة شركات الاتصالات والعقار والعربات.
- زيادة مساهمة الحكومة في قطاعات الإنتاج المختلفة.
- تأسيس شركات المساهمة العامة، وتولي الدولة مسئولية توفير السلع الأساسية.

- تأكيد ولاية المالية على المال العام وإدخال حسابات الشركات الرمادية والأمنية تحت ولاية وزارة المالية، وعدم التخلص منها بالبيع.
- إنشاء بورصة (للسلع والمحاصيل والذهب)
- محاربة التجنيب والاحتكار.
- تطبيق سياسات اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير بخصوص استقطاب تحويلات ومدخرات المغتربين.
- سيطرة الدولة على قطاع المعادن، وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي والذهب.
- دعم السلع الأساسية والخدمات الضرورية لفقراء الشعب.
- دعم لجنة التفكيك واسترداد الأموال المنهوبة، وتوظيف ما استردته عبر صندوق استثماري.
- استصدار عملة جديدة كضرورة للإصلاح الاقتصادي الوطني ومهمة سياسية لتصفية التمكين وتجريد القوى الطفيلية من أمضى أسلحتها في الفتك بعصب الاقتصاد وامتصاص جهد ومعاناة فقراء الشعب وقواه المنتجة.

ختاماً: الموازنة بشكلها الحالي، وفي حكم المؤكد، سترفع من نسبة التضخم بدرجة كبيرة وستحقق نسبة نمو سلبي مرة أخرى، وستستمر في تعزيز مكاسب النشاط الطفيلي، وستخرج قطاعات واسعة من دائرة الإنتاج لتتوسع بالضرورة دائرة الفقر والعطالة، وزيادة العجز، ولتتمدد الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية، وتدخل الحكومة في مواجهة محتملة مع قوى الانتفاضة والتغيير.

الملاحظة المهمة التي لا بد من ذكرها هي التأخير وحالة الضبابية وانعدام الشفافية والتعتيم التي رافقت إعداد وتقديم الموازنة، مع التضليل المتعمد للرأي العام، وتسويق الأوهام للمواطن، مما يمثل انتكاسة كبيرة لمبادئ ثورة ديسمبر المجيدة.

على قوى الثورة وطلائعها الحية، الضغط على الطاقم الاقتصادي الحكومي والجهاز التنفيذي للتراجع الفوري عن هذه الموازنة، وتمليك الشعب الحقائق الكاملة حولها وحول ما تمثله من مخاطر على مستقبل البلاد، وتبني السياسات الوطنية البديلة.

٤ فبراير ٢٠٢١م

على هامش اجتماع "دافوس" مطلوب كشف الأسباب والمسببين

د. علي محمد فخرو

انعقد منذ بضعة أسابيع المؤتمر السنوي العالمي للاقتصاد في منتجع دافوس الشهير في سويسرا. وكالعادة ركزت وسائل الإعلام على خطابات كبار ساسة العالم، الذين يكررون في دافوس قول ما يسمع الإنسان من أقوالهم طيلة العام. وجل ما يهم غالبيتهم هو دغدغة مشاعر ومعتقدات شعوبهم وبلدانهم، والتهنئة بإعادة انتخابهم أو بقائهم في وظائفهم المريحة. من هنا تألق نجومية أمثال رئيسة وزراء ألمانيا ورئيس جمهورية الصين ورئيس أفريقيا الجنوبية ورئيس وزراء الهند والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة. ولعل الانشغال بجائحة كورونا هو الذي يفسر قلة غياب بعض السياسيين في مؤتمر هذا العام.

وكالعادة أيضا اهتمت وسائل الإعلام بما يقوله الحاضرون من رؤساء المؤسسات الاقتصادية العالمية والخاصة، ومن مالكي المليارات في هذا العالم، ومن الاستشاريين الاقتصاديين المرضي عنهم، وإن نظرة خاصة على جدول الأعمال، تظهر اهتماما بالمشاكل الكبرى المزمنة، مثل تدهور بيئة الأرض والبطالة ومسؤوليات الشركات الخاصة الاجتماعية، وقضايا وإمكانيات التطورات التكنولوجية الهائلة، كما تظهر اهتماما بالمشاكل المستجدة، مثل تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، أو الصعود المذهل لموضوع الأمراض العقلية كخطر وكأولوية مجابهة. لكن الملاحظ أن غالبية الأطروحات والمناقشات تركز على

تشخيص الأمراض وتقديم مقترحات حلول جزئية أو مؤقتة أو سطحية، من دون أن تتعمق في الأسباب الحقيقية والإشارة إلى المسببين الحقيقيين. ولذلك سيسمع المهتم ويقرأ عن نواقص أوضاع الاقتصاد العولمي، وعن تحسين بيئة وإنجازات القطاع الخاص، وعن أثر التطورات التكنولوجية على الاقتصاد، وعن محاولات التعاون الدولي المحدود في شؤون التجارة الدولية، وغيرها من مواضيع مماثلة، وسيستمع إلى ويقرأ عن ما يشبه النصائح والترجيات لأرباب القطاع الخاص، ليساهموا في تقليل الفاقة والبؤس والبطالة التي يرزح تحتها مليارات فقراء العالم. لكن الفلسفة والمسلمات الخاطئة ومقررات الجامعات واستنتاجات مراكز البحوث، التي تقف وراء ما يقود الأزمات الاقتصادية الدورية وإلى تلك المشاكل التي يبحثونها ويعلكونها سنويا ويستفرغونها كلاما منمقا وأمنيات

ساذجة، فإنها لن تكون موجودة في جدول الاجتماعات. من هنا لا تبحث مسلمات ونواقص وادعاءات الفلسفة النيوليبرالية الرأسمالية العولمية المتوحشة، ولا تعتبر نتائج تركز الثروة في أياد قليلة، بحيث يملك واحد في المئة خمسين في المئة من ثروة العالم، كقضايا أخلاقية وإنسانية وحقوقية، ولا يجرؤ من يتحدى قدسية المقولة بأن قانون السوق، قانون العرض والطلب والمضاربات المجنونة والتنافس التصارعي القاتل، هو وحده الذي يجب أن يحكم مسيرة الاقتصاد الوطني والدولي. والسبب واضح، إذ أن قسما كبيرا ممن يحضرون ويشخصون ويقترحون الحلول هم من المسببين، ومن جانبي الثمار، أو ممن يخدمونهم كتابة ونشرا لفلسفة الاقتصاد العولمي الجديد، وإدارة لكل مؤسساته المالية. ومن المؤكد أنه لو تجرأت المؤسسة الداعية لمؤتمرات دافوس ووضعت على جدول الأعمال مواضيع تؤدي إلى إجراء تغييرات جذرية في فلسفة وممارسات النظام الرأسمالي العولمي الجائر، وبالتالي التفتيش عن نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنسانية وأخلاقية، فإن غالبية المواظبين على الحضور السنوي من نوع السياسيين والأثرياء وحاشية الدعم والخدمة والتطبيل الذين يكتفون بمس السطح، ويتجنبون المساس بالجذور، فإن هؤلاء لن يحضروا، بل سيكيلون الاتهامات لمؤتمرات دافوس.

ما يثير الاستغراب هو إصرار الحضور على فصل الاقتصاد عن السياسة. فعلى الرغم من الحروب والصراعات والشعبوية العدائية والخلافات السياسية والإعلامية في ما بين دول القيادة والتأثير في هذا العالم، تصر نقاشات دافوس على فصل الاقتصاد عن السياسة والاجتماع والثقافة والفلسفة، لتجعل من نظام الاقتصاد العولمي النيوليبرالي السوقي (من السوق) صنما مقدسا لا فكاك منه. عبر سنين والعالم يتكلم عن ظاهرة دافوس المحيرة، لكن دافوس تظل في صمت مطبق.

١١/٢/٢٠٢١

كورونا وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

نعمت بيان
مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

لم تشهد البشرية وضعا" مماثلا" كالذي نعيشه اليوم جراء انتشار وباء كورونا العابر للقارات والحدود. لقد غيّر هذا الوباء وجه العالم وفرض على معظم سكان المعمورة نظاما" حياتيا" استثنائيا" غير مألوف سبّب في تغيير نسق الحياة الطبيعية للأفراد. حيث فرض حالة العزل القسري للبشر للحد من انتشار العدوى التي لم ترحم أحدا". هذا الوباء الذي حيّر العلماء وكان ومازال موضع جدل عن كيفية انتشاره وسبل الوقاية منه، ترك تداعيات خطيرة على الصعد كافة (إجتماعية، إقتصادية، تربوية، صحية، نفسية وسياسية...)، حيث فرضت معظم دول العالم إجراءات الحجر المنزلي كوسيلة لمنع انتشار العدوى.

وقد أدّت هذه الإجراءات الغير عادية إلى تقويض عملية التنمية والجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر ورفع مكانة المرأة والفتاة. حيث أن هذا الوباء لم يُلْقِ فقط بظلاله الوخيمة على جميع المناطق وجميع البلدان، بل أيضًا على المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان التي نتمتّع بها، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية. فاستغلّ كوفيد -١٩ انقسامات مجتمعاتنا وهشاشتها، وفضح فشلنا في الاستثمار في بناء مجتمعات عادلة ومنصفة. كما سلّط الضوء على ضعف الأنظمة التي لم تركّز

بشكل مركزي على دعم حقوق الإنسان حسبما ما اعتبرت المفوضة السامية في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشال باشيليت.

على الصعيد الاجتماعي

لقد كشف كوفيد-١٩ هشاشة النظم الاجتماعية في بعض الدول وخاصة العربية في التعامل مع حالات الطوارئ كحالة جائحة كورونا وتداعياتها، التي من شأنها تذكير الحكومات بأهمية نظم الحماية الاجتماعية وسبل توفير الأمن الاجتماعي للطبقات الشعبية عامة" والضعيفة خاصة".

فقد فرض هذا الوباء الحجر المنزلي الذي شكّل حالة تحد كبيرة للمجتمعات، حيث غير من سلوك وعادات وهوايات الأفراد والجماعات. وقد استوى الأمر في بدايته مع فكرة "السجن" لأنه أسس للمكوث الإجباري في المنزل الذي أُتبع

بدوره بمنع الخروج التام من المنزل في ظل ظروف اقتصادية صعبة، ففضلا" عن الإحساس بالملل والوحدة وانقطاع التواصل مع العالم الخارجي، كلقاء الأهل والأصدقاء والأحبة، أصبح الفرد مكبلا" بمشاعر الخوف من العدوى والقلق من فقدان أحبة ومشاعر الغضب والذعر من خسارة العمل نتيجة الإقفال وفقدان المورد الأساسي للعائلة مع غلاء معيشي تجاوز كل التوقعات، نتيجة استغلال التجار لجائحة كورونا وتحكمهم بالأسعار وإخفاء الكثير من المواد الضرورية والأساسية لبيعها لاحقا" بأسعار خيالية دون رقيب أو حسيب كالذي يحصل في "لبنان". هذا الحال كان له تداعيات خطيرة، تفشت الخلافات العائلية وازدادت حالات العنف المنزلي وخاصة ضد المرأة التي كان مجهودها مضاعف، حيث يقع على عاتقها مسؤوليات جمة، بدءاً من الاهتمام بدراسة الأولاد أونلاين وتأمين بيئة هادئة لهم، إلى أمور المنزل، والعناية بكبار السن إن وجدوا.

وان العديد من النساء العاملات والموظفات اضطررن للعمل من المنزل، وهذا شكل لهن مهمة مضاعفة إلى مهامهن الطبيعية والأساسية.

هذه الحال الغير طبيعية للأفراد والجماعات ستظهر نتائجها لاحقاً حسب ما أكده تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان :

"**الإغلاق هو أكبر تجربة نفسية للعالم..... وندفع الثمن**".

وبحسب التقرير، فإن سكان العالم سيواجهون العديد من المشاكل النفسية المتعلقة بالغضب والقلق بسبب عزلهم في المنازل. وأشار إلى أنه لا يمكن الخروج من هذه الحالة النفسية إلا من خلال اهتمام السلطات المحلية بالدعم النفسي للسكان خلال الأزمات.

على الصعيد الاقتصادي:

انعكست آثار كوفيد-١٩ بشكل مدمر على اقتصادات العالم الذي أصيب بالشلل التام نتيجة عزل الدول ووضعها تحت الحجر الصحي وحظر التجول. فقد أصيبت قطاعات التعليم والصحة والإمدادات الغذائية، كما أصيب قطاع الإمداد والنقل الجوي بأضرار هائلة، وأيضاً طال الضرر قطاعات المال والطيران والسياحة بخسائر فادحة. ناهيك عن إقفال الآلاف من المؤسسات وصرف مئات الآلاف من الموظفين والعمال مما رفع نسبة البطالة إلى معدلات عالية غير مسبوقة، إضافة إلى تضرر سوق البورصات العالمية بسبب تراجع قيمة الأصول المالية للاستثمارات المنجزة مع تزايد أزمة الديون التي ستؤدي ربما إلى ظهور إفلاس إقتصادي، والذي ستكون لذلك تبعات اجتماعية وضغوط كبيرة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ودعم النمو لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي حاد. لهذا المطلوب استجابة صحيحة ليس فقط من الحكومات بل أيضاً من الشركات والمؤسسات والأفراد للحد من أي انكماش اقتصادي محتمل.

في ظل توقعات بأن يرتفع معدل البطالة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية، حيث انه من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية ١,٧ مليون وظيفة تقريباً حسب تقرير اقتصادي للإسكوا. فقد ترك فيروس كورونا أثراً على فرص العمل في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات ، نتيجة اتباع سياسية "التباعد الاجتماعي". وتقدّر الإسكوا وشركائها أن عدد النساء اللواتي سيفقدن هذه الوظائف يقارب ٧٠٠ الف، كون مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية تبلغ ما يقارب ٢٠٪، فإن نسبة خسائرهن للوظائف ستتعدى ضعف نسبة خسائر الرجل. إضافة إلى اللاجئات والنازحات والعاملات المهاجرات يواجهن ظروفاً شاقة من جراء سوء الخدمات الاجتماعية والصحية وانعدام الحماية الصحية ما يزيد من حدة تبعات الوباء عليهن.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩ (COVID-19)
***توصيات في السياسات**
رمز الوثيقة:
E/ESCWA/2020/INF.1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا- الأمم المتحدة في ظلّ خطر صحي عالمي النطاق وشديد الوطأة على المنطقة العربية، تحوّل ما يُفترض أنّه عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل التنمية المستدامة إلى عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا أزمةً تذكّرنا بأنّ القطاع العام القويّ والفعّال هو خط الدفاع الأول ضدّ المخاطر التي تتهدّد نُظماً بأسرها. تتسع رقعة الوباء والاقتصادات العربية ترزح بالفعل تحت صراعات متعدّدة وضغوط مالية متفاقمة.

ولاحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشاره، ينبغي للجميع في مختلف أنحاء المنطقة العربية العمل معاً للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات. وينبغي التفكير بالآخرين، لاسيما الأكثر ضعفاً، والعمل لحمايتهم .فيروس كورونا لا يعرف حدوداً. فقد أثّر بشدّة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سُبُل عيشهم.

تلك حالة طارئة إقليمية تستدعي استجابة إقليمية طارئة. استجابة لا ترمي إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح. وأيّ مبادرة إنقاذية للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامُن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً.

١٩ شباط/فبراير ٢٠٢١

المنظمة العربية لحقوق الإنسان
تدين العدوان الأثيوبي على السودان

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق الاشتباكات المتواصلة بين الجيشين السوداني والإثيوبي في منطقتي الفشقة الصغرى والفشقة الكبرى في السودان، والتي أوقعت خسائر بشرية كبيرة بين الجيشين وفي صفوف المدنيين السودانيين منذ مارس/آذار الماضي.

وتدين المنظمة إصرار نظام أديس أبابا على الاستمرار في احتلال ميليشيات إثيوبية للأراضي السودانية، والدفع مؤخراً بتعزيزات من الجيش الإثيوبي النظامي لمواجهة الجيش السوداني داخل أراضيه لمنع القوات السودانية من استعادة أراضيه التي تحتلها الميليشيات الإثيوبية.

ويتفاقم القلق إزاء العدوان الإثيوبي الذي يأتي رغم مبادرة حكومة السودان بالسعي لمعالجة الأزمة سلمياً عبر الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السوداني السيد "عبد الله حمدوك" إلى أديس أبابا في ديسمبر/كانون أول الماضي والحث على حوار يؤدي لضمان سحب الميليشيات الإثيوبية لتشكيلاتها من المناطق السودانية ووقف انتهاكاتها المتنوعة بحق المزارعين السودانيين، والتي شملت الحق في الحياة والسلامة الجسدية والأمان الشخصي وعمليات تهجير قسري للسكان السودانيين من أراضيهم وديارهم.

وتعرب المنظمة عن خشيتها من انزلاق الصراع إلى حرب شاملة في ضوء إصرار الحكومة الإثيوبية على خرق القانون الدولي والعدوان على الأراضي السودانية واحتلالها، في استغلال واضح للمصاعب التي يمر بها السودان خلال الفترة الانتقالية الراهنة عقب ثورة ديسمبر/كانون أول ٢٠١٩، ومن شأن استفحال الاشتباكات المتواصلة أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي في ضوء الخلافات العميقة الأخرى حول الآثار المدمرة للسد الإثيوبي على السودان.

وتنظر المنظمة بعميق القلق لسلوك قوات الجيش الإثيوبي في تكرار جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها تلك القوات في إقليم التيجراي بإثيوبيا مؤخراً، والتي وقع بعض أنماطها بحق السكان السودانيين المحليين في منطقتي الفشقة، ودفع بنحو ١٠٠ ألف إثيوبي للجوء إلى السودان، وتقديرات بمقتل عشرات الآلاف في الإقليم.

وتدعو المنظمة كل من مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي للاضطلاع بمسئولياتهما في وقف الاشتباكات والحيلولة دون الانزلاق إلى حرب شاملة وضمان سحب القوات الإثيوبية المحتلة من الأراضي السودانية واحترام الحدود الدولية.

٢٠٢١/٢/١٦

www.taleaalebanon.com

القائد الوطني والعروبي معروف سعد في ذكرى استشهاده

صيدا تحيي ذكرى استشهاد القائد الوطني والعروبي معروف سعد، وهي في ذلك تتمسك بكل القيم والأهداف التي أعطاها حياته ودمه إلى أن ارتقى إلى عليين شهيداً.

كان نصير الفقراء وحامل هم العمال وشريك الصيادين في معاناتهم، وهو إلى اليوم في قلوب الذين عاصروه، وفي أحاديث الآخرين وقصص الأطفال.

كان الشهيد معروف سعد حامل وجع كل الكادحين، كان يرى صيدا قلعة من قلاع الوطنية والعروبة، ويسعى لأن تكون صورتها كما عبر التاريخ لم تخضع لغازٍ ولا تسكت على ضيم، كان يشارك أبناءها فرحهم وترحهم. يتقدم الصفوف للدفاع عن قضاياهم وحقوقهم، فاكتسب احترام الجميع، وتربع على عرش القلوب.

الشهيد معروف سعد كان يرى صيدا صورة لوطن ناضل من أجله وأعطاه آخر نبض في عروقه، وطن ليس فيه مكاناً للفقر، ولا تسولاً لرغيف الخبز وحبة الدواء، لذلك كان مشروعه نقيض سعيهم لتحويله – أي الوطن – إلى مزرعة، وإلى بقرة حلوب يجففون ضرعها من أجل جيوبهم ومصالحهم، وهو ما نعيشه الآن في ظل طبقة سياسية اغتالت معروف سعد، وهي اليوم تغتال بقايا وطن.

لم يكن نضال الشهيد معروف سعد يتوقف عند حدود صيدا، ولا لبنان، كان فلسطينياً في معركة تحرير فلبسطين، وكان عروبياً آمن بأمته وحمل همها، وسعى من أجل نهضتها.

عندما خططوا لاغتياله أرادوا اغتيال لبنان إلا أن صيدا لم تركع، ورغم الجراح ظل لبنان بوطنيّيه ومناضليه شوكة في عيونهم، وتظل أمتنا تناضل من أجل ما عمل الشهيد معروف سعد وكل الوطنيين والقوميين الشرفاء من أجله.

في ذكرى استشهاده نستحضر كل الصفات التي كان يتمتع بها، النقاء، البساطة، الصلابة، الشجاعة والطيبة وغيرها الكثير مما تعجز الكلمات عن الإحاطة بها، وهو اليوم بعد كل هذه السنوات يتطلع من عليين، من مرتبة الشهداء إلى صيدا، وإلى كل لبنان، كما كل أرض العرب فخوراً بما قدمه، ومعتزاً بما أقدم عليه، يتطلع إلى الشوارع والساحات ويسمع الأصوات الهادرة "كلن يعني كلن" صرخة لاستعادة الوطن من سارقيه.

في ذكرى استشهاده نقول للقائد الوطني الشهيد معروف سعد ولكل الشهداء، شهداء العمل الوطني في لبنان، قادة وكوادر وعناصر لقد بدأ يزهر دم الشهداء، وها هو الجوع والمعاناة يحول الإمكانات إلى قدرات، ويفجر غضب الفقراء والجوعى من أجل وطن كما كنت وأمثالك تتمناه وتسعون إليه، وأنكم ستبقون في كل قلوب وضمائر الشرفاء في هذا الوطن الذي يرفض الذل والمهانة.

تحية لك في عليائك مع الشهداء والقديسين، وعزاء أمثالك أنك تركت بذرة صالحة تحمل الرسالة وتواصل المسيرة فالنائب الدكتور أسامة، ابن هذا البيت الوطني خير خلف لخير سلف.